

## الفصل الثامن

### ما بين إلغاء المعاهدة والانحياز الإسرائيلي إلى الغرب

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية فى سنوات ما قبل الثورة  
على تطور القوة الجوية للطرفين  
(يناير ١٩٥٠ - يوليو ١٩٥٢)

**أولاً: أثر السياسة المصرية فى سنوات ما قبل الثورة على تطور القوة الجوية:**

#### **١ - منطلقات السياسة المصرية تجاه تدعيم القدرات الدفاعية للبلاد:**

تولى الحكم فى مصر خلال الفترة الممتدة من يناير ١٩٥٠ وحتى يوليو ١٩٥٢ خمس وزارات مختلفة، كان أطولها عمراً وأخطرها أثراً على تطور بناء القوة الجوية المصرية هى وزارة الوفد الأخيرة. ورغم اختلاف توجهات كل من هذه الوزارات تجاه القضية الوطنية والقضايا الداخلية، إلا أنها اتفقت فى توجيهها نحو تطوير القوات المسلحة وتدعيمها.

وكانت نوافع هذه الوزارات تجاه تطوير القوات المسلحة وتدعيمها، هى نفسها دوافع وزارات الائتلاف السابقة، والتي كانت تسعى إلى بناء قوة عسكرية قادرة على ردع التهديد الإسرائيلى الذى بدأ يترسخ على حدود مصر الشرقية من ناحية، وتدارك العجز فى قدرات القوات المسلحة المصرية - الذى كانت تتعلل به الحكومة البريطانية لإبقاء قواتها فى مصر من ناحية أخرى.

ونظراً لاختلاف التوجهات السياسية لوزارة الوفد الأخيرة عن باقى الوزارات التى تلتها

حتى قيام الثورة فإنه يمكن تقسيم تلك الحقبة إلى عهدين مختلفين، لكل منهما سماته الخاصة وسياسته تجاه القضية الوطنية والمخططات الغربية في المنطقة، والتي انعكست بطبيعة الحال على تطور القوات المسلحة عامة والقوة الجوية على وجه الخصوص. وهذه العهود هي عهد وزارة الوفد الأخيرة ثم عهد وزارات الإحتضار للنظام المصرى السابق.

### ٢- أثر سياسة وزارة الوفد على تطور القوة الجوية :

اتجهت وزارة الوفد الأخيرة منذ أيامها الأولى فى الحكم إلى تدعيم القدرات الدفاعية المصرية، الأمر الذى برز فى ثلاثة جوانب مختلفة : حشد الطاقات العربية فى مواجهة إسرائيل، وتدبير الإعتمادات المالية اللازمة لدعم وتطوير القوات المسلحة، ثم محاولة تدبير احتياجات هذه القوات من العتاد والأسلحة والطائرات.

وبالنسبة للجانب الأول، فعلى ضوء استمرار رفض إسرائيل لأى تسوية عادلة لمشكلتى الحدود واللاجئين، فضلاً عن تنفيذ قرار التقسيم، استمرت حالة الحرب بينها وبين الدول العربية. وقد حاولت إسرائيل اختراق الصف العربى من خلال اتصالها بالملك عبد الله لعقد اتفاقية صلح وعدم اعتداء بينها وبين الأردن. إلا أن الحكومة المصرية نجحت فى إحباط المحاولة الإسرائيلية باستصدار قرار من جامعة الدول العربية لأيجيز لأى دولة من دول الجامعة أن تتفاوض فى عقد صلح أو اتفاق سياسى منفرد مع إسرائيل<sup>(١)</sup>.

كما قامت مصر بتطويق الخلاف بين دول الجامعة العربية ودعت إلى عقد معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين هذه الدول، وافق عليها مجلس الجامعة فى الثالث عشر من أبريل ١٩٥٠، لتعزيز الأمن الجماعى لدول الجامعة<sup>(٢)</sup>. فطبقاً للمادة الثانية من هذه المعاهدة، يعتبر كلُّ اعتداء مسلح يقع على أى من دول الجامعة، اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك، فإنها عملاً بمبدأ الدفاع الشرعى تلتزم بالمبادرة إلى معونة النولة المعتدى عليها، واتخاذ التدابير الفورية - بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة - لردُّ الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما<sup>(٣)</sup>.

وفيما يتعلق بالجانب الثانى، تعكس ميزانية وزارة الحربية تصاعداً ملحوظاً فى الاعتمادات المخصصة لاحتياجات القوات المسلحة بصفة عامة والسلاح الجوى بصفة خاصة. حيث بلغت

(١) العقاد، المرجع المشار إليه، ص ١٢٢. د. حسن نافعة، مصر والصراع العربى - الإسرائيلى (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤) ص ٢١.

(٢) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، ص ٣٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

اعتمادات الأخير ٠,١٧٦٣٠ ٥ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١، وهو ما يمثل ١١٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال تلك السنة، بزيادة ٣٩٪ عن اعتمادات السنة السابقة. كما ارتفعت تلك الاعتمادات مرة أخرى لتصل إلى ٧,٧٣٥٥٦٥ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١، وهو ما يمثل ١٦٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال ذلك العام، أى بزيادة ٥٤٪ عما كانت عليه فى السنة المالية السابقة<sup>(١)</sup>.

وبالإضافة إلى اعتمادات السلاح الجوى المشار إليها، تعكس ميزانية وزارة الحربية خلال السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥١ اعتماد مبلغ ١,٦٤٢٢٥٤ مليون جنيه لإنشاء مصنع للطائرات<sup>(٢)</sup>.

ويوضح الرسم البيانى التالى نسبة تزايد الاعتمادات المالية المخصصة للسلاح الجوى منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٢ (دون حساب اعتماد مصنع الطائرات).

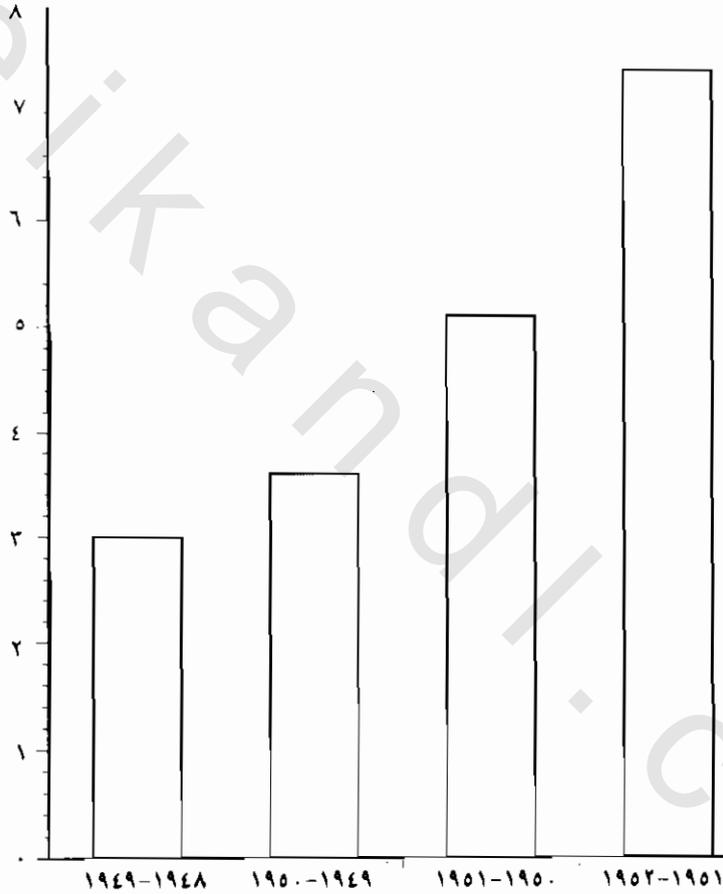
(١) وزارة الحربية، ميزانية النولة المصرية (وزارة الحربية، قسم ١٧، فرع ٣)، سنوات ١٩٥٠-١٩٥٢.

(٢) وزارة الحربية، حافظة رقم ٢٦، ملف ١٥٠، ميزانية ١٩٥٢-١٩٥١، قسم ١٧.

شكل بياني رقم ٢

الاعتمادات المالية للسلاح الجوي  
(١٩٥٢-١٩٤٨)

الاعتمادات بملايين الجنيهات



السنوات المالية

إلا أنه رغم توفر الاعتمادات المالية للتدرج فى تنفيذ مشروعات التطوير التى سبق تقديمها بواسطة السلاح الجوى، فإن جهود حكومة الوفد لتوفير احتياجات التطوير من الطائرات والأسلحة والمعدات، لم تُكَلِّ بنفس النجاح الذى حققته فى تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال التطوير. وهو ما يرجع فى الحقيقة إلى سياسة الوفد تجاه القضية الوطنية والمخططات الغربية فى المنطقة من ناحية، وردود الفعل البريطانية والأمريكية تجاه تلك السياسة من ناحية أخرى.

فبالرغم من أن المناخ كان مهياً عند تولى وزارة الوفد الحكم لتنفيذ مشروعات التطوير - التى عُرسَت بذورها فى عهد الوزارات السابقة - بعد رفع الحظر على تصدير الأسلحة والتعاقدات التى تمت فى خريف العام السابق، إلا أن تلك الوزارة مالبت أن واجهت - بعد شهورها الأولى - عقبات كؤد عرقلت جهودها لتطوير القوات المسلحة المصرية. وقد جاء بعض هذه العقبات نتيجة لعوامل خارجية لا يد للحكومة المصرية فيها، بينما جاء البعض الآخر نتيجة لسياسة وزارة الوفد حيال القضية الوطنية وأسلوب معالجتها.

فبالنسبة للمؤثرات الخارجية، فإنها جاءت نتيجة لسياسة الولايات المتحدة التى بدأت تستعد آنذاك للقيام بدور أكثر فاعلية فى منطقة الشرق الأوسط الذى تمثل مصر أحد الركائز الأساسية فيه. وجاءت سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر محصلة ثلاثة عوامل رئيسية: المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، ومدى استجابة مصر وتعاونها فى تحقيق هذه المصالح، ثم مدى قوة الضغط التى تمارسها المنظمات والجماعات المؤيدة لإسرائيل على حكومة الولايات المتحدة ورئيسها.

وكانت هذه العوامل بمثابة أقطاب الجذب للسياسة الأمريكية، التى كانت تقترب من الآمال المصرية أو تتباعد عنها، تبعاً لثقل وتأثير كل من هذه العوامل على مخطى تلك السياسة ومتخذى القرار فيها.

وعلى ذلك، ففى ظل تزايد الحرب الباردة عام ١٩٤٩ وتجاوب الحكومة المصرية آنذاك مع المخططات الغربية للدفاع عن المنطقة، كانت الحكومة الأمريكية مستعدة ليس فقط للموافقة على صفقات الأسلحة البريطانية، ولكن أيضاً للدفاع عن تلك الصفقات أمام مؤيدى إسرائيل فى الكونجرس الأمريكى.

فعندما أثار أنصار تلك الدولة زوبعة فى الكونجرس بشأن صفقات الأسلحة البريطانية لمصر فى خريف عام ١٩٤٩، فإن وزير الخارجية الأمريكية أوضح للمعارضين أن الدول العربية هى جزء من منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية البالغة بالنسبة للغرب، وأنه من المفضل أن تحصل بلدان هذا الجزء من العالم على الأسلحة التى تحتاجها من أجل متطلباتها الأمنية من مصادر صديقة وموثوق بها<sup>(١)</sup>.

وقد ساعد وزير الخارجية الأمريكية على هذا القول أن حكومة الولايات المتحدة كانت مطمئنة آنذاك إلى أن شحنات الأسلحة لمصر لا تشكل أى خطر على إسرائيل، التى خرجت من الحرب متفوقة على خصومها مجتمعين. وأن تلك الأسلحة ذات أهمية سياسية أكثر منها عسكرية، وهو الأمر الذى أبلغه وزير الخارجية إلى السفير الإسرائيلى فى الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>. كما طمأن الرئيس الأمريكى أصدقاء إسرائيل بأن الأخيرة سوف تحصل على كمية كبيرة من الأسلحة إذا كانت تحتاجها<sup>(٣)</sup>.

ومع ضغط أنصار إسرائيل على الرئيس الأمريكى لتزويد إسرائيل بالأسلحة من ناحية<sup>(٤)</sup>، ورغبة الحكومة الأمريكية فى الحفاظ على استقرار المنطقة وتقليل احتمالات الصدام بين العرب وإسرائيل من ناحية أخرى، رأت الحكومة الأمريكية ضرورة إرساء سياسة غربية موحدة تجاه إمدادات الأسلحة لنول الشرق الأدنى، حتى يمكن السيطرة على شحنات الأسلحة إلى تلك الدول وتقليل احتمالات الصدام التى تضر بالمصالح الغربية فى المنطقة<sup>(٥)</sup>.

وفى مايو ١٩٥٠ دارت مباحثات بين الجانبين الأمريكى والبريطانى لوضع أسس السياسة الموحدة المرجوة ثم عرضت على فرنسا نتائج تلك المباحثات. وبعد أن وافقت الأخيرة على تلك السياسة، أعلنتها الدول الثلاثة فى الخامس والعشرين من مايو فيما عرف باسم الإعلان الثلاثى<sup>(٦)</sup>.

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٢٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩.

Spiegel op. cit., p. 46.

(٣)

Idem.

(٤)

(٥) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٤٤ - ٤٦.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٦ - ٤٧.

وقد تلخصت السياسة الواردة في ذلك الإعلان، في قبول الدول الثلاثة بإمداد دول الشرق الأوسط بقدرٍ من الأسلحة، إلا أنها حدّدت إطار استخدام هذه الأسلحة بصيانة الأمن الداخلي لهذه الدول والدفاع الشرعي عن النفس، وأخيراً - وهو الأهم من وجهة النظر الغربية - هو «لتمكينها من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة كلّها بصفة عامة»<sup>(١)</sup>.

كما نص البيان على «عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين أي دولة وأخرى في تلك المنطقة. وأن الحكومات الثلاث إذا رأت أن إحدى هذه الدول تعد العدة لانتهاك الحدود أو خطوط الهدنة، فإنها سوف تتخذ إجراءات عاجلة وفقاً للالتزامات بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة داخل أو خارج الهيئة لمنع هذه الانتهاك»<sup>(٢)</sup>.

ولما كانت دول الجامعة العربية قد وقّعت على معاهدة الدفاع المشترك قبل أقل من أسبوعين من صدور الإعلان الثلاثي، فقد وضع ذلك الإعلان كافة الدول العربية الموقعة على تلك المعاهدة في كفة وإسرائيل في الكفة الأخرى بالنسبة لإمدادات الأسلحة، الأمر الذي يضمن التفوق لإسرائيل في مواجهة أي من الدول العربية أو أغلبها مجتمعة.

ونظراً لأن ذلك الإعلان يفرض وصاية الدول الثلاثة - غير المنزهة عن الغرض - على الدول العربية ويضعها تحت رحمة هذه الدول في مجال تسليح قواتها، ويكرس الأمر الواقع والمكاسب الإقليمية التي حصلت عليها إسرائيل خلال الحرب الأخيرة، فقد اعترضت عليه دول الجامعة العربية، بينما رحّبت إسرائيل به<sup>(٣)</sup>.

وهكذا كان على وزارة الوفد أن تواجه الآثار المترتبة على ذلك الإعلان بعد بضعة شهور من توليها الحكم. ولم يكن ذلك الإعلان - في الحقيقة - هو العقبة الوحيدة التي واجهتها وزارة الوفد، حيال جهودها نحو تطوير القوات المسلحة المصرية، فما لبثت الحكومة البريطانية - بتشجيع من الحكومة الأمريكية - أن فرضت حظراً جديداً على شحنات الدبابات والطائرات إلى مصر في سبتمبر ١٩٥٠<sup>(٤)</sup>، كما فرضت مع الولايات المتحدة عام ١٩٥١ مزيداً من القيود على

(١) العقاد، المرجع المشار إليه، ص ١٥٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٨.

(٣) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، ص ٣٠٣-٣١٦. بريشر، نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية ص ٦٨.

(٤) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٢.

إمداد مصر بالأسلحة من السوق الأوروبية والأمريكية<sup>(١)</sup>، مما كان له أسوأ الأثر على تطوير القوة الجوية المصرية.

وهذا الموقف من الحكومتين البريطانية والأمريكية يطرح عدة تساؤلات هي : ما الذى غير موقف الحكومة البريطانية فى سبتمبر ١٩٥٠ من تزويد مصر بالطائرات والأسلحة التى كانت مقبلة عليها فى خريف العام السابق، وما تأثير ذلك التغيير؟ وما الذى دعا الولايات المتحدة، التى كانت تدافع عن تزويد مصر بالطائرات البريطانية فى أوائل عام ١٩٥٠، إلى تشجيع الحكومة البريطانية على حظر إمداد مصر بالطائرات والدبابات فى صيف نفس العام، ووضع مزيد من القيود على إمداد مصر بالأسلحة الأمريكية فى العام التالى؟ وما تأثير ذلك التحول فى الموقف الأمريكى؟

للإجابة على هذه التساؤلات، فإن علينا أن نستعرض سياسة وزارة الوفد حيال القضية الوطنية طوال سنتى حكمها - من يناير ١٩٥٠ وحتى يناير ١٩٥٢ - وانعكاسات هذه السياسة على تطور بناء القوة الجوية المصرية.

ويمكن تقسيم عهد وزارة الوفد - بالنسبة لأسلوب معالجتها للقضية الوطنية إلى مرحلتين متميزتين، غلب على الأولى منهما طابع المباحثات بين العسكريين والسياسيين الرسميين من الجانبين، بعيداً عن التدخل الشعبى المباشر ضد الوجود البريطانى فى مصر. وامتدت تلك المرحلة من أوائل عام ١٩٥٠ حتى خريف عام ١٩٥١، بينما غلب على المرحلة الثانية طابع الكفاح الثورى المسلح - سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى - بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وامتدت تلك المرحلة من خريف عام ١٩٥١ حتى شتاء عام ١٩٥٢. وحتى نتبين تأثير تلك السياسة - وربود الفعل البريطانية والأمريكية حيالها - على تطور القوة الجوية المصرية، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التوضيح لهاتين المرحلتين.

### فى ظل المباحثات السياسية والعسكرية :

لما كانت الحوادث العسكرية قد تعثرت خلال عهد وزارة حسين سرى، فقد حاول وزير الخارجية البريطانية - خلال لقائه مع الملك فى يناير ١٩٥٠ - دفع الأخير إلى الضغط على

(١) نفس المرجع، ص ٦٦-٦٧.

النحاس لاستئناف تلك المحادثات، التي تعطلت بسبب الشعارات السياسية المعلنة، على حد قول وزير الخارجية البريطانية. وقد أشار بيغن في ذلك اللقاء إلى «أنه سيكون من الأفضل إذا سمحت حكومة النحاس باشا للفنيين (العسكريين) المضى قدماً في العمل بتكليف واضح»<sup>(١)</sup>.

إلا أن وزير الخارجية المصري، التزاماً منه بالسياسة التي أعلنها مصطفى النحاس في خطاب العرش بشأن تعهد حكومته ببذل أقصى الجهود لإتمام الجلاء عن شطرى وادى النيل وصيانة وحدته تحت التاج المصري، أرسل مذكرة إلى وزير الخارجية البريطانية في الحادي والعشرين من مارس، يوضح له فيها حالة السخط الذي يشعر بها الشعب المصري وفقدانه الثقة في المفاوضات إلا على الأسس الواردة في خطاب العرش، والتي تعتبرها الحكومة المصرية أساس أية مباحثات للتفاهم على «ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن الدولي واستقلال الشعوب، ويقصد الوصول إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطناً واحداً وبين المساهمة الجدية المبذولة لدفع الخطر الشيوعي الدولي...»<sup>(٢)</sup>.

ولما كان مطلباً الجلاء والوحدة ليسا واردين في حسابات الحكومة البريطانية في ذلك الوقت، فقد رد بيغن على مذكرة الدكتور صلاح الدين في السابع عشر من مايو مقترحاً إجراء بحث صريح غير رسمي - للنواحي العسكرية للمسألة التي تواجه البلدين في الشرق الأوسط - بين كل من الحكومة المصرية ورئيس أركان الإمبراطورية الذي سيحضر إلى مصر في أوائل شهر يونيو، تمهيداً لمباحثات سياسية بين الحكومة المصرية والسفير البريطاني في القاهرة<sup>(٣)</sup>.

ورد وزير الخارجية المصرية في الثلاثين من مايو، مؤكداً على مبدأ الجلاء والوحدة مع السودان، كأساس للتفاوض بين الجانبين، إلا أنه أشار إلى قبول الحكومة المصرية ببحث

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٢-٢٢٣، انظر:

F.O. 371/80375, Top secret, Record of conversation between the Secretary of State and King Farouk at the Koubbah Palace, 28.1.1950.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٢٣٠ - حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٢ - فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه،

ص ٧٠

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٢٣١ - فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٧٢.

المسائل العسكرية وفي مقدمتها جلاء القوات البريطانية قبل الدخول فى المباحثات السياسية<sup>(١)</sup>.

وإزاء اختلاف منطلقات الجانبين وتوجهاتهما، كان من الصعب على الفيلد مارشال «سليم» أن يقنع رئيس الوزراء المصرى ووزير خارجيته - خلال اجتماعه بهما فى الخامس والسادس من يونيو- بأن مجابهة الخطر السوفيتى تقتضى تكتل الأمم عسكرياً وأن تتنازل كل منها عن بعض سيادتها، وأن مصر هى مطمع الطرف الآخر لأنها مفتاح المنطقة. ومن ثم، فلن يجديها بقاؤها على الحياض، خاصة وأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها فى مواجهة ذلك الخطر<sup>(٢)</sup>.

وجاءت عدم قناعة الجانب المصرى بوجهة النظر البريطانية، من تقديره بأن مصر إذا كانت مهددة بهجوم سوفيتى، فإنما يعود ذلك فى الدرجة الأولى إلى وجود القوات البريطانية فيها<sup>(٣)</sup>. وإزاء عدم ثقة الجانب المصرى فى أية وعود بريطانية جديدة، فإنه - رغم قبوله بمبدأ التحالف - أصر على جلاء القوات البريطانية أولاً إلى قاعدة قريبة كفلسطين، بحيث يمكنها العودة إلى مصر خلال فترة قصيرة فى حالة الحرب<sup>(٤)</sup>.

كما اقترح النحاس على الجانب البريطانى أن تُمد مصر بالطائرات على أن تُستخدم لصالح قوى التحالف عند قيام الحرب، مؤكداً على أن التعاون المنشود يقوم على تحقيق الجلاء، فإذا تم ذلك «سنضع أيدينا فى أيديكم»<sup>(٥)</sup>.

وفى جلسة المباحثات الثالثة، أشار النحاس إلى اهتمام مصر بتقوية جيشها، خاصة بالنسبة للدفاع الجوى وإنشاء المطارات والمصانع الحربية. وحدد نطاق التحالف الذى يمكن الموافقة عليه - بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر - فى «تبادل الحكومتين المصرية والبريطانية الرأى عندما يتهدد الأمن فى الشرق الأوسط، فإذا وقع أى اعتداء على مصر، أو دخلت بريطانيا حرباً نتيجة وقوع اعتداء على إحدى البلاد (العربية) المتاخمة، فإن مصر تتعاون

(١) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٧٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٢٢.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٢٣.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

عسكرياً مع بريطانيا في داخل حدودها وفي نطاق إمكاناتها للدفاع عن مصر، وفي هذه الحالة يمكن استقدام قوات بريطانية في مصر إذا تبين أن ذلك ضروري»<sup>(١)</sup>.

وإزاء تمسك «سليم» ببقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم، رفض النحاس وجهة نظر رئيس أركان الإمبراطورية، مؤكداً له أنه لا يستطيع إقناع الشعب ببقاء جندي أجنبي واحد على أرض مصر<sup>(٢)</sup>.

ونظراً لزيادة تدهور الموقف الدولي - على أثر اندلاع الحرب في كوريا وقرار مجلس الأمن في السابع والعشرين من يونيو بمساندة كوريا الجنوبية - ورفض مصر التصويت على ذلك القرار، فضلاً عن انهيار الموقف في كوريا الجنوبية، فقد زاد الموقف البريطاني تصلباً.

فلم تسفر اجتماعات وزير الخارجية المصري والسفير البريطاني خلال شهرى يوليو وأغسطس عن أى تقارب في وجهات النظر بين الطرفين، فقد تمسك الجانب البريطاني ببقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم، مؤكداً أن وجود هذه القوات لا يعنى الاحتلال، بل هى للدفاع ضد الخطر السوفيتي وأن التمسك بالجلء الناجز لا يتفق مع احتياجات الدفاع عن مصر، التى لا يمكن الدفاع عنها بغير القوات البريطانية. فمصر - من وجهة النظر البريطانية - معرضة لخطر الهجوم البرى والجوى معاً، مما يستدعى توحيد قوات البلدين وقت السلم لمواجهة ذلك الخطر، حيث إن جلاء القوات البريطانية وقت السلم لا يمكنها من العودة فى الوقت الملائم لدرء الخطر قبل انهيار النظام الدفاعى كله<sup>(٣)</sup>.

أما الجانب المصرى، فرغم قبوله بمبدأ التحالف وعودة القوات البريطانية إلى مصر عند وقوع اعتداء مسلح عليها أو على إحدى الدول العربية المتاخمة، وقبول وجود عدد من الفنيين اللازمين لصيانة معدات القاعدة البريطانية بصفة مؤقتة لحين تولى المصريين ذلك، فإنه تمسك بضرورة تنفيذ الجلاء الناجز، ودلّل على فساد الحجة البريطانية بأن الدول المجاورة للاتحاد السوفيتي - وهى الأكثر تعرضاً لتهديده - ليس بها قواعد بريطانية، وحدد سنة كفترة انتقال

(١) نفس المرجع، ص ٢٢٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٧٥.

يتم بعدها الجلاء، مع استيفاء وسائل تدعيم الجيش المصرى خلال تلك السنة<sup>(١)</sup>. كما عرض الجانب المصرى نقل القاعدة البريطانية إلى قطاع غزة ورفض فكرة الدفاع المشترك وقت السلم، وعرض بديلاً عن ذلك، أن تعمل مصر على استكمال معدات الدفاع الجوى وإعداد الطيارين والفنيين بالاستعانة بالبعثات الأمريكية والبريطانية<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للسودان، فقد تمسك الجانب البريطانى بحق تقرير المصير للسودانيين كأساس لأى اتفاق بين مصر وبريطانيا حول هذه المسألة، بينما تمسك الجانب المصرى بوجوب إتمام الوحدة بين البلدين بشكل عملى<sup>(٣)</sup>.

وإزاء ذلك الفشل، وخيبة أمل البريطانيين فى إحراز أى تقدم فى المباحثات بعد عودة حزب الوفد إلى الحكم، حاولت الحكومة البريطانية استغلال شحنات الأسلحة للضغط على الحكومة المصرية لتغيير موقفها. ففى التاسع من سبتمبر، أرسلت الخارجية البريطانية تطلب من سفيرها فى القاهرة «إبلاغ الحكومة المصرية أنه بالنظر إلى خطورة الموقف العالمى الحالى والنقص الموجود فى أنواع معينة من الأسلحة والمعدات، فإن حكومة صاحب الجلالة قد قامت أخيراً باستعراض التزاماتها فى جميع أنحاء العالم الخاصة بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية وقررت وضع نظام صارم لترتيب الأولويات. أما المبدأ الذى سيتم به فى المستقبل تنظيم تسليم الأسلحة والمعدات فهو أن تلى (تلبية احتياجات) المملكة المتحدة تلبية ماتحتاج إليه البلدان التى لنا معها ترتيبات دفاعية عملية. ومن مؤدى هذا أن يتم الكف عن عمليات شحن الأسلحة والمعدات التى تعاني نقصاً فى المعروض منها إلى البلدان الأخرى.

«٢ - فيما يتعلق بمصر، لن نكون قادرين فى الوقت الحالى على شحن مزيد من المقاتلات النفائثة بعد الآن. وسيتعين علينا إلغاء رخص التصدير المتعلقة بما تم الوعد به فعلاً. وربما سرى نفس الشئ على معدات الرادار والدبابات...»<sup>(٤)</sup>.

(١) نفس المرجع، ص ٧٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان

(٣) نفس المرجع، ص ٧٩.

(٤) هيكل، ملفات السويس، ص ٦٧٧ : انظر نص رسالة الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى مصر.

وقد احتجت الحكومة المصرية على الحظر البريطاني الجديد واعتبرت عدم تسليم أربع عشرة طائرة نفاثة - كانت جاهزة للتسليم ووضعت عليها العلامات المصرية - عملاً غير ودي<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت دواعي الموقف الدولي وسياسة وزارة الوفد وراء ذلك الحظر البريطاني الجديد، فإنها زادت أيضاً من انحياز الموقف الأمريكي إلى الجانب البريطاني. حيث فشلت الجهود المصرية لكسب تأييد الحكومة الأمريكية لوجهة النظر المصرية خلال جولة المباحثات السابقة في شهر يوليو، خاصة بعد الموقف المصري تجاه الأزمة الكورية. وهو الموقف الذي رأى فيه السفير الأمريكي في مصر، تصرفاً طفولياً لتوجيه ركلة إلى الغرب، ومحاولة مصرية للانتقام من بريطانيا والولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>.

ولم ترفض الحكومة الأمريكية مساندة الموقف المصري في المباحثات فحسب. بل إنها استمرت أيضاً في فرض القيود على إمداد مصر بالأسلحة الأمريكية، وحظر إمدادها تماماً بأية أسلحة ثقيلة<sup>(٣)</sup>، كما أيدت السياسة البريطانية المتشددة حيال مصر والضغط عليها بتأجيل إمدادها بالأسلحة البريطانية حتى ترضخ للمطالب البريطانية<sup>(٤)</sup>. حيث كانت تلك المطالب آنذاك، لا تقل أهمية للولايات المتحدة عنها بالنسبة للمصالح البريطانية. ففي ظل تزايد التورط العسكري الأمريكي في كوريا وتدهور الموقف الدولي في صيف ١٩٥٠، زاد اعتماد الولايات المتحدة على القوات والقواعد البريطانية في الشرق الأوسط، والتي تمثل الحرس الأمامي للدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة. ولما كانت القاعدة البريطانية في القناة هي أكبر هذه القواعد وأهمها للدفاع عن المنطقة، فلم يكن غريباً أن تدافع الحكومة الأمريكية عن استمرار بقاء القوات البريطانية في مصر في ذلك الوقت.

وقد ظهر الموقف الأمريكي - المخيب للآمال - جلياً واضحاً، خلال الاتصالات التي أجراها كل من السفير المصري في واشنطن والدكتور محمد صلاح الدين مع «ماك جى» مساعد وزير

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٧.

(٢) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٠-٥٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٢.

(٤) هدى عبد الناصر، ص ٢٢٧.

الخارجية الأمريكية خلال شهرى يوليو وأكتوبر ١٩٥٠، سواء بالنسبة لطلب تأييدها فى المباحثات أو إمدادات الأسلحة<sup>(١)</sup>.

وقد اعتبر وزير الخارجية المصرى وقف إمدادات الأسلحة بأنه جزء من مؤامرة من جانب القوى الغربية الكبرى لإبقاء مصر ضعيفة، حتى لاتضطر بريطانيا إلى الانسحاب من مصر عام ١٩٥٦ عندما تنقضى مدة المعاهدة. وحذر الدكتور صلاح الدين - خلال لقائه مع مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى التاسع عشر من أكتوبر - بأن مصر قد «تضطر إلى اللجوء إلى الكتلة السوفيتية التى تتلطف على تقديم الأسلحة، إذا لم تُستأنف شحنات الأسلحة البريطانية»<sup>(٢)</sup>.

ولم يقتصر الموقف الأمريكى على تأييد الموقف البريطانى - سواء من ناحية بقاء القوات البريطانية فى مصر وقت السلم، أو الضغط على الحكومة المصرية من خلال شحنات الأسلحة - بل إنها رفضت المبادرة المصرية للانضمام إلى حلف الاطلنطى، التى عرضها الدكتور محمد صلاح الدين على «أرنست بيثن» فى شهر سبتمبر للخروج من المأزق الذى وصلت إليه المباحثات فى ذلك الوقت<sup>(٣)</sup>.

فرغم ترحيب وزير الخارجية البريطانية بالمبادرة المصرية آنذاك، إلا أن الحكومة الأمريكية اعترضت عليها، على أساس رغبتها فى عدم توسيع دائرة الحلف الذى كان فى نور التكوين، فضلا عن أن قبول مصر سيؤدى إلى مطالبة دول أخرى بمعاملة مماثلة، ممأ سيزيد من أعباء منظمة الاطلنطى دون أن يغير ذلك من الموقف المصرى الراض لوجود قوات أجنبية فى مصر وقت السلم<sup>(٤)</sup>. ومن ثم، اعتبرت الحكومة الأمريكية «أن ضم مصر إلى حلف الاطلنطى أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه فى الوقت الحاضر»<sup>(٥)</sup>.

كما رأَت الخارجية الأمريكية أنه إذا رغبت مصر فى التعاون من أجل الدفاع عن الشرق الأدنى، «فإنها تستطيع أن تنتهج موقفا أكثر تهادنا فى مباحثاتها مع المملكة المتحدة، كما

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٢.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٨٥-٨٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٨٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

تستطيع أن تتعاون بدرجة أكبر مع جهود الأمم المتحدة لتطوير نظام أمنى فعال، ومن بينها على سبيل المثال، الجهود المبذولة من أجل استعادة استقلال كوريا»<sup>(١)</sup>.

وإزاء كل ماسبق، وصلت المباحثات فى خريف ١٩٥٠ إلى طريق مسدود، نتيجة لانحياز الحكومة الأمريكية للجانب البريطانى من ناحية، وتمسك الجانبين المصرى والبريطانى بمواقفهما من ناحية أخرى. فبينما تمسك الجانب المصرى بضرورة قبول الحكومة لمبدأ الجلاء الناجز ووحدة مصر والسودان قبل التباحث فى أى اتفاقيات عسكرية، فقد أصر الجانب البريطانى على بقاء قواته فى مصر وقت السلم وإعطاء حق تقرير المصير للسودانيين. وإزاء ذلك الأمر، هددت الحكومة المصرية فى شهر نوفمبر بإلغاء المعاهدة إذا لم يحدث أى تقدم فى تلك المباحثات<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول العسكريون البريطانيون إقناع حكومتهم بالتشدد مع الحكومة المصرية بشأن بقاء قواتهم فى مصر، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت مقترحات التشدد واتجهت للبحث عن حلول بديلة<sup>(٣)</sup>، حاولت فيها تقديم بعض التنازلات بالنسبة لقاعدة قناة السويس مع التمسك بموقفها بالنسبة للسودان. فقد كانت الخارجية البريطانية ترى أنه إذا كان للمباحثات أن تفشل، فيجب أن يكون ذلك بسبب السودان، حيث كانت ترى أن الموقف البريطانى تجاهه أقوى من الناحيتين الأدبية والقانونية، «فإن المصريين إذا قرروا أن يرفعوا الأمر إلى مجلس الأمن مرة أخرى، فإنهم يستطيعون أن يثيروا قضية ضد بريطانيا أكثر قوة على مسألة الجلاء مما لو أثاروها على مسألة السودان»<sup>(٤)</sup>.

ومن ثم، عرض بيغن على وزير الخارجية المصرية - خلال لقائهما فى شهر ديسمبر وبصفة شخصية - مقترحاته الجديدة بشأن تنظيم نقل السلطة فى قاعدة قناة السويس إلى المصريين بشكل تدريجى<sup>(٥)</sup>. وقد تضمنت تلك المقترحات النقاط التالية<sup>(٦)</sup>:

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٤.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٥.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٨٠.

(٥) نفس المرجع، ص ٧٩-٨٠.

(٦) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٦، انظر:

F.O. 371/80381, Anglo-Egyptian negotiations, top secret minute by Bevin, 8.12.1950.

(١) عقد اتفاقية مع مصر تحل محل معاهدة ١٩٣٦ يتم بمقتضاها نقل الالتزامات البريطانية في منطقة القناة وقت السلم إلى مصر.

(٢) يبدأ سريان هذا الانتقال عام ١٩٥٢ وينتهي عام ١٩٥٦.

(٣) بعد عام ١٩٥٦ تسمح الحكومة المصرية بالتفتيش الدورى على القاعدة بواسطة الخبراء البريطانيين.

(٤) فى حالة الحرب تقدم الحكومة المصرية كافة التسهيلات المطلوبة فى مصر لقوات المملكة المتحدة وحلفائها.

(٥) فى الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٦ تقوم الحكومة البريطانية - طبقاً لبرنامج متفق عليه - بتدريب وتجهيز القوات المسلحة المصرية، وكذا تدريب الفنيين اللازمين لصيانة القاعدة البريطانية فى منطقة القناة.

(٦) التوصل إلى اتفاق للدفاع الجوى بين مصر والمملكة المتحدة يهدف إلى توفير دفاع جوى مصرى - بريطانى مشترك، يغطى الفترة حتى عام ١٩٥٦ مع إمكانية مد هذه الفترة عن طريق الاتفاق المتبادل.

إلا أن وزير الخارجية البريطانية فى حقيقة الأمر، لم يخطر الدكتور محمد صلاح الدين بكل تفاصيل اقتراحاته السابقة<sup>(١)</sup>، وإنما اكتفى بطرح الموضوع بشكل عام فى نهاية محادثاته مع وزير الخارجية المصرى، لجس النبض حيال تلك المقترحات قبل عرضها على العسكريين المختصين ومجلس الوزراء البريطانى من ناحية، واتخاذها مدخلا لاستمرار المباحثات ومنع الحكومة المصرية من إعلان فشلها من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>.

وإزاء رد الفعل الإيجابى لوزير الخارجية المصرية، واستعداده لإقناع رئيس وزرائه بانتظار نتائج الدراسات التى سيقوم بها الجانب البريطانى لمقترحات «أرنست بيغن»، فقد توقفت

(١) هدى عبد الناصر، ص ٢٢٦.

(٢) فادية سراج الدين، ص ٧٩ - ٨٢.

المحادثات البريطانية - المصرية من ديسمبر ١٩٥٠ وحتى شهر أبريل من العام التالي، انتظاراً لنتائج تلك الدراسات<sup>(١)</sup>.

وفي الوقت الذي كان فيه الجانب البريطاني يقوم بالدراسات السابقة، فإن الحكومة الأمريكية - في ظل تزايد تورطها في كوريا - بدأت تقوم من ناحيتها بدور أكثر نشاطاً لحل مشكلة القاعدة البريطانية في مصر، مسترشدة بتوصيات سفيرها في القاهرة، واقتراح خبراء الشرق الأوسط في واشنطن بمواجهة تلك المشكلة من خلال نظام جديد متعدد الأطراف يحل محل النظام الثنائي السابق<sup>(٢)</sup>.

كما حضر «ماك جي» - مساعد وزير الخارجية الأمريكية - إلى مصر في شهر فبراير ١٩٥١ يعرض على حكومتها «مساعدة عسكرية واقتصادية أمريكية غير محددة كجزء من جهد مضاعف لعرقلة التخريب الشيوعي، ولصد الغزو السوفيتي إذا لزم الأمر. وكانت إشارات باليونان وتركيا لإسهامهما في العمل الجماعي في كوريا صيغة متعمدة تعبر عن قلق الولايات المتحدة من الحياد المصري»<sup>(٣)</sup>.

إلا أن العرض الأمريكي كان مُخيباً لآمال الحكومة المصرية، فقد خلا ذلك العرض من أية إشارة إلى جلاء القوات البريطانية من مصر وقت السلم، ولم يعرض سوى احتمال ضئيل لبذل الولايات المتحدة مساعيها الحميدة في المباحثات المصرية - البريطانية<sup>(٤)</sup>.

وخلال الشهور الأولى من عام ١٩٥١، إزداد الموقف تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، على أثر اتجاه حكومة مصدق إلى تأميم صناعة النفط في إيران، وهو الأمر الذي لاقى صدى طيباً وتأييداً في مصر - سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي - و زاد من الأوضاع المضطربة التي تفاقمت نتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق حتى ذلك الوقت يحقق الآمال الوطنية.

(١) نفس المرجع، ص ٨١-٨٢.

(٢) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٧-٥٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٩.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد انعكس هذا الوضع المضطرب في مصر والمنطقة على تصرفات كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية. فبالنسبة للأولى، فقد زاد تمسكها ببقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم، وإن حاولت البحث عن صيغة جديدة يمكن أن يقبلها المصريون لتقنين ذلك البقاء.

ومن هذا المنطلق، فقد طلبت الحكومة البريطانية في شهر أبريل استئناف المباحثات<sup>(١)</sup>، حيث قدم سفيرها في القاهرة المقترحات البريطانية الجديدة والتي كانت الحكومة البريطانية تعلم مسبقاً أنها لا تحقق آمال المصريين، وأن الهدف الأساسي منها هو إبقاء باب المباحثات مفتوحاً، خوفاً من قيام الحكومة المصرية بخطوة سياسية عنيفة (كإلغاء المعاهدة) تزيد الموقف القائم سوءاً<sup>(٢)</sup>.

وقد اشتملت المقترحات البريطانية الجديدة، الخطوط العامة لمقترحات بيغن السابقة بعد تنقيحها بواسطة السياسيين والعسكريين البريطانيين وإضفاء مزيد من التشدد عليها، على ضوء التطورات الجديدة في المنطقة. وقد اعتبرت الخارجية البريطانية أن تلك المقترحات هي أقصى ما يمكن أن تذهب إليه لتعديل معاهدة ١٩٣٦، بحيث تنص على ما يلي:

«(أ) الانسحاب المرحلي للجنود البريطانيين من مصر، على أن يبدأ خلال عام من إبرام اتفاق بشأن تنقيح المعاهدة، وأن ينتهي في عام ١٩٥٦ (وينبغي أن يلاحظ أن معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة يتوقف إلى حد كبير على معدل توفير الإيواء لهذه القوات في مكان آخر).

«(ب) إضفاء الطابع المدني على القاعدة تدريجياً، والذي ينبغي أن ينتهي بحلول عام ١٩٥٦، على أن يتم إدخال الأفراد المدنيين البريطانيين الأساسيين بعد انسحاب الأفراد العسكريين. ويعهد بعد ذلك بالقاعدة إلى القوات المسلحة المصرية لأغراض الأمن، إلا أنه يتم تشغيلها وفقاً للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإداري العام لمجلس الإشراف الإنجليزي - المصري.

«(ج) إنشاء نظام للدفاع الجوي يخضع للتنسيق الإنجليزي - المصري طويل الأجل ويتألف من عناصر مصرية وبريطانية على حد سواء.

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

«(د) توفير أسلحة ومعدات على مستوى تدريبي، وفي موعد مبكر، للقوات المصرية، وبعد ذلك توفير أية أسلحة ومعدات أخرى حسب الاقتضاء في أولوية متكافئة مع الدول الأخرى التي ترتبط معها باتفاقيات دفاعية عاملة.

«(هـ) في حالة الحرب، أو التهديد الوشيك بالحرب، أو طوارئ دولية يُخشى منها، توافق مصر على عودة القوات البريطانية طوال فترة الطوارئ، وأن تمنح لهذه القوات ولحلفائها كل التسهيلات والمساعدات اللازمة»<sup>(١)</sup>.

وقد رُفضت هذه المقترحات رفضاً قاطعاً من قِبَل الحكومة المصرية، التي قدمت مقترحات بديلة «طالبت فيها بالجلء الكامل خلال فترة لاتزيد عن سنة، ووافقت على حق القوات البريطانية في العودة إلى الأماكن التي يُتفق عليها في مصر في حالة العدوان على مصر أو اشتراك بريطانيا في حرب نتيجة لعدوان مسلح ضد الدول العربية المتاخمة لمصر، على أن يكون انسحاب تلك القوات خلال ثلاثة أشهر من انتهائه»<sup>(٢)</sup>.

ومع نهاية شهر يوليو بدأ الموقف السياسي بين البلدين يزداد توتراً، على أثر البيان الذي ألقاه «هربرت موريسون» وزير الخارجية البريطانية الجديد في مجلس العموم، والذي أوضح فيه موقف بريطانيا القاطع من عدم الجلاء، وهاجم فيه سياسة الحكومة المصرية تجاه منع مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة<sup>(٣)</sup>، مما دفع وزير الخارجية المصرى إلى الرد عليه في بيان أمام البرلمان حَمَلَ فيه على بريطانيا وسياستها الاستعمارية في مصر وفلسطين، ودافع عن حق مصر والبلاد العربية في مقاطعة إسرائيل ومنع مرور سفنها، وأشار إلى أنه يعتبر أن باب المباحثات مع الحكومة البريطانية قد قُفل، وأن الحكومة المصرية عند وعدّها الحاسم من إلغاء المعاهدة<sup>(٤)</sup>.

(١) هيكل، ملفات السويس، وزارة الخارجية البريطانية، إلى واشنطن (السكرتير البريطاني) بريقة سرية رقم ٤٠٩٠، ١٥ أغسطس ١٩٥١، ص ٦٨٧.

(٢) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٠.

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٦.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان. - هيكل، ملفات السويس، ص ٦٨٧.

أما على الجانب الأمريكي، ففي ظل الأحداث الإيرانية وتعثُر المباحثات المصرية - البريطانية والاضطرابات التي بدأت تُنذر بالخطر في المنطقة، فقد مضت الحكومة الأمريكية قُدماً نحو بلورة سياستها الجديدة في الشرق الأوسط، والتي تقوم على تأسيس نظام متعدد الأطراف يحل محل العلاقات الثنائية في تلك المنطقة، في محاولة لإخراج العلاقات المصرية - البريطانية من المأزق الذي وصلت إليه.

وقد تلخصت السياسة الأمريكية الجديدة في توحيد الجهود الأمريكية والبريطانية تجاه تنشيط وتنسيق جهود نول الشرق الأوسط مع بريطانيا والولايات المتحدة للدفاع عن المنطقة ككل<sup>(١)</sup>، وتحقيق قدر من الاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل، يسمح باستخدام قوات نول النطاق الخارجي للمنطقة (إيران - تركيا - اليونان) - التي كان يجري تطويرها آنذاك - بشكل فعّال<sup>(٢)</sup>.

وقد دعت وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٤/٤٧ - التي قننت السياسة الأمريكية الجديدة - إلى موازنة الميل العربي نحو الحياد والذي تأكد بعد اندلاع الحرب الكورية، بإمداد الدول العربية وإسرائيل بكميات محدودة من الأسلحة، حتى تصبح هذه الدول أكثر توجهها نحو الولايات المتحدة، وتكون قادرة على إقرار الأمن الداخلي. فضلا عن إسهامها بعد فترة من الوقت في الدفاع عن المنطقة وشن حرب عصابات في حالة اجتياح المنطقة أو جزء منها<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت تلك السياسة تقتضى ربط المساعدات العسكرية وإمدادات الأسلحة من الولايات المتحدة إلى نول المنطقة بالمخططات الغربية للدفاع عنها، فقد أعلن الرئيس ترومان في شهر مايو عن برنامج الأمن المتبادل كأحد أنوات الصراع ضد نزعة الحياد والثورات الاجتماعية وربط إمدادات الأسلحة بالأهداف الأمريكية<sup>(٤)</sup>.

وإزاء موقف الحكومة المصرية الراض للمقترحات الأمريكية التي عرضها ماك جي في شهر فبراير والمقترحات البريطانية التي عرضها السفير البريطاني في شهر أبريل، فقد حظرت

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٦١.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٢.

هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في قرارها الصادر في السابع عشر من يوليو، تزويد مصر بأية أسلحة أمريكية سوى تلك التي تخضع لشروط ومتطلبات برنامج الأمن المتبادل M.S.P. وبرنامج مساعدات الدفاع المتبادل M.D.A.P. «حتى يتم تعديل عدد من الأمور السياسية/العسكرية التي تؤثر على مصر والبحر المتوسط»<sup>(١)</sup>.

وكان هذا القرار يعنى ببساطة، عدم حصول مصر على أية أسلحة أمريكية أو أى عتاد له قيمة عسكرية حتى يتم اتفاقها مع بريطانيا حول المشاكل الخاصة بالقاعدة البريطانية في مصر. وبذلك أصبحت سوق السلاح الأمريكية أكثر إغلاقاً في وجه الجهود المصرية لتطوير القوات المسلحة بصفة عامة والقوة الجوية المصرية بصفة خاصة.

وإزاء موقف الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه حظر إمداد مصر بالأسلحة، فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى البحث عن مصادر بديلة لتوفير احتياجات القوات المسلحة من العتاد والأسلحة، حتى لاتزداد حالة قواتها سوءاً نتيجة لتوقف خطة تطويرها. وعلى ذلك، اتجه الرأي إلى البحث عن تلك المصادر بين الدول الأوروبية الأخرى، بعد استبعاد بريطانيا والولايات المتحدة.

ويوضح التقرير الذى قدّمه مصطفى نصرت - وزير الحربية والبحرية آنذاك - إلى رئيس الوزراء، أن الرأي قد اتجه إلى «تشكيل لجنة يكون لها (من) السلطة مايجوزها التعاقد مباشرة، على أن تحاط أعمالها بالسرية التامة منعا من تدخل بريطانيا لعرقلة أعمالها، وعلى أن تتصل بالشركات (المنتجة للأسلحة) اتصالاً مباشراً»<sup>(٢)</sup>.

وأقر رئيس الوزراء تشكيل هذه اللجنة برئاسة وزير الحربية والبحرية فى الخامس عشر من أغسطس، كما شكلت لجان فرعية متعددة، كان عملها بحث مايعرض على اللجنة العليا من الوجهة الفنية، فضلاً عن قيامها بمعاينة المعدات وتجربتها. وبدأت اللجنة رحلتها للبحث عن السلاح فى الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٥١<sup>(٣)</sup>.

(١) نفس المرجع، ص ٦١-٦٢.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٣، ملف ١٤٧ (تشكيل لجنة للحصول على المعدات الحربية التى تحتاجها القوات المسلحة من الممالك الأوروبية وملخص أعمال اللجنة)، مسودة تقرير رئيس اللجنة العليا المقدم إلى رئيس الوزراء، ص ٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

إلا أن تلك اللجنة واجهت العديد من الصعاب فى مهمتها، مثل عدم وجود ملحقين عسكريين فى بعض الدول التى قصدتها، للتمهيد لعمل اللجنة مع حكومات تلك الدول وشركاتها، بالإضافة إلى أن توقيت رحلة اللجنة فى أوروبا واكب مرحلة انتقالية فى صناعة الأسلحة والطائرات للتحويل من طرازات الحرب العالمية الثانية إلى طرازات حديثة وخاصة فى مجال الطائرات النفاثة<sup>(١)</sup>.

إلا أن أهم العقبات التى واجهتها لجنة المشتريات المصرية هو مالمسته من «تدخل الإنجليز لدى حكومات الدول التى زارتها (اللجنة) لمنع التعاقد معنا، أو لمنع تصدير المهتمات السابق التعاقد عليها. وقد نجح الإنجليز فى ذلك مع بعض الدول...»<sup>(٢)</sup>، نتيجة لارتباط دول منظمة شمال الأطلنطى - التى زارتها اللجنة - بالسياسة الدفاعية لبريطانيا والولايات المتحدة، وتكامل سياسة التسليح والتصنيع الحربى فيما بينها<sup>(٣)</sup>. «لذلك كان من الصعب على دولة كمصر خارجة عن هذا الحلف التعامل مع دوله المرتبطة فيما بينها بكميات وأنواع هذه المعدات»<sup>(٤)</sup>.

وقد قامت تلك اللجنة بمهمتها فى كل من إيطاليا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد وألمانيا وأسبانيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا بحثاً عن السلاح. ومايهمنا فى نشاط تلك اللجنة هو ما توصلت إليه بالنسبة لاحتياجات الدفاع الجوى والقوة الجوية المصرية لتكامل عملهما.

وبالنسبة للدفاع الجوى، فيوضح تقرير اللجنة أنها تعاقدت مع الشركات الفرنسية على «توريد ست محطات (رادار) إنذار طويل المدى، وست محطات (رادار) لتوجيه المقاتلات فى الجو»<sup>(٥)</sup>. وهو ما كان مقدراً أن يغطى احتياجات الإنذار فى ذلك الوقت<sup>(٦)</sup>.

(١) نفس المرجع، ص ٣-٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٤.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) بنى ذلك التقدير على خبرات الحرب العالمية الثانية، وهو ما ثبت خطأه فى حرب ١٩٥٦. حيث ثبت أن احتياجات الإنذار والتوجيه لتنظيم دفاع جوى عالى الكفاءة عن البلاد تحتاج إلى عشرات من محطات الرادار، خاصة فى ظل تطور سرعات الطائرات النفاثة والتكتيكات الجوية التى تعتمد على الطيران المنخفض لتجنب الكشف الرادارى وتقليل فترة إنذار الخصم.

«كما استكملت معدات الرادار والإنذار المحلى للمدفعية الثقيلة المضادة للطائرات للعمل مع المواقع الحالية»<sup>(١)</sup>، مع شراء ورشة للرادار.<sup>(٢)</sup> كما تعاقدت اللجنة على شراء مائتى مدفع (هسبانو سويزا) مضاد للطائرات من عيار ٣٠ مم، و ٢٥٠ ألف طلقة من سويسرا<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة للقوة الجوية، فإن تقرير اللجنة يشير إلى تعسف الحكومة البريطانية بالنسبة لاحتياجات السلاح الجوى التى كانت المملكة المتحدة المصدر الأساسى لإمداداته. «فقد سبق التعاقد على عدد من الطائرات (من طراز) ألقامبير والمتيور لم تورد إنجلترا منه إلا جزءاً قليلاً، ومنعت توريد الباقي رغم دفع جزء كبير من ثمنه مقدماً، ورغم أن المصانع كانت قد أعدته وجهته لنا، حتى أن بعضها كان قد وضع رمز السلاح الجوى الملكى المصرى على الطائرات، وهى الخطوة الأخيرة قبل التصدير. وكانت حجتهم فى ذلك أنهم فى أشد الحاجة إلى هذه الطائرات وأن إنتاج مصانعهم لا يكفى لسد حاجتهم»<sup>(٤)</sup>.

ولم تكثف الحكومة البريطانية بحظر تصدير إنتاجها من الطائرات، بل إنها مارست ضغوطاً مستمرة على الدول الأوروبية الأخرى لإحباط جهود اللجنة المصرية فى تلك الدول من أجل شراء الطائرات اللازمة للسلاح الجوى، الأمر الذى أقنع تلك اللجنة بفساد الحجة البريطانية<sup>(٥)</sup>.

وإزاء فشل اللجنة فى شراء طائرات «القامبير» من إيطاليا وفرنسا و«المتيور» من بلجيكا - التى كانت تنتجها هذه الدول بتراخيص من الحكومة البريطانية - بعد رفض الأخيرة إعطاء هذه الدول تراخيص بيعها لمصر، فقد اتجهت اللجنة للبحث عن الطائرات التى لا تسيطر الحكومة البريطانية على تصديرها للدول الأخرى. إلا أنها وجدت أن جميع الطائرات المقاتلة النفاثة المنتجة فى نول أوروبا الغربية الداخلة فى حلف الأطلنطى - باستثناء الطائرة

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، جنول ملخص أعمال اللجنة وما حققته من أعمال، ص ٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

«الأوراجون» - إنجليزية الأصل هيكلًا أو محركًا<sup>(١)</sup>، كما أن السويد كانت عازقة عن بيع أي من طائراتها النفاثة قبل استكمال احتياجات قواتها المسلحة<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم، أصبحت «الأوراجون» الفرنسية هي هدف اللجنة. فرغم تزويد تلك الطائرات بمحرك إنجليزي الأصل، إلا أن الشركة الفرنسية المنتجة كان لها حق بيع هذه الطائرات للدول الأخرى. ورغم أن اللجنة وجدت مائة طائرة من ذلك الطراز فائضة من عقد سابق بين الحكومة الفرنسية وشركة «داسو» المنتجة، فإنها لم تستطع شراؤها لغلو ثمنها من ناحية، وعدم صدور قرار رسمي من الحكومة الفرنسية بالاستغناء عن تلك الطائرات من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت تشيكوسلوفاكيا قد أبدت استعدادها - خلال مباحثات الاتفاقية التجارية التي عقدها مع مصر - على تزويد الأخيرة ببعض منتجاتها الحربية، فقد تم الاتصال بالحكومة التشيكية، وقدمت لها اللجنة كشوفاً بالاحتياجات المصرية من الأسلحة والدبابات والطائرات<sup>(٤)</sup>. إلا أن الحكومة التشيكية سؤفت في الرد على الطلبات المصرية. وقد أرجع وزير الحربية المصرى ذلك التسويف إلى كون الحكومة التشيكية «كانت منتظرة حتى ينجلي موقف مصر السياسى بالنسبة للمعسكر الغربى»<sup>(٥)</sup>.

وهذا التحليل من وزير الحربية المصرى لموقف الحكومة التشيكية آنذاك له وجاهته، فى ظل العلاقات المصرية - البريطانية المائعة فى ذلك الوقت، وعدم حسم الموقف السياسى المصرى من إلغاء معاهدة ١٩٣٦. وهو الأمر الذى كان سيقرب عليه فك الارتباط السياسى والعسكرى المصرى بالغرب، ويفقد الوجود البريطانى فى مصر شرعيته الدولية.

ويشير تقرير رئيس اللجنة إلى أن إيقاف تصدير الطائرات والدبابات لم يكن الوسيلة

(١) نفس المرجع، ص ١٣-١٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٦.

(٣) نفس المرجع، ص ١٣.

(٤) نفس المرجع، ص ٧.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

البريطانية الوحيدة للضغط على الحكومة المصرية، فقد كانت صناعة الطائرات - الوليدة في مصر آنذاك - وسيلة أخرى، حاولت الحكومة البريطانية استغلالها للضغط على الحكومة المصرية.

فبالرغم من أن بريطانيا كانت قد باعت لمصر رخصة تجميع وإنتاج طائرات «القامبير»، وتعهدت - تمهيدا لذلك - ببيع اثنتي عشرة طائرة من نفس الطراز مفككة إلى أجزاء كبيرة واثنتي عشرة طائرة مفككة إلى أجزاء صغيرة، فضلا عن المكونات الصغيرة لاثنتي عشرة طائرة أخرى، بقصد التدرج في مراحل التجميع ثم التحول في مرحلة تالية إلى تصنيع مكونات هذه الطائرة في مصر، فإنها أخلت بجميع هذه التعهدات، وقامت بالضغط على جميع الشركات المصنعة لهذه الطائرة في البلاد الأخرى لمنع تصدير الأجزاء السالفة إلى مصر، رغم إلحاح تلك الشركات عليها في ذلك الوقت، لوجود فائض لديها من هذه المكونات<sup>(١)</sup>. وحتى المواد الخام اللازمة لصناعة هذه الطائرات لم تسمح الحكومة البريطانية بتصديرها إلى مصر، بالرغم من سابق تعهدها بذلك<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم، اضطرت اللجنة المصرية إلى اتخاذ الخطوات التالية<sup>(٣)</sup>:

- (١) فيما يختص بالمواد الخام لصناعة الطائرات، فقد تم الاتفاق مع شركة OGA، الفرنسية، على قيامها بتوريد الاحتياجات المصرية من هذه المواد.
- (٢) أقنعت اللجنة شركة OGA، سالفة الذكر بإمكان توريدها لمكونات «القامبير» إلى مصر، نظراً لأن الأخيرة لديها ترخيص مدفوع الثمن من شركة دي هافيلاند المصممة الأصلية للطائرة بتصنيعها في مصر، إلا أنه لم يتم البت في عرض الشركة المذكورة نظراً لبعض المشاكل المتعلقة بمحرك هذه الطائرة، والتي كانت تحاول اللجنة تذليلها.
- (٣) اتفقت اللجنة مع البروفسور «هاينكل» رجل صناعة الطائرات الألماني المشهور للمضى قُدماً بمشروع صناعة الطائرات المقاتلة في مصر، سواء باستكمال تصنيع «القامبير» (البريطانية) أو «المستيرال» (القامبير الفرنسية) عند تذليل المصاعب الخاصة بمحركات هذه الطائرات.

(١) نفس المرجع، ص ١٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤-١٥.

ويوضح تقرير اللجنة أن وزارة الحربية آنذاك، كانت تفكر في تصنيع طائرة مصرية خالصة، سواء من ناحية هيكلها أو محركها، «رغبة في جعل صناعة الطائرات بمنأى عن المؤثرات الخارجية»<sup>(١)</sup>.

وفى الوقت الذى كان يُعد فيه تقرير اللجنة، كان قد وصل إلى مصر فعلا ثلاثة من خبراء مصانع «هاينكل» لبحث إمكانيات هذه الصناعة فى مصر. كما كانت اللجنة فى سبيلها للتعاقد - على وجه السرعة - مع شركة «هانكيل» لاستخدام خبراء ألمان فى مصانع الطائرات المصرية محل البريطانيين<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة لتزويد القوة الجوية باحتياجاتها من الأسلحة والذخائر. فقد كانت سويسرا أحد المصادر البديلة التى اتجهت إليها جهود اللجنة، حيث يشير تقريرها إلى أنها نجحت فى التعاقد مع الشركات السويسرية على كمية لا بأس بها من الصواريخ جو/أرض والحملات اللازمة لها<sup>(٣)</sup>.

ولم يقتصر نشاط اللجنة على شراء الأسلحة والذخائر من الخارج فقد قامت بشراء الأجهزة والمعدات اللازمة لصناعة ذخائر الطائرات من عيار ٢٠ مم والتى كانت القوة الجوية تعاني من العجز فيها خلال الحرب عام ١٩٤٨<sup>(٤)</sup>. ونظراً للأهمية الكبيرة للصواريخ وصناعتها فقد تم الاتصال بأحد الخبراء الألمان بهدف الاتفاق معه على إقامة صناعة لصواريخ الطائرات فى مصر، على ألا تقل فى مواصفاتها عن نظيرتها السويسرية<sup>(٥)</sup>. كما تم الاتفاق على توفير المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة أولاً، حتى يمكن للخبراء الألمان المضى قُدماً فى صناعة الصواريخ المطلوبة<sup>(٦)</sup>.

وهكذا حاولت الحكومة المصرية التغلب على الحصار المضروب حول قواتها المسلحة لإبقائها

(١) نفس المرجع، ص ١٥.

(٢) كان فى مصر آنذاك مصنعان لصناعة الطائرات، أحدهما لطائرات التدريب، وقد تم إنشاؤه واستكملت احتياجاته. والآخر للطائرات

المقاتلة وقد تم إنشاء الجزء الأكبر منه. - نفس المرجع، ص ١٤-١٥.

(٣) نفس المرجع، جدول ملخص أعمال اللجنة، وما حققته من أعمال، ص ٢.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦.

(٥) نفس المرجع، ص ١٧.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

ضعيفة عاجزة، حتى تخضع تلك الحكومة للمطالب البريطانية. إلا أن تطورات الموقف السياسي في مصر آنذاك كانت أسرع من جهود حكومتها لتلافي العجز في تسليح قواتها المسلحة في ذلك الوقت.

### في ظل إلغاء المعاهدة:

في الوقت الذي كانت فيه اللجنة سالفة الذكر تجوب أوروبا بحثاً عن السلاح المطلوب للقوات المسلحة المصرية، كانت العلاقات المصرية - البريطانية قد تدهورت إلى حد الأزمة، بعد وصول المباحثات الى طريق مسدود، وإعلان الحكومة المصرية عن نيتها بشأن إلغاء المعاهدة في القريب العاجل.

وفي مواجهة ذلك التدهور، حاولت الحكومة البريطانية تنسيق سياستها مع الحكومة الأمريكية لاتخاذ موقف موحد تجاه سياسة وزارة الوفد التي خابت آمال البريطانيين فيها. إلا أنه كان واضحاً خلال النصف الثاني من عام ١٩٥١ أن هناك اختلافاً واضحاً بين النظرة الأمريكية والبريطانية إلى أسلوب معالجة القضية المصرية. فبالرغم من اتفاقهما على أهمية القاعدة البريطانية في مصر بالنسبة للغرب في ذلك الوقت، وضرورة المحافظة عليها في درجة استعداد عالية، إلا أنهما كانتا تختلفان في كيفية المحافظة على تلك القاعدة في درجة الاستعداد المطلوبة.

فبينما كانت الحكومة الأمريكية تنظر بجدية إلى التهديد المصري بإلغاء المعاهدة وعدم التعاون، وتميل إلى قبول بعض التنازلات بشأن جلاء القوات البريطانية وقت السلم لتسهيل الوصول إلى اتفاق يؤمن المصالح الغربية في المنطقة<sup>(١)</sup>، كانت الحكومة البريطانية مُصرّة على بقاء قواتها في مصر وقت السلم، وألا تترك مصر كلياً. فقد كان تقدير وزارة الخارجية البريطانية آنذاك، «أنه ليست هناك حكومة بريطانية - مهما كان اتجاهها - يمكن أن تفعل ذلك ثم يحدوها الأمل في البقاء في الحكم»<sup>(٢)</sup>.

(١) هيكل، ملفات السويس، القائم بالأعمال البريطاني في واشنطن إلى وزير الخارجية البريطانية، خطاب سرى للغاية رقم ٢٨٢، ٢٣ يونيو ١٩٥١، ص ٦٨٢. - نفس المرجع، وزارة الخارجية البريطانية إلى واشنطن، برقية سرية للغاية رقم ٤٠٩٠، ١٥ أغسطس

١٩٥١، ص ٦٨٥-٦٨٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٨٨.

وخوفاً من وقوع الصدام المنتظر بين البريطانيين والمصريين، طالبت الحكومة الأمريكية حليفها البريطانية بتقديم تنازلات للرأى العام المصرى، تتشعب مع السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة. فقد كانت الخارجية الأمريكية مقتنعة «بأن القاعدة المصرية التى يُحتفظ بها بالقوة وسط إقليم معاد، ستكون من الناحية العملية أسوأ من كونها عديمة الجدوى فى السلم أو الحرب»<sup>(١)</sup>. وأنه إذا تعين على البريطانيين الاحتفاظ بالقاعدة فإنه يجب أن يكون ذلك بموافقة المصريين<sup>(٢)</sup>. ومن ثم، اتجهت الدولتان إلى البحث عن إطار جديد مقبول لاستمرار فاعلية القاعدة البريطانية.

ولتدارك اتجاه الحكومة المصرية إلى إلغاء المعاهدة، اتفقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على تنظيم قيادة عسكرية للشرق الأوسط تشارك مصر فيها، ويرأسها القائد الأعلى لقوات الحلفاء فى الشرق الأوسط، الذى سيعمل من مقر قيادته بالقاهرة<sup>(٣)</sup>. وتبعاً لذلك الاتفاق كان مُقدراً إعادة قاعدة قناة السويس إلى مصر التى ستضعها تحت تصرف القائد الأعلى لقوات حلفاء الشرق الأوسط مع المشاركة المصرية فى تشغيلها. أما القوات البريطانية التى لن تُوضع تحت سيطرة هذه القيادة فسيتم سحبها، مع قيام القائد الأعلى بتحديد العدد الذى سيبقى من القوات بالاتفاق مع الحكومة المصرية<sup>(٤)</sup>.

وعلى ضوء ذلك الاتفاق كان على الحكومة البريطانية التقدم بتلك المقترحات إلى الحكومة المصرية، ودعوتها إلى اشتراك مصر فى تلك القيادة كشريك مؤسس إلى جوار كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا وحث الحكومة المصرية على قبول تلك المقترحات بإبراز مزايا حصولها على مساعدات التدريب والعتاد الحربي اللازم لقواتها المسلحة من دول تلك المنظمة الدولية<sup>(٥)</sup>.

(١) نفس المرجع، دينيس جرنهيل (القائم بالأعمال فى واشنطن) إلى روجر ألن (الخارجية البريطانية) خطاب، ٢٣ أغسطس ١٩٥١، ص ٦٩١.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٥.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٥-٣٣٦.

وتشير الوثائق البريطانية إلى المواقف المتباينة لكل من الملك والحكومة المصرية تجاه مقترحات قيادة الشرق الأوسط، فبينما أبدى الملك اهتماماً بالغاً بتلك المقترحات، وأكد للسفير البريطانى على أهمية عامل الوقت بالنسبة لإقناع الحكومة المصرية بها، نظراً لأنه لا يستطيع الإمساك بزمام الأمور أكثر من ذلك، فإن الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية كان له رأى آخر<sup>(١)</sup>.

فرغم محاولة السفير البريطانى إقناع الوزير المصرى بتلك المقترحات إلا أن الأخير أدرك أن هذا التناول الجديد لحل قضية القاعدة البريطانية فى منطقة القناة، لايزيد كثيراً عما سبقه، وأن النظام الجديد المقدم لمصر لن يؤدي إلا إلى استمرار الوجود البريطانى الذى عانى المصريون منه طويلاً<sup>(٢)</sup>.

وبذلك الرفض للمقترحات الجديدة، أصبح لا بديل أمام الحكومة المصرية سوى إلغاء المعاهدة، وهو الأمر الذى كانت مدفوعة إليه تحت ضغط التيار الشعبى الجارف، سواءً داخل حزب الوفد أو خارجه. حيث كانت كافة المنظمات الشعبية تطالب الحكومة باتخاذ موقف حاسم من سياسة الحكومة البريطانية. وكان إلغاء المعاهدة هو الشعار السائد بين جماهير الشعب ومنظماتها فى ذلك الوقت.

وإزاء الضغط الشعبى على وزارة الوفد، وشعورها بأن إلغاء المعاهدة سيؤدى إلى توحيد الشعب فى مواجهة الوجود البريطانى من ناحية والحالة الداخلية غير المحتملة من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup>، فقد قام النحاس بإلقاء بيانه الشهير فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١، والذى أعلن فيه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩، كما أعلن مرسوماً بقانون لتعديل الدستور ليُصبح اللقب الجديد للملك هو ملك مصر والسودان.

وكان لهذا البيان فعل السحر سواء بين جماهير الشعب أو ممثليه فى البرلمان، واستقبله الجميع بحماس منقطع النظير، واعتبروه بداية مرحلة جديدة من الكفاح الوطنى ضد الوجود

(١) نفس المرجع، ص ٢٢٦.

(٢) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٦.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٧-٢٢٨، انظر :

البريطاني في مصر. إلا أنه سرعان ماظهر الخلاف حول أسلوب الكفاح المطلوب ضد الوجود البريطاني المرفوض.

فيما كان الكفاح المسلح هو الشعار المرفوع بين العديد من المظنات الشعبية وشبابها، فإن الحكومة ومعها أغلب السياسيين التقليديين كانوا عازفين عن استخدام القوة، أو التحرش بالقوات البريطانية تجنباً لاستفزازها، حيث كانوا يميلون إلى الاكتفاء بمقاطعة البريطانيين وعدم التعاون مع قواتهم. وقد وَضَّحَ الدكتور صلاح الدين للسفير البريطاني - خلال لقائهما في أواخر سبتمبر - اتجاه الحكومة الى المقاطعة وعدم استخدام القوة في حالة إلغاء المعاهدة<sup>(١)</sup>. إلا أن الموقف سرعان ماخرج من تحت سيطرة الحكومة وأجهزتها الرسمية.

وإزاء إلغاء المعاهدة من طرف واحد، أعلنت الحكومة البريطانية عدم اعترافها بذلك الإلغاء وإنكارها لقانونيته وتمسكت بما أسمته حقوقاً لها طبقاً لما جاء في تلك المعاهدة والاتفاقيتين. وقررت الحكومة البريطانية - تساندها في ذلك الحكومة الأمريكية - الاستمرار في مخططاتها الاستراتيجية حيال المنطقة والتقدم رسمياً بمقترحات قيادة الشرق الأوسط - التي سبق رفضها - إلى الحكومة المصرية.

ورغم أن الحكومة قرّرت رفض هذه المقترحات في الرابع عشر من أكتوبر والسير قُدماً في إجراءات تقنين إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين فإن الملك كان له رأى آخر بالنسبة للمقترحات السابقة. حيث توضّح الوثائق البريطانية، أن الملك أرسل للسفير البريطاني في الخامس عشر من أكتوبر- قبل إعلان الحكومة المصرية رفضها رسمياً لمقترحات قيادة الشرق الأوسط - يوضح له قبوله لتلك المقترحات مع بعض التعديلات فيها، إلا أنه رفض المقترحات المتعلقة بالسودان والواردة في المذكرة التي قدمها السفير البريطاني إلى الحكومة المصرية، نظراً لأنها لم تتناول تبعية السودان للتاج المصري<sup>(٢)</sup>.

وقد فهم السفير البريطاني من رسالة الملك، أنه إذا استطاعت الحكومة البريطانية إيجاد صيغة ترضى النزعة العاطفية لمصر بالنسبة لوضع السودان تحت التاج المصري، «فإن الملك

Idem.

(١) نفس المرجع، نفس المكان

(٢) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٠، انظر :

F.O. 371/90142, Stevenson to F.O., priority and top secret tel., No. 739, 15.10.1951.

يؤكد على أنه لن يكون وزير الخارجية الحالي هو من سيتولى المفاوضات، وإنما سيكون شخصاً آخر معقولاً، وعندئذ لن يكون هناك إلا قليل من الصعاب للوصول إلى اتفاق عام وأن الملك نفسه يجب أن يعرف سلفاً أن هناك تحولاً مرضياً في الصيغة (المتعلقة بالسودان) على وشك أن تُقدم، حتى يمكنه عمل الترتيبات الضرورية لتغيير الوزراء»<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن الملك - مشياً مع ما جاء في رسالته السابقة - طلب من رئيس وزرائه أن يترك الباب مفتوحاً أمام استئناف المباحثات لو عدلت بريطانيا موقفها من المقترحات السابقة. حيث تشير الوثائق البريطانية إلى إيفاد عدلى أندراوس من قبل رئيس الوزراء المصرى، لتبليغ السفير البريطانى - بشكل غير رسمى - بإستعداد الحكومة المصرية لاستئناف المباحثات بشرط أن يحدث بعض التقدم بالنسبة لما تعرضه بريطانيا على مصر بشأن التاج المصرى والسودان. فإذا كان ذلك ممكناً، فإن الاتفاق حول مسائل الدفاع سيكون أسهل نسبياً<sup>(٢)</sup>. إلا أنه مع تغيير الوزارة البريطانية وتولى المحافظين الحكم بعد انتخابات الخامس والعشرين من أكتوبر، جاء رد «أنتونى إيدن» - وزير الخارجية البريطانية الجديد - مخيباً لآمال الحكومة المصرية مرة أخرى، رغم ما ذهبت إليه من تنازل<sup>(٣)</sup>.

كان ذلك موقف الملك والحكومة المصرية تجاه المخططات الغربية حتى إلغاء المعاهدة، والذي مثل الموقف الرسمى المتضارب حيال هذه المخططات. إلا أن تداعيات الموقف السياسى بعد ذلك - سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى - وردود الفعل البريطانية حيالها، دفعت بالموقف السياسى برمته إلى أبعاد جديدة، استغلتها كل من السلطات البريطانية والملك للإطاحة بوزارة الوفد.

فعلى المستوى الشعبى، سرعان ما بدأت المظاهرات تجتاح البلاد مطالبة بالكفاح المسلح، كما بدأت أعمال المقاطعة ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة، وترك العمال المصريين أعمالهم فى القاعدة البريطانية بتشجيع من الحكومة. ونشطت أعمال التطوع فى كتائب التحرير

Idem

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤١، انظر :

F.O. 371/90142, Stevenson to F.O., priority and secret tel., No.967, 11.11.1951.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

- التابعة للمنظمات الشعبية - من أجل الكفاح المسلح، والذي بدأ يتزايد تدريجياً في منطقة القناة وما حولها.

أما على المستوى الرسمي، فكانت سياسة الحكومة المصرية هي المقاطعة السلمية، حتى تفقد القاعدة البريطانية قيمتها العسكرية<sup>(١)</sup>. ولما كان إلغاء المعاهدة يُلغى شرعية الوجود البريطاني في مصر، فقد أصبح التعاون مع القوات البريطانية عملاً غير مشروع. ومن ثم، أعدت الحكومة المصرية تشريعات توقع عقوبة السجن على كل مصري يستمر في العمل في القاعدة البريطانية أو يتعاون مع البريطانيين، واستغلت بث الإذاعة المصرية لإذكاء الروح الوطنية في عمال القاعدة البريطانية وتشجيعهم على ترك العمل، في الوقت الذي أصدرت تعليماتها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بصرف مرتبات العمال كاملة وتهئية العمل المناسب لهم خارج منطقة القناة<sup>(٢)</sup>. كما صدر قرار وزارى يمنع السكك الحديدية والنقل البرى والنهرى من نقل أى مهمات أو مواد إلى القاعدة البريطانية، وفرضت الحكومة ضريبة جمركية على واردات القوات البريطانية في مصر<sup>(٣)</sup>.

وبذلك جعلت الحكومة المصرية من سياسة المقاطعة مشكلة تقلق القيادة البريطانية وتعوق مهمتها، بالإضافة إلى توقف الحياة الاجتماعية للعسكريين البريطانيين في مدن القناة نتيجة لتجريم التعاون معهم وحالة الطوارئ التي فرضت عليهم بسبب الأعمال العدائية المصرية في المنطقة.

أما بالنسبة للكفاح المسلح، فقد كان للحكومة المصرية فيه شأن آخر. فبالرغم من أن إلغاء المعاهدة أسقط شرعية الوجود البريطانى في مصر، وأبرزه كاحتلال سافر يوجب التصدى له بالعمل العسكرى، إلا أن الحكومة المصرية لم تكن راغبة في استخدام القوة لطرد الإنجليز من مصر، ولا كانت قادرة على ذلك حتى لو أرادت<sup>(٤)</sup>. فالأداة المصرية المؤهلة لهذا العمل وهى الجيش، كان - فضلاً عن ضعفه وقصور تسليحه وتدريبه - فى وضع سيء، كما كان

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ١ (ط٢، القاهرة: مكتبة منبولى، ١٩٨٢)، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٠٩.

واقعاً تحت سيطرة الملك من خلال محمد حيدر قائده العام وياور الملك، الذى يدين بالولاء لقائده الأعلى (الملك) أكثر مما يدين بالطاعة لوزير الحربية والحكومة المصرية<sup>(١)</sup>. ولما كان الملك يسعى لرأب الصدع فى العلاقات المصرية - البريطانية، ويسعى لحمايتها تأميناً لعرشه، فلم يكن هو القائد الذى يأمر جيشه بقتال القوات البريطانية، خاصة وهو يعلم مدى تفوقها على قواته.

أما بالنسبة للأداة الثانية وهى كتائب التحرير فقد اتخذت الحكومة المصرية منها فى البداية موقفاً حذراً، خوفاً من استغلال هذه الكتائب المسلحة كقوة مناهضة لنظام الحكم وسياسة الوزارة التى ارتأتها لمقاومة الوجود البريطانى فى مصر، خاصة وأنها لا تملك السيطرة على هذه الكتائب التى يتم تمويلها وتشكيلها بواسطة المنظمات الشعبية المعارضة.

ومن ثم، وجدت الحكومة نفسها فى مأزق حيال تلك الكتائب وتوجهاتها نحو الكفاح المسلح. فهى إن منعتها تناقضت مع موقفها من عدم شرعية الوجود البريطانى فى مصر بعد إلغاء المعاهدة، وإن ساندتها ساعدت على زعزعة نظام الحكم الذى هى جزء منه، وأعطت الفرصة للملك والسلطات البريطانية للإطاحة بها<sup>(٢)</sup>. ومن ثم، حاولت الحكومة خلال شهر نوفمبر احتواء هذه الكتائب حتى يمكنها السيطرة على نشاطها وتوجيهه بما لا يضر سياستها، إلا أن جهودها فى ذلك قوبلت بالرفض والاحتجاج من جانب المنظمات الشعبية وصحافتها<sup>(٣)</sup>.

وعلى الجانب البريطانى، فإن حكومة المحافظين رأت أن تداعيات الموقف السياسى فى مصر - والذى يهدد قاعدتها - يعود فى الدرجة الأولى الى سياسة حكومة الوفد التى أثارت الجماهير، وتقاعسها فى قمع الاضطرابات والنشاط العسكرى لكتائب التحرير. ومن ثم، اتجهت الحكومة البريطانية الى اتباع سياسة عسكرية متشددة لتأمين قاعدتها فى منطقة القناة،

(١) F.O. 371/ 96993, 1225, Annual Report No. 2 by Air Commodore Campbell (Air Attaché -Cairo), secret, 24.1.1952.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥١٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٥١٢-٥١٣.

واحتواء الموقف السياسى المتفجر فى مصر بإسقاط وزارة الوفد وتولية الحكم وزارة أخرى تعيد الهدوء إلى البلاد وتكون مستعدة للوصول إلى تسوية مع الحكومة البريطانية على ضوء مقترحات قيادة الشرق الأوسط السابق تقديمها إلى الحكومة المصرية<sup>(١)</sup>.

واعتمدت الحكومة البريطانية فى تنفيذ الشق الأول من أهدافها على قواتها المسلحة فى مصر بعد تعزيزها، واعتمدت لذلك خطة عسكرية ذات ثلاث مراحل لمواجهة كافة الاحتمالات فى مصر، ابتداءً من تعزيز إجراءات الأمن والحراسة إلى احتلال الدلتا والقاهرة والاسكندرية<sup>(٢)</sup>.

وما أن اشتعلت المظاهرات وتصاعدت فى منطقة القناة، وسقط بعض الضحايا من المصريين فى مدينتى بورسعيد والإسماعيلية - نتيجة لتحرش القوات البريطانية بالمتظاهرين - حتى بادرت الأخيرة باحتلال بعض أحياء الإسماعيلية فى السادس عشر من أكتوبر بحجة حماية الرعايا البريطانيين من الانتقام، وفى اليوم التالى قام البريطانيون باحتلال مكاتب الجمرک والجوازات والحجر الصحى والزراعى فى مدينتى بورسعيد والإسماعيلية، كما استولوا على خط السكة الحديد وسيطروا على كوبرى الفردان بعد الاشتباك القصير والوحيد بين قوات الجيش المصرى والقوات البريطانية خلال تلك الشهور الحاسمة من تاريخ مصر<sup>(٣)</sup>. فقد حاولت كل من القيادتين المصرية والبريطانية تجنب الدخول فى مواجهة بينهما وإن اختلفت أسباب كل منهما كما سنرى فيما بعد<sup>(٤)</sup>.

ومع تزايد الأعمال العدائية واتساع نطاقها فى منطقة القناة وما حولها، تصاعدت الأعمال البريطانية المضادة فى شكل أعمال التفتيش والقبض والاعتقال والطرده من المنطقة، فى محاولة محمومة لإيقاف نشاط الفدائيين وتدفعهم على المنطقة. وأقاموا فى مدن القناة حكماً عسكرياً مباشراً متجاهلين السلطات المصرية. كما تجاهلت القوات البريطانية صلاحية الشرطة

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٠-٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٨، ٣٨٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٨٢.

نفس المرجع، ص ٣٦١-٣٦٢.

هيكل، ملفات السويس، وزارة الخارجية (البريطانية) إلى القاهرة، برقية شفرية رقم ١٣٧٩، ١٤ نوفمبر ١٩٥١، ص ٧٠٧-٧٠٩.

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧. - هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه ص ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧١.

(٤) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٨-٣٦٩.

المصرية فى الإسماعليلة والسويس وزاد تحرشهم بها وإطلاق الرصاص على ثكناتها، كما نسفت القوات البريطانية حياً كاملاً فى مدينة السويس، وفرضت حظراً على إمدادات البلاد ببعض مشتقات البترول من تلك المدينة<sup>(١)</sup>.

وقد استهدفت السلطات البريطانية بأعمالها السابقة إظهار ضعف الحكومة المصرية وعدم قدرتها على حماية مواطنيها وشرطتها، فضلاً عن عجزها عن معالجة الموقف، الأمر الذى يوفر الذريعة للملك للإطاحة بها، اعتقاداً منهم بأن الحكومة التى ستخلفها ستكون أكثر استعداداً للوصول إلى اتفاق حول قيادة الشرق الأوسط والقاعدة البريطانية فى مصر<sup>(٢)</sup>.

وفى مواجهة الإجراءات البريطانية السابقة، بدأت الحكومة المصرية فى تغيير موقفها من الكفاح المسلح فى منطقة القناة، فقامت بدعم العمل الفدائى فى تلك المنطقة، وتقديم السلاح للقائمين عليه<sup>(٣)</sup>، كما أعدت تشريعاً يبيح حمل السلاح لجميع المواطنين<sup>(٤)</sup>. وأصدر وزير الداخلية أوامره لرجال الشرطة بالاشتباك مع القوات البريطانية دفاعاً عن أنفسهم<sup>(٥)</sup>. أما القاهرة والأسكندرية فقد بدأت الحكومة تأخذ موقفاً أقل حزمياً فى مواجهة المظاهرات التى كان تجرى فى المدينتين<sup>(٦)</sup>.

وفى الوقت الذى كانت فيه الأحداث تتصاعد فى منطقة القناة، وتمارس فيه القوات البريطانية أعمال القمع ضد المصريين فى تلك المنطقة ومحاولها، فقد ظل الجيش المصرى - كمؤسسة - بمنأى عن ذلك الصراع بين الشعب وقوات الاحتلال. وبإستثناء جهود بعض الضباط الأحرار - الذين بدأت تتشكل خلاياهم عام ١٩٤٩ نتيجة للسخط على الأوضاع السائدة فى الجيش وفى البلاد - فقد ظل الجيش بعيداً عن ذلك الكفاح الوطنى<sup>(٧)</sup>.

(١) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧ - ٤٩٨. هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٣ - ٣٦٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٨، ٣٨٢.

(٣) حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٤) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٠٥ - البغدائى، المرجع المشار إليه، ص ٤١.

(٥) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣٠٧.

(٥) نفس المرجع، ص ٣١٩ - حمروش، المرجع المشار إليه.

(٦) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٢.

(٧) حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٦٦.

واقترنت جهود الضباط الأحرار على تدريب الفدائيين وإعداد الخطط معهم والاشتراك في بعض العمليات، دون تشكيل وحدات مقاتلة خاصة بهم (١).

وقد وجد أحمد حمروش، أنه «كان غريباً أن تسهم قوات البوليس بالعبء الأكبر من معركة الكفاح المسلح بالقناة إلى جانب الفدائيين والأهالي الذين بدأ ينضمون إلى حرب العصابات بينما قوات الجيش تمارس حياتها الطبيعية دون الاعتداء على قوات الاحتلال، ودون تحرش من قوات الاحتلال» (٢). وهذا الموقف من الجيش - الذي رآه حمروش متناقضاً مع الموقف السياسى والعسكرى فى منطقة القناة - كان فى الحقيقة أمراً منطقياً مع أوضاع قوات الجيش فى ذلك الوقت وطبيعية العلاقة بين قيادته والملك من ناحية، ومجلس الوزراء ووزير الحربية من ناحية أخرى.

فمن ناحية أوضاع قوات الجيش، فإنه يمكن القول، إنها كانت تمثل أسوأ الأوضاع للدخول فى مواجهة عسكرية مع القوات البريطانية. حيث كانت القوة المقاتلة للجيش مكونة آنذاك من ثلاث مجموعات رئيسية منتشرة ما بين سيناء والقاهرة والسودان، دون أن تستطيع أى منها تقديم المعاونة أو الدعم للقوات الأخرى.

ومن ثم، فقد كانت أى مواجهة عسكرية كفيفة بهزيمة القوات المصرية وتقدم البريطانيين لاحتلال منطقة الدلتا والقاهرة والاسكندرية، وطرد القوات المصرية من السودان، وهو ما كان كفيلاً بإصابة جهود التحرر الوطنى بنكسة خطيرة وخيمة العواقب.

أما عن علاقة قيادة الجيش بكل من الملك ومجلس الوزراء، فقد نجح الأول خلال عامى ١٩٤٩، ١٩٥٠ فى إحكام سيطرته على الجيش على حساب صلاحيات مجلس الوزراء ووزير الحربية، فمع تشجيع الإنجليز للملك على تشكيل حكومة ائتلافية يشارك الوفد فيها، أو حكومة وفدية خالصة للوصول إلى اتفاق حول مسائل الدفاع والقاعدة البريطانية، اتجه الملك إلى زيادة إحكام قبضته على الجيش. فلم يكتف بوجود محمد حيدر - رجله المفضل - كوزير للحربية، بل سعى إلى جعل تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأمر ملكى وليس بمرسوم

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

يصدر عن مجلس الوزراء، إلا أن إبراهيم عبد الهادي تباطأ آنذاك في تحقيق رغبة الملك، حتى جاءت وزارة حسين سرى فأسّرت بتحقيق تلك الرغبة<sup>(١)</sup>.

وعند تشكيل وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠، حرص الملك على استمرار سيطرته على الجيش من خلال بقاء محمد حيدر وزيراً للحربية، إلا أن رفض مصطفى النحاس لهذا الاختيار وإصرار الملك عليه، أديا إلى حل وسط اقترحه النحاس، وهو تعيين حيدر قائداً عاماً للقوات المسلحة، له صلاحيات الوزير وحق الاتصال المباشر برئيس الوزراء<sup>(٢)</sup>. وقد وافق الملك على ذلك الاقتراح الذي سلب وزير الحربية أغلب اختصاصاته بالنسبة للقوات المسلحة.

وفي ظل فقد وزارة الوفد لسيطرتها على الجيش منذ لحظاتها الأولى في الحكم، وتقارب الملك مع السلطات البريطانية وسعيه للتعاون معها، وأوضاع قوات الجيش وحالته المتدنية بعد الحظر الذي فرض على تزويده بالأسلحة فقد كان منطقياً أن يقيه الملك بمنأى عن ذلك الكفاح الوطني، وألا تحاول الحكومة استخدامه في مواجهة قوات الاحتلال، خاصة وأن ذلك الاستخدام كان يتعارض مع سياستها المبدئية في عدم تصعيد الموقف والاعتماد على شل القاعدة البريطانية من خلال أعمال المقاطعة. وعلى ذلك، لم يتبق أمام الحكومة سوى استخدام رجال الشرطة المصرية للمحافظة على هبة نظام الحكم ومواجهة أعمال البطش والقمع البريطانية، والتي كانت تحاول بها سلب الإدارة المصرية صلاحيتها في منطقة القناة.

هذا من ناحية موقف الجيش من قوات الاحتلال، أما بالنسبة لعدم تحرش القوات البريطانية بالجيش المصري، فيعود ذلك في الحقيقة إلى تقييم الخارجية البريطانية لذلك الجيش، وما يمكن أن يقوم به لتحقيق أهدافه السياسية البريطانية في مصر. فعلى أثر الاشتباك مع القوة المصرية المدافعة عن كوبرى الفردان، نصح صانعوا السياسة البريطانية بتجنب الصراع مع القوات المسلحة المصرية، التي كانت في تقديرهم إحدى الدعامتين اللتين يمكن الاعتماد عليهما لإحداث التغيير المطلوب في الحكومة المصرية. وكان الملك بطبيعة الحال هو الدعامة الأخرى في تحقيق هذه السياسة التي تبنتها الحكومة البريطانية<sup>(٣)</sup>.

(١) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢٦٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٧٢. - جاء ذلك التنازل من مصطفى النحاس آنذاك تمشياً مع سياسته الجديدة لاحتواء الملك وتجنب الاصطدام به، خاصة بعد موافقة الأخير على تعيين الدكتور طه حسين وزيراً للمعارف بعد أن كان معترضاً عليه.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

وكان تقدير السفير البريطاني خلال شهر نوفمبر، أن الموقف القائم في مصر آنذاك سينتهي بأحد أمرين، «إما (أ) حدوث نوع من الانفجار الثوري الذي يُحتم السيطرة المؤقتة بواسطة الجيش المصري، أو (ب) سقوط الوفد بطريقة مُخزية بحيث تستطيع حكومة أخرى تولى الحكم بسهولة أكثر مما تستطيع الآن»<sup>(١)</sup>.

ومن ثم، اتجهت الخارجية البريطانية إلى اتخاذ موقف يتسم بالتشدد وينطوي على التهديد، لدفع الملك إلى تغيير وزارة الوفد. كما طلب وزير الخارجية من سفيره أن يعرض على الملك برنامجاً يفكر فيه، يقوم على الخطوط التالية<sup>(٢)</sup>:

(١) تغيير الوزارة القائمة والذي يمكن أن يتم بتشكيل وزارة ائتلافية من عناصر يرفضها النحاس.

(٢) توقف الوزارة الجديدة الحملة ضد القوات البريطانية.

(٣) الجلوس مع البريطانيين لمناقشة مقترحات الدول الأربع (الخاصة بقيادة الشرق الأوسط) ومحاولة الوصول إلى اتفاق على الجوانب المتعلقة بمستقبل القوات والمنشآت البريطانية والدفاع عن مصر على الأقل.

«وفي مقابل ذلك، فإنه يمكن أن نوافق على الإعلان في تاريخ محدد - شهر بعد تشكيل الوزارة الجديدة - بأننا سنسحب قواتنا، بشرط أن يكون الموقف قد استقر في منطقة القناة والعمالة قد عادت. وسيكون الانسحاب متدرجاً، وسيتوقف مداه وسرعة المراحل الأخيرة فيه على تقدم مباحثاتنا مع الحكومة المصرية»<sup>(٣)</sup>.

إلا أنه يبدو أن الملك كان متردداً حتى منتصف يناير في تنفيذ ما يطلبه وزير الخارجية

(١) نفس المرجع، ص ٣٧٩، انظر:

F.O. 371 / 90146, Stevenson to F.O., secret tel., No. 1022, 14.11.1951.

(٢) هدى عيد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٢، انظر:

F.O. 371 / 90150, Eden to Stevnson, secret tel. No. 1687, 16.12.1951.

Idem.

(٣)

البريطانية بالنسبة لتغيير الوزارة في ذلك الوقت. حيث كان يرى أن الإقالة الفورية لوزارة الوفد قد تؤدي إلى نتائج أكثر خطورة من بقائها في الحكم، فضلا عن أن وزير الخارجية البريطانية لم يقدم له حتى ذلك الوقت شيء حول السودان يشجعه على إقالة الوزارة (١).

ومن، ثم، بدأ صانعو السياسة الخارجية البريطانية يتشككون في قدرة الملك على تغيير الوزارة المصرية دون دفعة بريطانية مساعدة كمنحة لقب ملك مصر والسودان، أو وقوع بعض الحوادث في منطقة القناة كمعركة كبرى مع الفدائيين، أو فرض مزيد من إجراءات السيطرة القاسية في منطقة القناة (٢).

ويبدو أن الأمر قد استقر بين وزارتي الخارجية والدفاع البريطانيتين على تنفيذ التوصية الأخيرة، لوضع الحكومة المصرية في مأزق، أما قبول المهانة والظهور بشكل ضعيف متخاذل، أو القبول بالمواجهة مع القوات البريطانية، وهو ما لن يكون في صالحها بطبيعة الحال.

ومن ثم، بدأ الجنرال «أرسكين» في تنفيذ الإجراءات المطلوبة في التاسع عشر من يناير، والتي تمثلت في احتلال القوات البريطانية لجزء كبير من مدينة الإسماعيلية وتمشيط الدبابات للحى العربى، وطرده الكثير من الشيوخ والأطفال والنساء من منازلهم واعتقال نحو ستين شاباً، كما تم احتلال دار المحكمة والنيابة والمباني القريبة منها (٣). وفي يومي ٢١ و ٢٢ يناير تم اعتقال مئات الأفراد من أهالي المدينة ونبش القبور بحثاً عن الأسلحة (٤).

وكما توقعت السلطات البريطانية، فقد تلقى القائد العام للقوات البرية البريطانية في مصر رسالتين من الحكومة المصرية تحذر فيهما، بأنه إذا لم توقف العمليات التي تقوم بها القوات البريطانية في الإسماعيلية فإنه سيتم اتخاذ تدابير قسرية ضد هذه القوات (٥). وقد فهمت القيادة البريطانية من الرسالتين السابقتين «أن السلطات المصرية تعتزم إصدار أوامرها إلى

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، انظر:

F.O. 371 / 96919, Minute by Allen, 15.1.1952.

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٠١.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) هيكل، ملفات السويس، من القيادة العامة للقوات البرية بالشرق الأوسط إلى وزارة الدفاع (لندن)، بريقة سرية عاجلة رقم IZ

٢٢، ١٦٥١ يناير ١٩٥٢، ص ٢٢٦.

الشرطة المدنية فى الإسمايلية للتدخل ضدنا أو أن القوات المسلحة المصرية قد تتخذ إجراءات عدائية»<sup>(١)</sup>. وقد السفير البريطانى فى القاهرة، أنه ربما تفكر الحكومة المصرية فى القيام بأعمال انتقامية ضد المدنيين البريطانيين بالقاهرة<sup>(٢)</sup>.

ورغم تقدير القيادة البريطانية أن استخدام الحكومة المصرية لسلحها الجوى فى أعمال انتقامية ضد القوات البريطانية - نون أن تتلقى تلك القوات إنذاراً سابقاً - أمر بعيد الاحتمال، فإنها رأت أن تحاط للأمر بحصولها مسبقاً على موافقة الحكومة البريطانية على الرد الانتقامى الفورى «بمهاجمة الطائرات المصرية فى قواعدها»<sup>(٣)</sup>.

ويعد أن اطمأنت السلطات البريطانية فى مصر إلى عدم تدخل الجيش المصرى - بعد لقاء حيدر بالملحق العسكرى البريطانى فى الثالث والعشرين من يناير وعدم إشارته لما كان يجرى فى الإسمايلية - ثم حصول القيادة البريطانية على التصديق المطلوب للرد الانتقامى ضد القوة الجوية المصرية وإتمام استعداداتها للعمل<sup>(٤)</sup>، فلم يبق أمامها سوى استكمال مخططها لإسقاط وزارة الوفد بتوجيه ضربة إلى الشرطة المدنية فى الإسمايلية، والتي تمثل القوة الوحيدة المتبقية فى يد الحكومة المصرية، ورمز هيبته فى تلك المدينة.

وفى الخامس والعشرين من يناير، بدأت السلطات البريطانية فى تنفيذ عملية الدفع لإسقاط وزارة الوفد بعد التمهيد الإعلامى لتلك العملية، وحشد قوة ضخمة من الجنود البريطانيين المدعمن بالدبابات لتنفيذها، بإجبار شرطة الإسمايلية على تسليم سلاحها ومغادرة المدينة، أو قتال القوات البريطانية دفاعاً عن نفسها.

وعلى أثر الاتصالات التى تمت بين قيادة الشرطة المحاصرة مع فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية فى القاهرة، فقد صمّم الجميع على رفض المطالب البريطانية ومقاومة العدوان الذى تهدد به القيادة البريطانية<sup>(٥)</sup>. وهكذا بدأت معركة الشرطة فى الإسمايلية، والتي قاتل فيها

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٧.

(٥) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢١٨ - ٢١٩.

رجالها معركة غير متكافئة - ليس فقط دفاعا عن شرفهم وإنما أيضا عن شرف مصر - حتى نفذت ذخيرتهم. وراح ضحية هذه المعركة أربعة وستون شهيدا واثنان وسبعون جريحا من رجال الشرطة المصريين فى مقابل أربعة من القتلى واثنى عشر جريحا من العسكريين البريطانيين<sup>(١)</sup>.

وأدت هذه المجزرة إلى اندلاع مظاهرات الشرطة فى صباح اليوم التالى بالقاهرة، حيث انضم إليها آلاف من الطلبة وفئات الشعب المختلفة. وأدت تلك المظاهرات إلى حريق منطقة وسط المدينة على نحو ما هو معروف، وهو الأمر الذى أدى إلى نزول الجيش - بناءً على طلب وزير الداخلية - للسيطرة على الموقف<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن اطمأن الملك إلى سيطرة الجيش على الموقف فى القاهرة، وقيام الحكومة بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد، فإنه وجد أن الظروف قد أصبحت مهيئة للإطاحة بوزارة الوفد دون أن يتهم بالتآمر مع السلطات البريطانية لإسقاطها. وفى الوقت الذى رأى فيه وزير الخارجية البريطانية أن «الوفد كان حتى ذلك التاريخ مسيطرا تمام السيطرة»<sup>(٣)</sup>، فإن الحريق أعطى الملك الذريعة لإقالة وزارة الوفد الأخيرة بحجة أن جهد الوزارة «قد قصر عن حفظ الأمن والنظام»<sup>(٤)</sup>.

وهكذا نرى أن سياسة وزارة الوفد طوال سنتى حكمها، كانت تتعارض مع المخططات الغربية فى المنطقة، فرغم تسليمها بمبدأ التحالف مع الغرب للدفاع عن مصر والدول العربية المجاورة لها، وعودة القوات البريطانية وقت الحرب للدفاع عن هذه البلاد، فقد كانت مُصرة على جلاء تلك القوات وقت السلم. وفى الوقت الذى كانت بريطانيا تحاول فيه استغلال الحكم الذاتى فى السودان لاستمرار بقائها فيه وفصله عن مصر، كانت الحكومة المصرية تتشبهت بوحدة قطرى وادى النيل. ولم يخذع الحكومة المصرية المقترحات المختلفة التى قُدمت إليها، فقد كانت فى جوهرها تُرسخ بقاء القوات الأجنبية فى مصر.

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٨٨.

(٢) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣١٩ - ٣٢٠، ٣٢٤.

(٣) إيدن، انتونى، منكرات إيدن، قسم ١ (بيروت: مكتبة دار الحياة، ١٩٦٠) ص ٣٢٢.

(٤) فؤاد كرم، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧.

وإزاء إصرار وزارة الوفد على سياستها اتجهت الحكومتان البريطانية والأمريكية إلى استخدام الحظر على شحنات الأسلحة للضغط على الحكومة المصرية لتغيير من سياستها وتحد من تشدها، وزادت من ضغطها خلال السنة الثانية من حكم وزارة الوفد، خاصة بعد إلغاء المعاهدة. ومن ثم، وقفت هذه السياسة - رغم توجهاتها الوطنية وتعبيرها عن آمال الشعب المصرى - حجر عثرة فى طريق جهود وزارة الوفد لتطوير القوات المسلحة المصرية واستكمال جهود وزارتي حسين سرى الأخيرتين فى هذا الشأن.

فخلال الشهور الأولى من حكم وزارة الوفد، بدأت وزارة الحربية فى استكمال الجهود السابقة - التى جرت فى ظل المباحثات العسكرية - لتطوير ودعم القوات المسلحة المصرية. وبالنسبة للقوة الجوية، فقد تقدمت وزارة الحربية بعدة أوامر شراء للعديد من طائرات التدريب من بريطانيا والولايات المتحدة، شملت صفتين من طائرات «الهارقارد» و «الباليول Balliol» للتدريب المتقدم وأربعاً وثلاثين طائرة «تشيمنك» للتدريب الابتدائى<sup>(١)</sup>، كما طلبت شراء ثمانى طائرات «فيورى» لاستكمال سرب المقاتلات القاذفة الذى شكّل من هذا الطراز، وست طائرات «لانكستر Lancaster» لتشكيل سرب قاذفات جديد، فضلاً عن ست طائرات «سبيتفير» مزدوجة الأغراض للتدريب وعشرين طائرة سبيتفير طراز ١٨ « لتشكيل سرب مقاتل قاذف جديد<sup>(٢)</sup>.

وباستثناء طائرات «الهارقارد» التى تم شراؤها من الولايات المتحدة قبل تدهور العلاقات مع حكومة الوفد، فإن الحكومة البريطانية لم توافق على أى من أوامر الشراء الأخرى التى قُدمت فى عهد وزارة الوفد، كما تم إيقاف أية طائرات أو أسلحة كان يجرى تسليمها من تعاقدات الوزارة السابقة<sup>(٣)</sup>.

ولم تكتف الحكومة البريطانية بالحظر البريطانى والأمريكى الذى تم فرضه منذ صيف ١٩٥٠، بل إنها طاردت الجهود المصرية لتدبير احتياجات قواتها المسلحة من الدول الأوروبية، بالضغط على هذه الدول لمنع أو إلغاء أية تعاقدات مع هذه الدول. ولعل ماحدث مع الحكومة السويسرية - رغم حيادها الدولى المعروف - خير مثال على ذلك.

F.O. 371 / 96968, JE 1192, 64, Orchard to Hosie, secret letter, No, 8/1 (attached schedule), 13.5.1952, (١)

pp. 1 - 2.

Idem. (٢)

Idem. (٣)

ففى جولاتها الأوروبية، قامت اللجنة المصرية سألقة الذكر بالتعاقد على شراء بعض الأسلحة والمعدات من المصانع السويسرية، كان يخص السلاح الجوى منها ١٥١٢٠ صاروخ «أورليكون» جو / أرض عيار ٨ سم، و ١٦٠٠ صاروخ من نفس الطراز عيار ٥ سم، فضلا عن مائتين وثمانين قاذفا لهذه الصواريخ<sup>(١)</sup>. إلا أن الحكومة السويسرية - تحت ضغط الحكومة البريطانية بعد إلغاء المعاهدة - قامت بحظر تصدير الأسلحة المتعاقد عليها<sup>(٢)</sup>. الأمر الذى استدعى إجراء ضغط مصرى مضاد على الحكومة السويسرية يتهدد مصالحها المالية.

حيث قام وزير الحربية (رئيس اللجنة) والسفير المصرى فى برن بمقابلة وزير الخارجية السويسرية وإفهامه «أنه مالم يرفع هذا الحظر، فإن ذلك سيرتب عليه إيقاف الاتفاق التجارى بين البلدين وسحب رصيد مصر من الفرنكات السويسرية البالغ ٢٤ مليوناً من الفرنكات، لاستخدامها فى شراء المعدات التى نحتاجها من البلاد الأخرى، هذا فضلا عن إلغاء العقود المبرمة فعلا مع الشركات السويسرية وعدم الارتباط على الأسلحة الجديدة التى نحن بسبيل التعاقد عليها، مما يسبب خسارة كبيرة للشركات السويسرية، فضلا عن أن هذا الحظر سيكون سببا فى سوء العلاقات الودية بين البلدين»<sup>(٣)</sup>.

وإزاء هذا التحذير للحكومة السويسرية، فإنها «راجعت موقفها وسمحت بتشغيل وتصدير الأسلحة والمعدات التى تم التعاقد عليها مع الشركات السويسرية»<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان تقرير وزير الحربية المصرى عن جهود لجنته فى خريف ١٩٥١ - الذى سبقت الإشارة إليها - يكشف النقاب عن المعوقات السياسية لجهود التسليح المصرية آنذاك، فإن تقرير الملحق الجوى البريطانى فى مصر عن عام ١٩٥١ يكشف أثر الضغوط التى تعرضت لها وزارة الوفد منذ صيف ١٩٥٠ على خطة تطوير القوة الجوية المصرية. والأضرار التى لحقت بتلك القوة نتيجة لمحصلة السياستين المصرية والبريطانية فى ذلك الوقت.

فتحت عنوان أثر الموقف السياسى على السلاح الجوى (المصرى)، يوضح الملحق الجوى البريطانى أثر الحظر الذى فرضته الحكومة البريطانية على شحنات الأسلحة بقوله:

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ١٤٧، ملخص أعمال اللجنة وما حقته من أعمال، ص ٢.

(٢) نفس المرجع، المسودة المعدلة لتقرير رئيس اللجنة، ص ٥.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

«في بداية فترة التقرير (الشهور الأولى لعام ١٩٥١) كان إمداد السلاح الجوي الملكي المصري بالمعدات البريطانية قد توقف فعلا إلى حد كبير نتيجة للتوتر السياسي من ناحية، وصعوبة توفير المعدات المصرية - التي كانت مطلوبة في بريطانيا أو لدول منظمة شمال الأطلنطي - من ناحية أخرى.

«وكان هناك حظر غير رسمي على إمداد مصر بالطائرات النفاثة وأختصرت أوامر الشراء المصرية الخاصة بتسع وثلاثين (طائرة) «متيور» وست وستين (طائرة) «فامبير» إلى اثنتي عشرة وسبع وعشرين (طائرة) على الرتيب. ومن ثم، كان السلاح الجوي الملكي المصري قادراً فقط على تشكيل سرب واحد من طائرات المتيور، كما أنهم - بسبب نقص الطيارين - شكلوا سرباً واحداً من طراز «فامبير»، والذي توفر له رصيد طيب من الطائرات الاحتياطية.

«كما كانت بريطانيا قادرة فقط على تزويد مصر باثنتي عشرة طائرة «فيوري» وثلاثين تشيبيمنك طبقاً لأمر الشراء الأصلي، وعلقت أمر الشراء الخاص بأربع وثلاثين «تشيبيمنك» أخرى، كما رفضت أمر شراء خاص بثماني (طائرات) «فيوري» إضافية. ومن ثم، كانت أي خسارة أو إصابة في طائرات سري «المتيور» و«الفيوري» مخصومة من قوتها (الأصلية)، كما تأثر التدريب الابتدائي إلى حد كبير.

«ويمضى العام، توقفت الإمدادات تدريجياً بكافة المعدات البريطانية من كل الأنواع. وبنهاية العام لم يعد السلاح الجوي الملكي المصري يتسلم أية معدات من المصادر البريطانية مباشرة»<sup>(١)</sup>.

ولما كانت الحكومة المصرية قد قررت - بعد تصاعد عمليات القمع البريطانية في منطقة القناة - الاستغناء عن الموظفين البريطانيين العاملين في الحكومة أو مشروعاتها، فقد خسرت كلية الطيران جهود تسعة مدرسين بريطانيين، هذا فضلاً عن خسارة خمسة مهندسين كان

F.O.361/ 96993, 1225, Annual Report No. 2 by Air Commodore A.P.Campbell 11, 24.1.1952, op. cit., p.2. (١)

قد تم التعاقد معهم للإشراف على إقامة مصنع طائرات «الفامبير» فى حلوان<sup>(١)</sup>. كما أدى انسحاب مهندسى شركة «دى هافيلاند» و «رولزرويس» - الذين كانوا قائمين بالإشراف على صيانة الطائرات النفاثة - إلى انخفاض صلاحية هذه الطائرات<sup>(٢)</sup>.

ويقدم تقرير المحق الجوى سالف الذكر صورة كئيبة للحالة المتدنية التى وصل إليها السلاح الجوى، نتيجة لتطورات الموقف السياسى بين البلدين حتى ذلك التاريخ.

فبالنسبة للمقاتلات، التى كانت - طبقاً لتقدير المحق الجوى - أفضل وحدات القوة الجوية المصرية، فإنها كانت «فقيرة بالنسبة لمستويات القوات الجوية الملكية (البريطانية). فسربيا «الفيورى» و «المتيور» حصلوا على بعض تدريب القوات الجوية الملكية. إلا أنهما لم يصلا إلى مستوى الدرجة الأولى تحت أى ظرف من الظروف... أما سرب «الفامبير» فقد أتم نصف تدريبه (بواسطة المصريين فقط)، كما لم يستكمل السرب المجهز بطائرات سبيتفير كل طياريه المدربين على الطراز. وليس هناك نظام للسيطرة وتوجيه المقاتلات، أو حتى الإنذار المبكر إذا استبعدنا محطة الرادار غير المؤكدة بشكل ما فى محطة العريش المتقدمة والتى تواجه إسرائيل<sup>(٣)</sup>.

أما سربيا القاذفات، فيشير نفس التقرير إلى أنهما أصبحا «يجدان صعوبة بالغة فى بقائهما كقوة قاذفة. فقد أصبح سرب «الهاليفاكس» فعلاً وحدة تحويل لطائرات «اللانكستر». والأخير (سرب اللانكستر) لا يعتبر - بأى شكل يمكن تصوره - لائقاً للعمليات. فهو يفتقر إلى العدد الكافى من الملاحين، كما يفتقر تماماً إلى المدفعيين الجويين، فضلاً عن افتقاره إلى المعدات الخاصة بالقاذفات. لقد أجرت الأطقم تدريباً محدوداً على قذف القنابل (والذى لا تُعرف نتائجه) إلا أنه لم يجر قذف حقيقى للقنابل أو تدريب على الرماية أو الدفاع ضد المقاتلات. ولقد أجروا تدريباً محدوداً على الطيران الليلي... إن مخزون القنابل زنة ٢٥٠ رطل معروف أنه جيد، إلا أن هناك عجزاً فى أجهزة التنشيط طراز ١٤ وكذا فى حمالات القنابل، ويبدو أن هناك صعوبة فى صيانة أجهزة التنشيط»<sup>(٤)</sup>.

Ibid., p.3.

(١)

Ibid., pp. 3,5.

(٢)

Ibid., p. 4.

(٣)

Idem.

(٤)

وبالنسبة لأسراب النقل والمواصلات، فقد كانت أفضل حالا من القاذفات، كما تيسر للسرب الملكي طيارون جيبون بطبيعة الحال<sup>(١)</sup>.

وعن حالة الصيانة، يشير تقرير الملحق الجوي البريطاني إلى انخفاض نسبة صلاحية الطائرات وعدد ساعات الطيران المتاحة للتدريب<sup>(٢)</sup>. وبالنسبة للطائرات النفاثة التي تم وصولها قبل سريان الحظر، فإنها على وشك الانهيار نتيجة لانسحاب المهندسين البريطانيين وقطع الإمداد بقطع الغيار الخاصة بهذه الطائرات<sup>(٣)</sup>.

كما كانت المشكلة الكبيرة التي تواجه الصيانة هي «عدم توفر الامكانيات اللازمة للعمليات الكبرى.. وأنه يبدو مؤكداً أن على المصريين البدء في وضع طائرات القتال على الرف خلال عام ١٩٥٢، أو استمرار الطيران بها بعد انتهاء الوقت المحدد لصلاحيتها، أو محاولة إجراء عمليات بمعرفتهم بعد انتهاء الوقت المحدد لصلاحيتها، أو محاولة إجراء عمليات بمعرفتهم دون توفر الاحتياجات والمهارات اللازمة»<sup>(٤)</sup>.

وكان طبيعياً أن تنعكس الحالة الفنية للطائرات على مستوى التدريب، حيث يشير تقرير الملحق الجوي البريطاني إلى أنه كان متواضعا، خاصة في الكلية الجوية بعد الاستغناء عن المدرسين البريطانيين<sup>(٥)</sup>. فبدء الدراسة كان غير منتظم وأعداد الطلبة الموجودة أقل من التقديرات المخططة، كما «كان هناك صعوبة في بدء الدورة الأخيرة»<sup>(٦)</sup>. أما التدريب القتالي ودورات التحويل فلم تجد الدعم (الفنى) اللازم لها<sup>(٧)</sup>.

وبالنسبة للقوة القتالية يشير التقرير سالف الذكر إلى أنها كانت تتكون من مائة وخمس وثلاثين طائرة، كان الصالح للعمليات منها لا يزيد عن ثلاث وتسعين طائرة<sup>(٨)</sup> وقد شكلت هذه القوة في عشرة أسراب كما يوضحها الجدول التالي:

Idem.	(١)
Ibid., p. 5.	(٢)
Idem.	(٣)
Idem.	(٤)
Ibid., p. 4.	(٥)
Idem.	(٦)
Idem.	(٧)

(٨) لا تشمل هذه القوة طائرات أسراب التدريب بكلية الطيران (١١٤ طائرة كان الصالح منها ٤١ طائرة فقط)، وسرب النقل الملكي

(١١ طائرة)، والسرب الصحي لرش المبيدات (٦ طائرات).

جدول رقم (١٤)

تشكيل القوة الجوية المصرية فى نهاية عام ١٩٥١ (١)

الدور	عدد الأسراب	طراز المقاتلات	إجمالى القوة	العدد الصالح للعمليات	نسبة الصلاحية
مقاتلات الاستطلاع المقاتلات:	١	فيورى	١٢	٩	٪٧٥
	١	متيور ٧.٤	١١	١٠	
	١	فامبير ٥	٢٥	٢٠	
إجمالى المقاتلات المقاتلات القاذفة	٢		٣٦	٢٠	٪٨٢
	١	سبيتفير ٢٢	١٩	١٠	٪٥٢
القاذفات:	١	هاليفاكس	٨	٤	
	١	لانكستر	٩	٥	
إجمالى القاذفات النقل:	٢		١٧	٩	٪٥٢
	١	داكوتا	١٢	١٠	
إجمالى النقل	١	كومانو	١٦	١٠	
	٢		٢٨	٢٠	٪٧١
المواصلات	١	بونانزا، دف، أنسون	١١	١٠	٪٩١
تدريب ملاحى	١	داكوتا، بيتشكرافت سى أوتر	١٢	٥	٪٤٢
الإجمالى	١٠		١٢٥	٩٢	٪٦٩

وبالنسبة للمطارات، فقد كان متوفراً لل سلاح الجوى ستة منها (أماظة - حلوان - غرب القاهرة - بلييس - الدخيلة - العريش)، بالإضافة إلى أراضي الهبوط الثلاثة فى سيناء، كما كان السلاح الجوى يسعى للحصول على مطار آخر فى منطقة القناة (كنسق ثان لمطار العريش)<sup>(١)</sup>. وبالرغم من هذا العدد الملائم نسبياً من المطارات حينئذ، إلا أنها كانت - باستثناء مطار أماظة والدخيلة بدرجة أقل - فقيرة فى المباني والاتصالات واللاسلكى والإنارة. وكانت النتيجة هى الميل إلى التكديس فى مطار أماظة الذى يعمل فى نفس الوقت كمطار مدنى<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن موقف القيادة فى السلاح الجوى بأفضل حالاً من حالته الفنية ومستوى تدريبه. فعلى حد قول الملحق الجوى البريطانى، كان ذلك السلاح يعانى عجزاً فى القيادة «فحيدر (القائد العام) لا يعرف شيئاً فى شئون السلاح الجوى. ومدير السلاح الجوى الملكى المصرى رجل عسكري (من الجيش) هو اللواء شعراوى، والذى يتميز بقدر من التفهم إلا أنه جاهل تماماً بشئون القوة الجوية. ومن ثم، فإننا لا نجد أى معرفة أو خبرة بعمل القوة الجوية حتى نصل إلى نائب المدير العام للسلاح الجوى، وهو قائد الأسطول الجوى الميقاتى والذى يحمل نفس رتبة قائده...»<sup>(٣)</sup>.

ونتيجة لكل ماسبق، خلص الملحق الجوى البريطانى إلى اعتقاده بأن «السلاح الجوى الملكى المصرى ليس بقوة جوية ذات كفاءة، فضلاً عن أنه ينحدر الآن، كما أنه لا يشكل تهديداً خطيراً، ولا يمثل حالياً أية طاقة مفيدة فى أية قوة يمكن تكوينها للدفاع عن الشرق الأوسط إذا ما حُلَّ الموقف السياسى المتعقد، ولكن يمكن أن يكون للسلاح الجوى الملكى المصرى قيمته - فالقوة الجوية المصرية المفيدة ليس أمراً مستحيلاً - ولكن بعد فترة من التدريب على نمط القوات الجوية الملكية (البريطانية)، مع الإمداد البريطانى (بالاحتياجات المطلوبة)، فضلاً عن قدر معقول من إجراءات السيطرة البريطانية»<sup>(٤)</sup>.

Ibid., p.5.

(١)

كان السلاح الجوى يسعى منذ عام ١٩٤٩ إلى تنازل القوات الجوية البريطانية له عن مطار الفردان، الذى سُمح له باستخدامه خلال الأيام الأخيرة للحرب، إلا أن مساعيه قد باءت بالفشل آنذاك.

Idem.

(٢)

Ibid., p. 6.

(٣)

Idem.

(٤)

وبالرغم من الصورة الكئيبة السابقة التي قدمها الملحق الجوي البريطاني عن حالة السلاح الجوي الملكي المصري في عام ١٩٥١ - نتيجة للحظر البريطاني والأمريكي على تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية لمصر - فإنه يمكن القول، إن القوة القتالية للسلاح الجوي المصري قد طرأ عليها تحسن ملحوظ بالنسبة لما كانت عليه في الشهور الأولى لعام ١٩٤٩. فرغم نقص عدد طائرات الخط الأول والثاني بمقدار أربع عشرة طائرة عما كانت عليه في ذلك التاريخ، إلا أنه دخل على تلك القوة - بعد الاستغناء عن الطائرات القديمة - اثنتان وثمانون طائرة من طرازات أكثر حداثة، منها ست وأربعون طائرة من طرازات «فيوري» و «سبيتفير ٢٢» و «هاليفاكس» و «لانكستر» فضلاً عن ست وثلاثين طائرة مقاتلة نفاثة من طراز «متيور» و «فامبير».

وبالرغم من انخفاض معدلات صلاحية الطائرات وخاصة بالنسبة للمقاتلات القاذفة والقاذفات وطائرات التدريب عن المعدلات الجيدة (٨٥ - ٩٠٪) - بسبب النقص الكبير في قطع الغيار والمعدات اللازمة لتنفيذ المهام، إلا أنه يمكن القول أن نسبة صلاحية الطائرات قد تحسنت نسبياً مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٤٩. فبينما كان عدد طائرات الخط الأول والثاني الصالحة في أبريل ١٩٤٩ لا يزيد عن ست وستين طائرة أي بنسبة ٤٤٪، فإنها وصلت في نهاية ١٩٥١ إلى ثلاث وتسعين طائرة أي بنسبة ٦٩٪. إلا أنه في ظل استمرار الحظر على تصدير الأسلحة والمعدات وقطع الغيار، فقد كانت القوة الجوية المصرية مهددة بالتوقف ووضع مقاتلاتها على الرف عام ١٩٥٢، على حد قول الملحق الجوي البريطاني.

### ٣ - أثر سياسة وزارات الاحتضار على تطور القوة الجوية<sup>(١)</sup>.

تمثل الشهور الأولى من عام ١٩٥٢ - والتي تلت حريق القاهرة - فترة الاحتضار للنظام السياسي السابق في مصر، والذي سقط تحت معاول الضباط الأحرار في الثالث والعشرين من يوليو. وقد تولى الحكم في هذه الشهور القليلة أربع وزارات تشكلت في جملتها من المستقلين والفنيين وبعض رجال الملك.

وقد تشكلت الوزارة الأولى برئاسة على ماهر في السابع والعشرين من يناير، إلا أنها لم تُعمر سوى خمسة أسابيع، تلتها وزارة أحمد نجيب الهملاي الأولى في الأول من مارس حتى

(١) وصف حسن يوسف الوزارات الأربعة الأخيرة في النظام السياسي السابق بوزارات الإنقاذ، بينما وصفها الدكتور يونان لبيب رزق بوزارات الاحتضار. والوصف الأخير - في الحقيقة - هو الأكثر دقة فترك الوزارات لم تنفذ ذلك النظام من مصيره المحتوم وإنما شهدت - إن لم تكن شاركت - في احتضاره.

الثانى من يوليو، وبذا كانت أطول وزارات تلك الفترة عمراً. وخلفتها فى الثانى من يوليو وزارة حسين سرى الخامسة، التى لم تُعمر أكثر من ثلاثة أسابيع. وكانت آخر هذه الوزارات وأقصرها عمراً، هى وزارة أحمد نجيب الهملاى الثانية، التى شكّلت فى الثانى والعشرين من يوليو، وعاصرت بدء سقوط النظام السابق بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من تشكيلها.

وخلال حكم هذه الوزارات الأربعة، كانت هناك قضيتان مطروحتان على الساحة السياسية فى مصر، الأولى هى قضية التحرر من الوجود البريطانى والثانية قضية الفساد السياسى<sup>(١)</sup>. وكانت القضية الأولى امتداداً لما فجرته وزارة الوفد فى القضية الوطنية خلال سنتى حكمها الأخيرتين. أما القضية الثانية فقد فجرها معارضو الوفد فى السراى والأحزاب الأخرى، فضلاً عن المنشقين عن الوفد للنيل منه. وكان لكل من تلك الوزارات الأربعة توجهاتها الخاصة نحو كل من هاتين القضيتين وأسبقيتهما حسبما تمليه دوافع كل منهما ومنطلقاتها السياسية.

وبالنسبة لوزارة ماهر - التى كانت لا تستند إلى قاعدة شعبية أو أغلبية برلمانية - فإنها أعطت الأسبقية لقضية التحرر الوطنى على حساب محاربة الفساد السياسى، الذى كان سينكأ الجراح ويفتت الصفوف التى كان على ماهر يسعى إلى توحيدها تحت قيادته، لتقوية موقفه قبل الانجليز من ناحية وضد أى معارضة داخلية لسياسته من ناحية أخرى. فقد كان رئيس الوزراء الجديد من الساسة الذين يؤمنون بالمناورة السياسية والطلول السلمية فى معالجة القضية الوطنية بعيداً عن الكفاح المسلح، كما كان يرى أن باب التسوية السياسية لم يوصد نهائياً<sup>(٢)</sup>.

وكان ذلك يعنى بطبيعية الحال إيقاف الكفاح المسلح واتباع سياسة التهدئة والمهادنة توطئة لاستئناف المباحثات مع الجانب البريطانى، وهو الأمر الذى كان سيلقى معارضة قوية من المنظمات التى تتبنى سياسة الكفاح المسلح.

ومن ثم، حاول على ماهر تشكيل جبهة قومية من الأحزاب المختلفة، مع استبقاء البرلمان

(١) د. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٥١٥ - ٥١٦.

(٢) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٢ - البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٥٢.

القائم والذي يتوفر للوفد فيه أغلبية مطلقة. كما حاول التقارب مع الوفد بزيارته للنحاس في أولى أيام حكمه وإعلانه في البرلمان أن سياسته هي استمرار لسياسة سلفه العظيم<sup>(١)</sup>، مما جعل برلمان الوفد يوليه ثقته.

وكانت هذه السياسة كفيلا - نون شك - بتقوية مركز على ماهر الذي يفتقر إلى مساندة حزبية أو برلمانية، إلا أن الملك أفسد عليه محاولته تشكيل جبهة قومية باشتراطه أن تكون مشاركة الأحزاب في الوزارة في شكل أفراد معينين لا ممثلين لأحزابهم<sup>(٢)</sup>، وهو الأمر الذي رفضته الأحزاب المصرية بطبيعة الحال، إلا أن على ماهر نجاح في الشق الثاني من سياسته فيما يتعلق بالتقارب من الوفد.

ومضت الوزارة في سياستها لتهدئة الموقف الداخلي ومهادنة الإنجليز لتوفير المناخ الملائم لاستئناف المباحثات فأوقفت الكفاح المسلح في منطقة القناة<sup>(٣)</sup>، وعاد كثير من العمال إلى المعسكرات البريطانية، كما عادت أعمال التموين لتلك المعسكرات، فضلا عن استئناف عمليات الشحن والتفريغ في موانئ القناة<sup>(٤)</sup>. وأوقفت الوزارة التشريعات التي وضعتها وزارة الوفد لإباحة حمل السلاح وتجريم التعاون مع البريطانيين<sup>(٥)</sup>.

وبينما كان على ماهر يقوم بتحقيق أهم ما اشترطته السلطات البريطانية لاستئناف المفاوضات، وهو إعادة الهدوء إلى منطقة القناة ومحو الآثار الناتجة عن إلغاء المعاهدة، كانت الحكومة البريطانية تفوض سفيرها في القاهرة لبدء المفاوضات مع الحكومة المصرية طبقا للأسس الواردة في مقترحات النول الأربع والتي سبق تقديمها إلى حكومة الوفد. كما أعرب إيدن في مجلس العموم عن استعداد حكومته لبدء المفاوضات على الأسس السابقة<sup>(٦)</sup>.

(١) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٥٦١ - كان هذا الموقف المعلن من على ماهر يتعارض تماما مع ما سبق أن أشرطه في ١٧ ديسمبر على الإنجليز لتولى الوزارة، وهو عودة الدكتور محمد صلاح الدين من لقائه مع إيدن في اجتماعات الأمم المتحدة خالي الوفاض، مما يثبت فشل سياسة الوفد الخارجية، واتخاذ السلطات البريطانية إجراماً صارماً ضد الغدائين بتشكيل فرق لمطاردتهم وإبادتهم لإثبات أن سياسة العمل الغدائي، قد فشلت أيضا - هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨.

(٢) د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣١٢.

(٣) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٢.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان - إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٢.

(٥) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٢.

(٦) د. لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر (ط ١: القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ٤٦٤.

إلا أن المبادئ التي أعلنها على ماهر لبدء المفاوضات كانت شيئاً آخر. فقد تلخصت تلك المبادئ في تحقيق المطالب المصرية كاملة دون تجزئتها، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل، وأن يكون اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في نطاق ميثاق الضمان الجماعي العربي وميثاق الأمم المتحدة، وتشارك فيه الدول العربية تحت قيادة مصرية باعتبار أن مصر هي صاحبة القاعدة التي ستكون مركز الخطط للدفاع عن الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>.

وإزاء اختلاف منطلقات الجانبين، حاول السفير البريطاني المماثلة في بدء المفاوضات، وطالب على ماهر بمساعدة وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية في وزارة الوفد عن أحداث السادس والعشرين من يناير قبل بدء لقائهما للتفاوض. إلا أن على ماهر أصر على الدخول في المفاوضات التي تحدد لبدءها الأول من مارس<sup>(٢)</sup>. ولكن الملك - الذي كان غير راض عن سياسة الوزارة في التقارب مع الوفد - كلف رئيس ديوانه بإخطار السفير البريطاني أن وزارة على ماهر لم يبق لها حظ من البقاء، فما كان من السفير إلا أن اعتذر عن اللقاء<sup>(٣)</sup>.

واضطر على ماهر إلى تقديم استقالته، على أثر الأزمة التي أثارها مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال - رجلا الملك في الوزارة - حول مرسوم حل مجلس النواب الذي وقعه الملك ولم يعلنه على ماهر<sup>(٤)</sup>. وهكذا سقطت وزارة على ماهر قبل أن تخطو أولى خطواتها نحو حل القضية الوطنية.

وجاء سقوط الوزارة متمشياً مع السياسة البريطانية، فقد رأى أنتوى إيدن أن الملك كان حكيماً في تغيير الوزارة لمهادنة على ماهر للوفد وعدم محاكمة المسؤولين عن الفساد<sup>(٥)</sup>. ورحبت الحكومتان البريطانية والأمريكية بتشكيل الوزارة المصرية الجديدة برئاسة أحمد نجيب الهلالي الذي رفع شعار «التطهير قبل التحرير» فقد كان برنامج الوزارة الجديدة - الذي يدور حول هذا الشعار - يروق للغرب أكثر مما يروق للمصريين<sup>(٦)</sup>.

(١) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٣٤.

(٥) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٤.

(٦) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol. IX. The Ambassador in Egypt to the Department of

State, secret tel., No. 1528, 8.3.1952, (Washington: U.S. Government Printing Office, 1986), p. 1774.

وفي الوقت الذي حاول فيه الملك استغلال مضمون هذا الشعار في ضرب الوفد والتنكيل به، كان البريطانيون والأمريكيون يشاركون الملك رغبته في محاربة الوفد، إلا أنهم كانوا راغبين في توسيع دائرة الحرب لتشمل حاشية الملك الفاسدة، التي تساهم في إذكاء نار الثورة بمشوراتها المخربة، وهو ما كان البريطانيون والأمريكيون يرون أنه سيؤدي في النهاية إلى عودة الوفد إلى الحكم أو تسليم البلاد إلى الشيوعيين<sup>(١)</sup>.

وشرع الهلالي فور توليه الحكم في تنفيذ السياسة المتفق عليها مع القصر، فأعلن تأجيل البرلمان لمدة شهر، ثم استصدر مرسوماً في الرابع والعشرين من مارس بحله، وحدد الثامن عشر من مايو لإجراء الانتخابات الجديدة، وشنّت حكومته حملة سياسية للتبديد بالوفد<sup>(٢)</sup>.

إلا أن الهلالي رأى أنه لا يستطيع أن يتحرك بفاعلية ضد الوفد مالم يستطع أن يتحرك على التوازي بنجاح في تحقيق الآمال الوطنية بالنسبة للجلاء والوحدة مع السودان. وكان تقدير السفير الأمريكي في القاهرة، أن «الهلالي لا بد له أن يحصل على شيء حقيقي من البريطانيين بالنسبة لاثنتين (الجلاء والوحدة)، وإلا فإن أيامه كرئيس للوزراء ستكون مصنودة»<sup>(٣)</sup>.

وعندما بدأت الاجتماعات التمهيدية بين الجانب المصري والبريطاني في القاهرة، تمسك الجانب المصري بإصدار الحكومة البريطانية لبيان - شبيه بالإعلان الذي أصدرته الخارجية البريطانية في عهد إسماعيل صدقي - تعلن فيه اعترافها الصريح بحق مصر في الجلاء ووحدة وادي النيل، إلا أن الجانب البريطاني أصر على أن يتضمن ذلك البيان مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط وتنظيمها، باعتبارها مسألة لا يمكن فصلها عن القضية<sup>(٤)</sup>. أما بالنسبة للسودان فقد رأت الحكومة البريطانية أن وحدة السودان مع مصر يجب أن تنبع من رغبة السودانيين أنفسهم في إطار حق تقرير المصير<sup>(٥)</sup>.

Idem.

(١)

(٢) قادية - سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٢٢١ - البشري، المرجع المشار إليه، ص ٥٦٠، ٥٧١ - ٥٧٢.

(٣) Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, The Ambassador in Egypt to the Department of

State, secret tel. No. 1525, 8.3.1952, op. cit., p. 1775.

(٤) قادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨، ٢٢٥.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٢٠.

وقد تعرضت الحكومة البريطانية طوال ربيع ١٩٥٢ وحتى قيام الثورة المصرية إلى إلحاف حليفها الأمريكية لتقديم بعض التنازلات لتقريب وجهات النظر والوصول إلى تسوية مع مصر، حفاظاً على مصالح الغرب في المنطقة<sup>(١)</sup>.

وتحت الضغط الأمريكي، قبلت الحكومة البريطانية سحب السبعين ألف جندي الزائدين عن العشرة آلاف المحددين في معاهدة ١٩٣٦، وأخطرت الحكومة الأمريكية بأن ذلك سيتم في الوقت المناسب، حيث كان وزير الخارجية البريطانية يعتقد أن ذلك لن يكون كافياً لجذب اهتمام المصريين، فإنهم «بالغاء المعاهدة وإعلانهم أنهم لن يكونوا راضين حتى يتم خروج القوات الأجنبية (من مصر) فإنه لا يتوقع قبولهم لاقتراح هذا الحل الوسط»<sup>(٢)</sup>.

وأكد وزير الخارجية البريطانية لنظيره الأمريكي على ضرورة التأكيد من «الاتفاق على استبقاء عدد كافٍ من الفنيين للعناية بالمعدات العسكرية المتبقية في منطقة القناة وإنشاء منظمة الدفاع الجوي الحليفة قبل الموافقة على هذا الانسحاب الكبير للقوات»<sup>(٣)</sup>.

وأوضح إيدن في رسالته السابقة، أنه يولي اهتماماً كبيراً لإنشاء منظمة الدفاع الجوي الحليفة «ليس فقط بالنسبة للدفاع عن القناة ضد التهديد الخارجي، بل أيضاً من أجل أمن الشرق الأوسط وقت السلم»<sup>(٤)</sup>. وفسر إيدن ما عناهه بعبارته الأخيرة، بأن الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر سيتترك قناة السويس وشركتها تحت رحمة المصريين، «مالم تستطع الدول الغربية أن تحقق فيما بينها ضغطاً داخلياً على الحكومة المصرية لتترك القناة وشركتها لحالهما. ووجود منظمة الدفاع الجوي الحليفة على الأرض المصرية سوف يساعد على تحقيق ذلك الأمر»<sup>(٥)</sup>.

أما بالنسبة للسودان، فقد ظلت الحكومة البريطانية على موقفها منه، وكل ما استطاعت أن تخرج به الحكومة الأمريكية هو أن البريطانيين «سيقبلون إما وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، أو أي وضع آخر للسودان، بشرط أن يكون ذلك نابغاً من ممارسة الشعب السوداني لحقه في تقرير وضعه المستقبلي بحرية»<sup>(٥)</sup>.

(١) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٤، ٣٤٢.

(٢) Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, The Ambassador in the United Kingdom to the (٢)

Department of State, top secret tel., No 4707., 18.4.1952.p. 1791.

Idem. (٣)

Idem. (٤)

Idem. (٥)

وقد حاول السفير الأمريكي - بناءً على تعليمات حكومته - إقناع الملك بوجهة النظر البريطانية حتى يمكنه الضغط على حكومته، إلا أن الملك أكد للسفير، «أنه لا يستطيع الموافقة - تحت أى ظرف من الظروف - على مشاورات سابقة مع السودانيين قبل اعتراف بريطانيا بالقب، وأنه إذا كان له أن يبقى فى منصبه فإنه لا يستطيع الموافقة على ذلك»<sup>(١)</sup>، وليس ذلك فحسب، بل إنه «لا هذه الحكومة ولا أى حكومة أخرى تستطيع البقاء فى الحكم إذا هى وافقت على تلك الشروط»<sup>(٢)</sup>. وكانت وزارة الهلالى عند حسن ظن الملك، حيث رفضت هى الأخرى الموافقة على المقترحات البريطانية السابقة<sup>(٣)</sup>. وهكذا وصلت المباحثات مرّة أخرى إلى طريق مسدود.

وإزاء فشل الحكومة المصرية فى إحداث تقدم ملموس فى قضية التحرر الوطنى، وخسارتها لمعاركها الداخلية - بعد أن نظر إليها الشعب كوزارة معادية للدستور تستهدف الانتقام من الوفد أكثر مما تسعى إلى التطهير، ودفاع حاشية الملك عن نفسها بضراوة وتصويرها للملك أن سياسة التطهير ستنتهى إلى رجال القصر - اضطر الهلالى إلى تقديم استقالته بعد أن فقد مساندة كل من الشعب والملك.

وقد اختلفت المصادر المصرية والأجنبية فى تبرير استقالة الهلالى. فبينما نسبها إيدن ومرتضى المراغى إلى رشوة عبود للملك لتغيير الوزارة، نظراً لتضييق الخناق عليه بسبب الضرائب المتراكمة على شركاته<sup>(٤)</sup>، فإن الوثائق الأمريكية تُرجع تلك الاستقالة إلى تعثر المباحثات البريطانية - المصرية<sup>(٥)</sup>. إلا أنه يمكن القول، إن وزارة الهلالى ما كان يمكن لها أن تستمر طويلاً فى مكانها بعد إخفاقها فى إحراز تقدم ملموس بالنسبة للقضية الوطنية والرفض الشعبى لها، فضلاً عن فقدانها لمساندة الملك بعد أن اقتربت دعوتها للتطهير من حاشيته غير المسئولة.

(١) Ibid., The Ambassador in Egypt to the Department of State, secret tel., No.1965, 8.5.1952. p. 1800.

(٢) Idem.

(٣) Ibid, Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern and African Affairs to the Secretary of State, secret, 14.5, 1952, p. 1801.

(٤) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٨-٣٢٩. - مرتضى المراغى، «مذكرات مرتضى المراغى»، مجلة أكتوبر (العدد ١، ٥٠١، يونيو، ١٩٨٦)، ص ٥٩-٦٠.

(٥) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, Memorandum by the Assistant Secretary of State for Near Eastern and African Affairs to the Secretary of State, secret, 14.7.1952. p. 1803.

وجاء تكليف حسين سرى بتشكيل وزارته الخامسة نصراً لتلك الحاشية. وقد حاول رئيس الوزراء الجديد استئناف المباحثات مع الجانب البريطاني، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لذلك بالنسبة للوزارة المصرية الجديدة التي لم تحظ بقبولها. بل إنها سعت لدى الحكومة الأمريكية لإقناع الملك «بتنصيب حكومة جديدة تكون مستعدة لقبول نوعية التسوية التي يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية»<sup>(١)</sup>، وأن إصراره الحالي بالنسبة لمسألة اللقب (ملك مصر والسودان) يمكن أن يؤدي إلى كارثة له ولصر<sup>(٢)</sup>. وأوضحت الحكومة البريطانية لحليفها الأمريكية، أن «البديل الوحيد لمثل هذه التسوية هو الإبقاء على وضعها (في مصر) مهما كان الثمن، وباستخدام القوة إذا دعت الضرورة»<sup>(٣)</sup>.

ويتضح من الاتصالات البريطانية السابقة وسعيها لتدخل الحكومة الأمريكية لإقناع الملك والحكومة المصرية بوجهة نظرها، تزايد النفوذ الأمريكي لدى النظام الحاكم في مصر في ذلك الوقت. وهو الأمر الذي جاء نتيجة طبيعية لإلغاء المعاهدة وتصلب السياسة البريطانية تجاه آمال التحرر المصرية والوحدة مع السودان، في الوقت الذي بدأ الاهتمام الأمريكي بمصر يأخذ طريقاً مختلفاً عن التوجهات البريطانية ومتعاطفاً مع المطالب المصرية. إلا أن ذلك الموقف الأمريكي الجديد، جاء خوفاً من انهيار الموقف في مصر وانعكاسه على المنطقة، أكثر منه اختلافاً في الأهداف مع السياسة البريطانية<sup>(٤)</sup>.

ولما كان الملك قلقاً على مسألة اللقب، فقد ازداد قريباً من الأمريكيين، محاولاً الاستناد عليهم للضغط على البريطانيين في هذا الشأن، في الوقت الذي حاولت فيه الحكومة البريطانية - الواعية لتغير ميزان الثقل بالنسبة لنفوذ الدولتين في مصر - استغلال الوضع الأمريكي الجديد في الضغط على الملك والحكومة المصرية لقبول وجهة نظرها.

ويبدو أن الحكومة البريطانية والملك لم يكونا الوحيدين آنذاك اللذين يسعيان إلى استغلال النفوذ الأمريكي المتزايد لتحقيق أهدافهما في ذلك الوقت، حيث تشير بعض المصادر الغربية

Ibid., pp. 1830-1831.

(١)

Idem

(٢)

Ibid., p. 1830.

(٣)

Ibid., Memorandum by Perkins and Berry to the Secretary of State, secret, 19.5.1952, pp. 1806-1807.

(٤)

والمصرية إلى اتصالات تمت بين بعض الضباط الأحرار - خلال فترة تكثيف نشاطهم وخروجهم من الظل بعد انتخابات نادي الضباط - مع بعض ممثلي المخابرات المركزية والسفارة الأمريكية في القاهرة<sup>(١)</sup>. وكان هدف هذه الاتصالات هو «استخدام الولايات المتحدة لمساعدتها الحميدة في حالة قيام الثورة للحيلولة دون تدخل القوات البريطانية لمساندة الملك»<sup>(٢)</sup>.

وما أن اطمان عبد الناصر إلى المساندة الأمريكية، حتى بدأ العد التنازلي للانقلاب، الذي تحدد موعده في البداية يوم الخامس من أغسطس ١٩٥٢. إلا أن تطورات أحداث نادي الضباط - التي انتهت بحل مجلس إدارته وكشف أمر بعض عناصر تنظيم الضباط الأحرار - عجلت بموعد تنفيذ الانقلاب<sup>(٣)</sup>.

وفي الوقت الذي كان فيه أحمد نجيب الهلالي يجرى تشكيل وزارته الثانية بعد استقالة وزارة حسين سرى - نتيجة للاختلاف مع الملك حول منصب وزير الحربية<sup>(٤)</sup> - كانت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار تضع اللمسات الأخيرة في خطة تنفيذ الانقلاب<sup>(٥)</sup>. وبعد أقل من أربع وعشرين ساعة من إعلان تشكيل الوزارة الجديدة، كان الضباط الأحرار ينقضون للاستيلاء على السلطة وبدء أولى خطواتهم نحو هدم النظام المصرى السابق.

وهكذا نرى أن الشهور التي تلت سقوط وزارة الوفد وحتى الثالث والعشرين من يوليو، كانت تمثل فترة عدم استقرار سياسى، حيث تولى الحكم أربع وزارات فى أقل من ستة أشهر نتيجة لتصرفات الملك غير المسئولة. وبإستثناء وزارة الهلالي الأولى التي عمرت حوالى أربعة أشهر، فلم يكن أمام أى من الوزارات الأخرى أية فرصة معقولة نحو المضى فى أعمال تطوير القوة الجوية المصرية. كما عاق استمرار الحظر المفروض على إمداد تلك القوة بالطائرات

(١) ناتنج، أنتوني، ناصر، تعريب شاكرا إبراهيم سعيد (ط١)، بيروت: دار مكتبة الهلال، ١٩٨٥) ص ٧٢ - أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٨٦ - كوبلاند، مايلز، لعبة الأمم، تعريب مروان خير (ط١)، بيروت: الانترناشيونال سنتر، ١٩٧٠، ص ٨٦-٨٩ - حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٨٢-١٨٣ - محمد جلال كشك، ثورة يوليو الأمريكية (ط١)، القاهرة: المؤلف، ١٩٨٨، فى أماكن متفرقة - محسن محمد «المشى فوق الأشواك»، جريدة أخبار اليوم، ٢٩ يوليو ١٩٨٩، ص ٥.

(٢) ناتنج، المرجع المشار إليه، ص ٧٢ - أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٨٦.

(٣) ثروت عكاشة، منكرات فى السياسة والثقافة... ج ١ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٧) ص ٨٦.

(٤) لبيب، المرجع المشار إليه، ص ٥٢٥ - بغدادى، المرجع المشار إليه، ص ٤٦.

(٥) بغدادى، المرجع المشار إليه، ص ٤٩-٥٢.

والمعدات وقطع الغيار طوال الشهور المشار إليها، جهود وزارات تلك الفترة عن تلافى تدهور القوة الجوية المصرية، خاصة وأن سياسات تلك الوزارات حيال قضيتي الجلاء والسودان - كما رأينا - لم تكن تساعد كثيراً على رفع ذلك الحظر، بالرغم من التعاون الذى أبدته فى تهدئة الأحوال فى البلاد وإيقاف الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى مصر.

وقد أدى ذلك الموقف إلى تدهور صلاحية طائرات القوة الجوية المصرية نتيجة للإفتقار إلى قطع غيار الطائرات والمعدات، وهو الأمر الذى انعكس على مستوى طيارى السلاح الجوى بعد اضطرار إدارة ذلك السلاح إلى تقليل ساعات الطيران فى الوحدات الجوية، حتى لا يتوقف التدريب تماماً فى ربيع عام ١٩٥٢، كما قدر الملحق الجوى البريطانى، والذى توقع توقف طائرات القوة الجوية المصرية تماماً عن الطيران بنهاية عام ١٩٥٢ إذا لم تتسلم قطع الغيار اللازمة لها<sup>(١)</sup>.

ورغم أن تلك القوة لم تحصل على احتياجاتها من الطائرات والمعدات وقطع الغيار خلال تلك الفترة، فإن الوثائق البريطانية تشير إلى أن الحكومة البريطانية ومسئوليه العسكريين كانوا على استعداد لإمداد مصر بقدرٍ ونوعية معينة من الأسلحة والطائرات وقطع الغيار، والمعاونة فى تدريب القوات المسلحة المصرية فى حالة تقدم المباحثات بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالقاعدة البريطانية فى منطقة القناة.

فطوال عهد وزارة على ماهر التى لم تحظ برضا وزير الخارجية البريطانية، لاتباعها سياسة التقارب مع الوفد - لم تحاول الحكومة البريطانية أو الأمريكية تغيير سياستهما تجاه الحظر المفروض على إمدادات الأسلحة لمصر منذ عهد وزارة الوفد الأخيرة. إلا أنه مع تولى الهلالى وزارته الأولى واتباعه سياسته التى سبقت الإشارة إليها ضد الفساد والوفد - والتى كانت تحظى بتأييد الحكومتين البريطانية والأمريكية - فإن كلا من الحكومتين بدأت فى اتخاذ موقف أقل تشدداً تجاه إمدادات مصر بالأسلحة. إلا أنه كان موقفاً حذراً فى انتظار ما تُسفر عنه المباحثات المصرية - البريطانية حول قاعدة قناة السويس وحلف الشرق الأوسط.

فعلى أثر بدء اللقاءات التمهيدية بين الجانب المصرى والبريطانى فى الحادى والعشرين من مارس، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية تسأل سفيرها بالقاهرة، «إلى أى مدى ترى أنه من

F.O. 371/ 96993, 1225, Annual Report No. 2, 24.1.1952, op. cit., p.5.

(١)

المفيد فى هذه المرحلة من المباحثات أن تقول الحكومة المصرية إننا مستعدون لاستئناف الإمداد بمعدات الصيانة وقطع الغيار للقوات المسلحة المصرية من المملكة المتحدة»<sup>(١)</sup>، وحذرت الخارجية البريطانية سفيرها بأن كل خطوة فى هذا الاتجاه يجب أن توزن بحرص، نظراً لأنها لا تستطيع الاعتماد على استخدام هذه المعدات فى الاتجاه السليم<sup>(٢)</sup>.

وقد رد السفير البريطانى على تساؤل وزارة الخارجية، مؤكداً على أن استعداد الحكومة البريطانية لاستئناف الإمداد بمستوى معين من المعدات سيكون له تأثير مفيد إلى أبعد الحدود، ورأى أنه يمكن معالجة المخاطر المترتبة على ذلك الإمداد «بالاختيار الحكيم للمعدات التى يتم تقديمها، مثل قطع غيار طائرات التدريب ومعدات الخط الثانى، التى من غير المحتمل أن تسبب أى حرج لقواتنا، حتى لو انفجر صراع مفتوح مع القوات المسلحة المصرية. وأكثر من ذلك، فإنه عندما يأتى موعد وصول الشحنة الأولى، فإنه يجب أن نكون على علم أنذاك باتجاه هبوب الرياح....»<sup>(٣)</sup>. أما من ناحية توقيت إبلاغ الحكومة المصرية باستعداد الحكومة البريطانية لاستئناف الإمداد بأصناف معينة من المعدات وقطع الغيار، فإنه رأى أن يتم ذلك فى مرحلة متقدمة من المباحثات عند عرض انسحاب أولى القوات البريطانية أو قبلها بقليل<sup>(٤)</sup>.

وبالرغم من أن السفير البريطانى كان - حتى ذلك الوقت - لا يعلق آمالاً كبيراً على الوصول إلى مرحلة عرض الإمداد بالأسلحة على المصريين بعد فترة قصيرة من المباحثات، إلا أنه أرسل فى السابع عشر من مايو يستعجل بيان الأسلحة التى يمكن إمداد المصريين بها، حيث كان يرى أن ذلك سيكون مُعيناً له فى معرفة ما يمكن عرضه على المصريين<sup>(٥)</sup>.

وقد أجرت كل من وزارات الحرب والدفاع والطيران البريطانية دراسة مبدئية لهذا الموضوع خلال شهر مايو، وإن لم تسفر عن أية قرارات بهذا الشأن آنذاك. إلا أن الرأى

(١) F.O. 371/ 96968, Roger Allen (F.O.) to Ralph Stevenson (Cairo), secret letter, No. JE 1192/48 G, 25.3.1952..

Idem. (٢)

F.O. 371/ 96968, JE 1122/53, Ralph Stevenson to Roger Allen, secret letter No. 1202/11/52 G, 29.3.1952 (٣)

Idem. (٤)

F.O. 371/ 96969, JE 1192/66, Ralph Stevenson to James Bowker (F.O.) secret letter, No. 1202/14/52 G, (٥)

17.5.1952.

استقر في اجتماع رؤساء الأركان بعد ذلك - خلال اجتماعهم في التاسع من يونيو لبحث إمداد مصر بالأسلحة - على النقاط المبدئية التالية :

«(١) سيكون من الخطأ تقديم أى عرض خاص بالأسلحة إلى المصريين قبل بدء المفاوضات ... فمثل هذا العرض لن يدفع المصريين للموافقة على بدء المفاوضات. وسينظر إليه في الشرق الأوسط عامة كمحاولة غبية للرشوة، وسيخلق أكثر الانطباعات سوءاً، خاصة بالنسبة لإسرائيل.

«(٢) بمجرد أن تبدأ المفاوضات، فربما كان هناك قيمة آنذاك لتقديم معدات عسكرية كبادرة لحسن النية، وحتى عندئذ، يجب أن تكون مثل هذه المعدات محدودة في عناصرها التي :

(أ) يمكن توفيرها فوراً لئلا يكون إضرار كبير باحتياجاتنا.

(ب) تكون لازمة حقيقة للدفاع عن مصر.

(ج) ألا تكون من الطراز الذي يمكن استخدامه بفاعلية ضدنا إذا فشلت المفاوضات واضطربنا بالتالي لاتخاذ إجراء عسكري في مصر.

«إذا ومتى انتهت المفاوضات مع مصر بنجاح، فإن الموقف سيكون مختلفاً تماماً، وإن التحديد بالنسبة لما يمكن تقديمه سوف يتوقف أساساً على ما يمكننا تقديمه بسرعة»<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لإمدادات الطائرات وقطع الغيار، فقد استقر رأي رؤساء الأركان على أنه «لا يجب تقديم أية طائرات حديثة يمكن استخدامها في العمليات، أو قطع غيار لمثل تلك الطائرات حتى تنتهي المفاوضات بشكل مُرضٍ. وفي مرحلة ملائمة من المفاوضات ربما يمكن تقديم طائرات تدريب وقطع غيار لها ولطائرات العمليات الأقل حداثة من الطرازات التي يمكنها المصريون فعلاً»<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة لجهازى الرادار اللذين تعاقدت مصر عليهما عام ١٩٤٨، فقد رُئي «عدم تسليمهما

F.O. 371/ 96969 JE 1192/69 G Extract from C.O.S. (52) 81st Meeting held on 9.6.1952, p.3.

(١)

Ibid.p.4.

(٢)

ما لم يتم التوصل إلى اتفاقٍ مرضٍ - إلى حد ما - مع المصريين حول تشغيلهما وصيانتهم<sup>(١)</sup>.

ولم تكف الحكومة البريطانية بسياستها السابقة تجاه إمداد مصر بالأسلحة البريطانية، بل استمرت في ممارسة ضغوطها على حلفائها لاستمرار الحظر الذي فرضته منظمة حلف الأطلنطي - تحت ضغط بريطانيا والولايات المتحدة - بالنسبة لإمدادات مصر بالأسلحة والطائرات<sup>(٢)</sup>. فعندما قام رئيس أركان الطيران الإيطالي باستطلاع موقف الحكومة البريطانية في شهر يونيو ١٩٥٢، من بيع عشرين طائرة نفاثة من طراز فامبير مُصنعة في إيطاليا - كانت الحكومة المصرية قد طلبتها من شركة ماكي<sup>(٣)</sup> - فإن الخارجية البريطانية لم توافق على بيع هذه الطائرات لمصر<sup>(٤)</sup>.

وعلى ذلك نجحت الحكومة البريطانية - التي كانت تسيطر على صناعة الطيران في أوروبا آنذاك - في إيقاف إمداد مصر بأية طائرات أو معدات أو قطع غيار لازمة لسلاحها الجوي، وهو الأمر الذي لم يؤد فقط إلى إيقاف نمو وتطور القوة الجوية المصرية، بل أيضاً إلى تدهور حالتها الفنية ومستوى تدريب طيارها.

أما الحكومة الأمريكية، والتي قبلت من ناحية المبدأ تزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لتجهيز قوة بوليسية من ثلاث فرق للسيطرة على الأمن الداخلي - كانت قد طلبتها حكومتا على ماهر والهلالي<sup>(٥)</sup> - فإنها ظلت على موقفها بالنسبة لاحتياجات القوات المسلحة المصرية، حيث كانت ترى أن على مصر اللجوء إلى مصدر إمدادها التقليدي، وهو المملكة المتحدة<sup>(٦)</sup>.

وهكذا نرى أن سياسات الوزارات المصرية تجاه القضية الوطنية منذ عام ١٩٤٩، وردود

Idem. (١)

F.O. 371/ 96969, JE1192/ 73,A. Lawson (Air Ministry) to Mackworth Young (F.O.), secret letter, No. C2110/(٢) S.6, 20.5.1952.

F.O. 371/ 96969, JE 1192/70, Victor Mallet (Rome) to F.O., secret tel. No. 75 Saving, 13.6.1952. (٣)

F.O. 371/ 96969, F.O. to Rome secret tel., No. 554, 20.6.1952. (٤)

Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol. IX, Part 2, The Secretary of State to the Embassy in (٥) Egypt, Confidential tel., No. 1581, 11.4.1952, p.1787-1789. - Ibid, P. 1765, 1777, 1797.

F.O. 371/ 96969 JE 1192/109, R. Stevenson to F.O., Priority and secret tel. No. 1575, 22.10.1952. (٦)

الفعل البريطانية والأمريكية تجاهها، والحصار الذي فرضته هاتان الدولتان حول تسليح القوات المصرية عامة وسلاحها الجوي بصفة خاصة، أدت جميعها في النهاية إلى إعاقة تطوير القوة الجوية المصرية خلال تلك الفترة وتدهور حالتها الفنية. فسياسات كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية - المسيطرتين على صناعة الطائرات في الغرب آنذاك - تجاه إمداد القوة الجوية المصرية باحتياجاتها من الطائرات والمعدات وقطع الغيار، كانت مبنية دائماً على مواقف وسياسات الحكومة المصرية تجاه المخططات الغربية في المنطقة والتي تعتبر مصر حجر الزاوية فيها.

فمع قبول وزارة إبراهيم عبد الهادي بالمباحثات العسكرية قبل حسم القضايا السياسية مع استمرار التحالف وتعليق المطلب الوطني بالجلء، كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتلبية مطالب التسليح المصرية، إلا ما كان يتعارض منها مع الاحتياجات العاجلة للقوات البريطانية أو حلفائها في أوروبا. كما كانت الحكومة الأمريكية مستعدة للدفاع عن إمداد مصر بالمعدات العسكرية البريطانية في مواجهة أنصار إسرائيل في الكونجرس الأمريكي، على أساس أن مصر حليف هام للغرب وتمثل ركناً أساسياً في مخططاته الدفاعية في منطقة الشرق الأوسط.

وعندما تحولت السياسة المصرية في عهد وزارة الوفد إلى التمسك بالمطالب الوطنية بالنسبة لقضيتي الجلء والوحدة مع السودان، واتخاذها سياسة محايدة تجاه الحرب الكورية - التي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا متورطين فيها - قامت الأخيرة بتشجيع من الأولى بحظر إمداد مصر بالطائرات والدبابات كما رأينا. كما اعتبرت الحكومة الأمريكية أن مصر دولة غير مؤهلة للحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية من الأسواق الأمريكية.

ومع توقف المباحثات المصرية - البريطانية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ توقفت كافة الإمدادات العسكرية البريطانية، بما في ذلك قطع غيار الأسلحة والطائرات والمعدات. بل إن السلطات البريطانية كانت مستعدة لإصدار أوامرها لقواتها الجوية في مصر بتدمير القوة الجوية المصرية لو بدا منها أية بادرة تشير إلى تدخلها لحماية قوات الشرطة في الإسماعيلية.

ورغم قيام وزارة على ماهر بأعمال التهدئة والسيطرة على الموقف الداخلي وإيقاف الكفاح المسلح - حتى يمكن استئناف المباحثات من حيث توقفت قبل إلغاء المعاهدة - فإنها لم تحظ

بقبول الخارجية البريطانية أو مساندة الملك، لتعاونها ومهادنتها للوفد. ومن ثم، رأى كل من الملك والسفير البريطاني أن تلك الوزارة غير جديرة باستئناف المباحثات معها، كما رأت الخارجية البريطانية أن سياستها لا تسمح برفع الحظر على شحنات الأسلحة إلى مصر.

أما وزارة أحمد نجيب الهملاي الأولى، فبالرغم من تأييد كل من الحكومة البريطانية والأمريكية لسياستها الداخلية، فقد حال تعثر المباحثات دون قيام الحكومة البريطانية بالإفراج عن بعض الطائرات والمعدات وقطع الغيار التي كانت القوة الجوية المصرية في أمس الحاجة إليها. وهو الأمر الذي كانت الحكومة البريطانية مستعدة له - كما رأينا - في حالة تقدم المباحثات، بل إن الأخيرة كانت مستعدة لإطلاق إمداد مصر بالمعدات والطائرات الحديثة وإعطائها أسبقية الدول الحليفة في حالة نجاح المفاوضات<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك، نرى أن تجاوب الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه تسليح القوة الجوية المصرية، كان مرهوناً بالسياسة المصرية تجاه المخططات الغربية في المنطقة، ومدى قبولها للتعاون في إطار هذه المخططات - حتى لو كان ذلك على حساب تحرير ترابها الوطني وحرية قرارها السياسي - وهو ما رفضته وزارة الوفد وأجبرت الوزارات التي تلتها على رفضه أيضاً<sup>(٢)</sup>. وهكذا قُدر للقوة الجوية المصرية أن يتأخر تطويرها سنوات طويلة أخرى، بالرغم مما أُدرج لها من اعتمادات مالية وبُذِل من جهود صادقة.

## ثانياً : أثر السياسة الإسرائيلية في ظل الانحياز إلى الغرب على تطور القوة الجوية :

### ١ - منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه تدعيم القدرات العسكرية لإسرائيل :

تولى الحكم في إسرائيل في السنوات السابقة للثورة المصرية (١٩٥٠-١٩٥٢)، ثلاث وزارات ائتلافية، شكّل حزب «المباي» بزعامة بن جوريون أغلب أعضائها. وكان بقاء بن جوريون على رأس هذه الوزارات، يعني استمرار السياسة الإسرائيلية المتشددة حيال النزاع العربي/الإسرائيلي، ومحاولة فرض الصلح على العرب بالشروط الإسرائيلية. ولما كانت هذه الشروط مرفوضة من الدول العربية - كما رأينا في الفصل السابق - فقد وصلت جهود لجنة

F.O. 371/ 96969, JE 1192/69G, Extract from C.O.S. Meeting, 9.6.1952, op. cit., p.3.

(١)

(٢) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٤.

التوفيق الدولية خلال مؤتمر باريس عام ١٩٥١ إلى طريق مسدود. واضطرت اللجنة إلى تقديم تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة - في نور انعقادها السادس - تعلن فيه عجزها عن القيام بالمهام التي أوكلت إليها<sup>(١)</sup>.

وكان عدم قبول إسرائيل لحل عادل للمشاكل المعلقة بينها وبين الدول العربية، يعني استمرار حالة الحرب والعداء بينها وبين تلك الدول. وعلى ذلك، اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى تدعيم قدراتها العسكرية وتطويرها، للحفاظ على تفوقها العسكى القائم على كافة الدول العربية. وكان الاحتفاظ بقوة ردع عسكرية فعالة، أبرز أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للقوة الجوية، فإنه يمكن القول إنه خلال السنوات التالية للهدنة، كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية، ونظرة كل من القيادتين السياسية والعسكرية إلى أسبقية القوة الجوية بالنسبة لباقي أفرع القوات المسلحة ودورها المنتظر فى الصراع المسلح، أبرز المؤثرات السياسية على تطور تلك القوة خلال هذه السنوات.

### ٢- أثر السياسة الخارجية الإسرائيلية على تطور القوة الجوية :

حاولت الحكومة الإسرائيلية خلال السنوات السابقة للثورة المصرية، توظيف سياستها الخارجية وعلاقتها الدولية فى تدبير مصادر القوة العسكرية اللازمة لسياسة الردع المستهدفة، وفرض الصلح على العرب بالشروط الإسرائيلية. إلا أن سياسة الحياد التى انتهجتها فى البداية بين المعسكرين الشرقى والغربى، لم تأت بثمارها المرجوة - كما رأينا فى الفصل السابق. وعلى ذلك، اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى تغيير تلك السياسة والتحول إلى الانحياز الكامل للغرب، تحت ضغوط المساعدات الأمريكية المطلوبة، واللازمة لخطط استيعاب المهاجرين من ناحية، وتطوير قواتها المسلحة من ناحية أخرى.

والحقيقة أن السياسة الإسرائيلية سواء فى توجيهها الأول نحو الحياد أو توجيهها التالى

(١) كوهين، المرجع المشار إليه، ص ٨٦٤-٨٦٥.

(٢) بريتش، نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية، ص ٢٩٢.

نحو الانحياز للغرب كانت تنبع من المصلحة الإسرائيلية العليا. فالزعماء الإسرائيليون كانوا يرون أن الحليف الوحيد لإسرائيل هم يهود العالم أينما وجدوا. وقد عبر بن جوريون عن ذلك المعنى بقوله: أن «الحليف المطلق الوحيد لإسرائيل هم يهود العالم»<sup>(١)</sup>. حيث كان يرى أن «مصالح الشعب اليهودي ليست متطابقة مع مصالح أى دولة أو كتلة فى العالم»<sup>(٢)</sup>.

وقد بدأت سياسة الحياد الإسرائيلية تتهاوى تدريجياً ابتداءً من عام ١٩٥٠، عندما وجدت حكومة الائتلاف أن المصلحة العليا لإسرائيل تستدعى الانحياز إلى الغرب. حيث بدأت العلاقة بينها وبين الاتحاد السوفيتى تتدهور منذ ترحيبها بالإعلان الثلاثى لدول الغرب الكبرى، والذي رأت فيه الحكومة الإسرائيلية ضمناً لحدود الهدنة ومكاسبها الإقليمية التى حققتها خلال الحرب. بينما رأى الاتحاد السوفيتى أن إسرائيل بقبولها ذلك الإعلان قد باعت نفسها للغرب<sup>(٣)</sup>، خاصة وأن ذلك الإعلان - يشير بشكل غير مباشر - إلى مساعدة دول المنطقة للقيام بدورها فى مخططات الدفاع الغربية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى.

وعندما اندلعت الحرب الكورية، تعرضت الحكومة الإسرائيلية لضغط من الولايات المتحدة لتأييد سياستها تجاه التدخل فى كوريا. فأتثناء مناقشة الأزمة الكورية فى الأمم المتحدة، تم إخطار السفير الإسرائيلى فى واشنطن أن الرئيس «ترومان» يطلب التأييد من إسرائيل ويطلبها بأن «تهب واقفة وتثبت وجودها»<sup>(٤)</sup>. وهو ما فسره «مايكل بريتش» بأن «ترومان» كان يسعى فى طلب أول عمل من أعمال الصداقة المتبادلة من إسرائيل، ويتوقع الحصول عليه فى ظل ما فعلته الولايات المتحدة من أجلها<sup>(٥)</sup>.

وعندما أبلغ كل من «أبا إيبان» - ممثل إسرائيل فى الأمم المتحدة - و «إياهو إيلاث» - سفيرها فى واشنطن - الحكومة الإسرائيلية بالضغط الأمريكى الشديدة، رأى صانعو السياسة الإسرائيلية أن المطلب الأمريكى لا يمكن الاعتراض عليه. وطبقاً لأقوال «والتر إيتان» - مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك - أنه كان واضحاً ألا مفر من الإستجابة للمطلب الأمريكى فى هذا الشأن<sup>(٦)</sup>.

(١) نفس المرجع، ص ٦٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٨.

(٤) بريتش، قرارات فى السياسة الخارجية لإسرائيل، قسم ١، ص ١٦٠.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

ومن ناحية أخرى، فقد قام اليهود الأمريكيون بدور إضافي في تحويل إسرائيل عن سياستها الحيادية. فطبقاً لما صرح به أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين، كان على الحكومة الإسرائيلية أن تحسم أمرها آنذاك، «فلقد كان الاقتصاد الإسرائيلي في أسوأ حالاته، ولقد طلب بن جوريون، من السوفيت معونة اقتصادية، وكانت تلبية هذا الطلب شيئاً متوقفاً في ذلك الوقت، ولكن رد موسكو كان سلبياً. وكان اليهود الأمريكيون يقولون إن الارتباط بموسكو سوف يقلل مساعدتهم لنا، وكان يتعين علينا أن نقطع صلتنا بالطرف الآخر حتى نتمكن من الاستمرار في الحصول على المساعدات من أمريكا»<sup>(١)</sup>.

وفي الوقت الذي اتخذت فيه حكومة الوفد في مصر - كما رأينا - موقفاً محايداً من الأزمة الكورية، كان بن جوريون على استعداد لإرسال قوات إسرائيلية لتحارب إلى جانب القوات الأمريكية وحلفائها في كوريا، لولا وزاؤه وقادته العسكريون الذين لم يوافقوه على ذلك. واستقر الرأي في مجلس الوزراء الإسرائيلي على الاكتفاء بالتأييد السياسي والدبلوماسي لسياسة الولايات المتحدة وحلفائها تجاه التدخل في كوريا<sup>(٢)</sup>.

واستمر التأييد الإسرائيلي لسياسة التدخل وتصعيد الحرب في كوريا بتصويتها في الأمم المتحدة في السابع من أكتوبر ١٩٥٠ إلى جانب مشروع القرار (الغربي) الذي يسمح للقوات الحليفة أن تعبر خط العرض ٣٨ الذي يفصل بين شطري كوريا. وأعلن شاريت - وزير الخارجية الإسرائيلية - أنه بات يعتقد أن «احتلال كوريا بأكملها بواسطة قوات الأمم المتحدة قد يكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق الوحدة الفعالة والسلام المستقر في كوريا»<sup>(٣)</sup>.

وفي ديسمبر ١٩٥٠ أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية معارضته لمشروع قرار سوفيتي يدعو إلى الإنسحاب العاجل لكل القوات الأجنبية من كوريا، وصوتت إسرائيل إلى جانب قرار غربي يدعو إلى تعيين لجنة للمساعدة تكون مهمتها محاولة التوصل إلى أساس لوقف إطلاق النار<sup>(٤)</sup>.

وفي الثامن عشر من مايو ١٩٥١ أيدت إسرائيل مشروع قرار غربي يوصي بفرض حظر

(١) بريتشر، نظام السياسة الخارجية لإسرائيل، ص ٦٨-٦٩.

(٢) بريتشر، قرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، ص ١٦١-١٦٢.

(٣) نفس المرجع، ص ١٦٣.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٤.

على إرسال الأسلحة إلى الصين الشعبية من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.

وخلال السنوات التالية استمر الموقف الإسرائيلي المؤيد لسياسة الولايات المتحدة تجاه الحرب الكورية، مما جعل انحياز إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة في النظام الدولي دعامة السياسة الخارجية لإسرائيل<sup>(٢)</sup>.

ولم يقتصر التأييد الإسرائيلي لسياسة الغرب على أحداث مسرح الحرب الكورية بل امتد أيضاً إلى تأييد مخططات الغرب الدفاعية في الشرق الأوسط، فعندما أخطرت كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية إسرائيل في نوفمبر ١٩٥١ بالأسس التي ستقام عليها قيادة الشرق الأوسط، وأنها ستدعى للإشتراك في القيادة كعضو مؤسس، فإنها أبدت رغبتها في التعاون مع القوى الغربية في بناء دفاع الشرق الأوسط ضد العدوان السوفيتي، إلا أنها تحفظت بالنسبة لاشتراكها بشكل مكشوف في تأسيس قيادة الشرق الأوسط في ذلك الوقت، وحتى لاتزيد من توسيع الهوة بينها وبين الاتحاد السوفيتي<sup>(٣)</sup>.

وكما حدث عام ١٩٤٩، انعكست السياسة الخارجية الإسرائيلية السابقة على تطور بناء القوة الجوية الإسرائيلية في مجالى تدريب الضباط وتوفير احتياجاتها من الأسلحة والطائرات، إلا أن تأثير هذه السياسة كان إيجابياً في هذه المرة.

فبالنسبة للمجال الأول، بدأ تحفظ كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية تجاه تدريب الضباط الإسرائيليين في كلا البلدين - والذي أشير إليه في الفصل السابق - يتلاشى تدريجياً مع إرساء الولايات المتحدة وبريطانيا سياستهما الجديدة تجاه الشرق الأوسط، - والتي تعتمد على استقرار المنطقة وتعاون دولها وقيامها بدور أساسى في الدفاع عن تلك المنطقة - ثم قبول الحكومة الإسرائيلية للإعلان الثلاثى.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد بلورت وثيقة مجلس الأمن القومى رقم ٢/٤٧ الأساس الذى

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٦.

(٣) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, National Intelligence Special Estimate, secret SE-23, 17.3.1952, pp. 196-198.

بُنيت عليه السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية وإسرائيل خلال السنوات الأولى للخمسينات، بعد فشل مؤتمر «لوزان» في إيجاد حل عادل للمشاكل المعلقة بين الطرفين الأخيرين. حيث افترضت الوثيقة المشار إليها، عدم قيام علاقات مستقرة بين إسرائيل والدول العربية قبل عدة سنوات. ومن ثم، أشارت تلك الوثيقة إلى «أن الموقف يستدعى تنفيذاً حريصاً - خلال مرحلة طويلة - لسياسة موضوعية غير منحازة ولكنها حازمة لغرس الاعتدال في كلا الطرفين لما بينهما من خلاف، مع تأكيد عدم خروج المنافسة القومية عن نطاق السيطرة»<sup>(١)</sup>.

وقد أوجبت الوثيقة سאלفة الذكر تأسيس السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية وإسرائيل على القواعد التالية (٢) :

(١) الأهمية الكبيرة للاستقرار السياسى والإقتصادى العربى والإسرائيلى لأمن الولايات المتحدة.

(٢) المصلحة القومية للولايات المتحدة فى كسب إحترام وحسن نية الدول العربية وإسرائيل وتوجهها نحو الغرب، بعيداً عن الإتحاد السوفيتى.

(٣) وجوب تسوية الخلاف بين الدول العربية وإسرائيل للدرجة التى تسمح لهذه الدول - على الأقل - بالعمل فى توافق لمواجهة العدوان السوفيتى.

(٤) وجوب تزويد دول المنطقة بالنصيحة والتوجيه لحل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية فيها نون تحيز بين إسرائيل والدول العربية.

(٥) وجوب التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا كلما كان ذلك ممكناً.

وأكدت الوثيقة السابقة على وجوب اتباع سياسة تعاطف وقيادة حازمة لتشجيع إسرائيل والدول العربية على تطوير تعاون ودى مع الأمم الغربية، وتحقيق علاقة تقوم على حسن النية بين كل منهما<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة لأمن تلك الدول، فقد أوصت الوثيقة سألفة الذكر - على ضوء قرار مجلس

(١) F.R.U.S., 1949, Vol.VI, Report by the National Security Council on United States policy towards Israel and the Arab States, top secret, 17.10.1949, op. cit., p. 1436.

Ibid., pp. 1436-1437.

(٢)

Ibid.p.1439.

(٣)

الأمن في الحادى والعشرين من أغسطس برفع الحظر على شحنات الأسلحة - بوجوب السماح بتصدير كميات معقولة من المواد الحربية لإسرائيل والدول العربية فى حدود متطلبات الأمن الشرعى لهذه الدول<sup>(١)</sup>.

وتشير الوثائق الأمريكية إلى بداية التنسيق بين الحكومتين البريطانية والأمريكية فى أواخر عام ١٩٤٩ بشأن تسهيلات التدريب العسكرى التى يمكن تقديمها إلى كل من الدول العربية وإسرائيل بعد رفع الحظر على شحنات الأسلحة. حيث كانت الخارجية الأمريكية ترى ضرورة «المحافظة على التوازن بين (تدريب) الضباط الإسرائيليين والعرب»<sup>(٢)</sup>.

ولما كان بن جوريون قد أعلن - كما رأينا فى الفصل السابق - أنه سيرسل ضباطه للتدريب فى كل من الدول الشرقية والغربية، فقد وجدت الخارجية الأمريكية أن مسألة الأمن يجب أن توضع فى الاعتبار عند بحث تسهيلات التدريب للإسرائيليين، خاصة وأن الولايات المتحدة قد تسلمت طلبات من إسرائيل بخصوص تسهيلات التدريب لمجموعة كبيرة من الضباط<sup>(٣)</sup>.

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تبحث الطلبات الإسرائيلية، فإن الحكومة الإسرائيلية عززت طلباتها بعملية ضغط يهودية على الإدارة الأمريكية، من خلال وسائل الإعلام التى تسيطر عليها الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة، مما اضطر وزارة الدفاع الأمريكية إلى إصدار بيان أعلنت فيه «أن الطلبات الإسرائيلية قد قُبلت ويجرى بحثها»<sup>(٤)</sup>.

وقد أدت جهود الحكومة الإسرائيلية من ناحية، وتنسيق سياسة نول الإعلان الثلاثى تجاه المنطقة من ناحية أخرى، إلى قبول كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية والفرنسية للعديد من بعثات الطيارين والفنيين الإسرائيليين للتدريب فيها. كما وصل إلى إسرائيل بعض الخبراء

Idem.

(١)

Ibid., Memorandum of Conversation by Wells Stabler of the Office of African and Near Eastern Affairs, (٢)

6.12.1949, op. cit., p. 1524.

Idem.

(٣)

Idem.

(٤)

الأمريكيين للمساهمة فى تطوير القوة الجوية الإسرائيلية فى مجال الطيران والمجالات الفنية<sup>(١)</sup>.

ولا تشير المصادر الإسرائيلية المتاحة إلى إيفاد بعثات عسكرية إلى الاتحاد السوفيتى أو دول أوروبا الشرقية فى ذلك الوقت، تمشياً فى السياسة التى أعلنها بن جوريون وسبقت الإشارة إليها. ويبدو أن تشكك الدول الغربية فى التوجهات الإسرائيلية، وتدهور العلاقات السوفيتية/الإسرائيلية، قد دفعتا الأخيرة إلى الاكتفاء بالخبرة العسكرية لدول الغرب الكبرى، خاصة وأن قيادة القوة الجوية الإسرائيلية - شأنها فى ذلك شأن القوة الجوية المصرية فى ذلك الوقت - كانت من خريجي المدرسة البريطانية التى تؤمن بمنهج المدرسة الغربية عامة والبريطانية بصفة خاصة.

وفى الوقت الذى كانت تتحرك فيه الحكومة الإسرائيلية للاستفادة من الخبرات العسكرية للدول الغربية الكبرى لتطوير قواتها المسلحة، فإنها استمرت تعمل على الحفاظ على تفوقها العسكرى على كافة الدول العربية المحيطة بها. ولتحقيق ذلك الهدف، استمر توظيف الحكومة الإسرائيلية لسياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية لتدبير احتياجات قواتها المسلحة من الأسلحة والمعدات والطائرات.

وجاء التحرك الإسرائيلى الأخير متوافقاً مع تحرك الحكومة الأمريكية لرفع الحظر عن مبيعات الأسلحة للدول العربية وإسرائيل. إلا أن قبول دول الإعلان الثلاثى لرفع ذلك الحظر، كان مشروطاً بسعى هذه الدول للسيطرة على حجم تلك المبيعات بالتنسيق مع الدول الغربية الأخرى المصدرة للأسلحة، حتى يمكنها المحافظة على استقرار المنطقة وعدم تجدد القتال مرة أخرى<sup>(٢)</sup>، وهو ما تم إعلانه فى مايو ١٩٥٠ فيما عُرف باسم الإعلان الثلاثى للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

(١) شيف، المرجع المستشار إليه، ص ٢٨-٢٩، ٤٤.

(٢) F.R.U.S., 1949, Vol. VI, Report by the National Security Council on the United States Policy Towards Israel and the Arab States, top secret, 17.10.1949, op.cit., p. 1439.

وعلى ذلك، لم توافق الحكومة الأمريكية في البداية على الطلبات الإسرائيلية لشراء الأسلحة وطائرات القتال الأمريكية قبل تنسيق سياستها - تجاه تسليح الدول العربية وإسرائيل - مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية، خاصة وأن الحكومة الأمريكية كانت ترى أنذاك أن إسرائيل تثير الإضطراب في المنطقة، وأن الدول العربية لم تكن تخطط لأى عدوان على إسرائيل على الإطلاق، فضلاً عن أن رؤساء الأركان المشتركة الأمريكية كانوا يرون أن الأخيرة لديها كميات كافية من الأسلحة، وأن قوتها الجوية بصفة خاصة أكبر مما لدى الدول العربية مجتمعة<sup>(١)</sup>.

وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن إسرائيل عندما فشلت في الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية بشأن تزويدها بمطالبتها من طائرات القتال، فإنها لجأت مرة أخرى إلى ممارسة الضغط على الحكومة الأمريكية في ربيع عام ١٩٥٠، مستغلة توقيع اتفاقية الدفاع المشترك لدول الجامعة العربية في ذلك الوقت وصفقات الطائرات البريطانية لمصر في خريف عام ١٩٤٩<sup>(٢)</sup>.

واستندت الحكومة الإسرائيلية في تحركها الجديد على أصدقائها في الكونجرس الأمريكي، فضلاً عن التغييرات التي كانت تحدث آنذاك لصالح إسرائيل في الولايات المتحدة: وعلى حد قول «كاجان فقد أصبح الرأي العام هناك متعاطفاً جداً معنا، وامتد ذلك ليس فقط إلى أغلب أعضاء الكونجرس، بل شمل أيضاً الرئيس ترومان نفسه .. وقد طالبناهم بالتدخل بقوة لصالحنا. ونتيجة للضغط من كل جانب، تم انتزاع وعد غامض من وزير الخارجية الأمريكية بإعادة النظر في قرار وزارته»<sup>(٣)</sup>. وطبقاً لما أشار إليه السناتور جاكوبسون في مذكراته، فإن الرئيس ترومان أكد له آنذاك، «أن إسرائيل سوف تحصل على كمية من الأسلحة إذا كانت تحتاجها، راجياً ألا تحتاجها .. فقد كان على ثقة من أنه لن تكون هناك أية حرب جديدة في إسرائيل»<sup>(٤)</sup>.

وبعد أن تم تنسيق سياسة تصدير الأسلحة إلى الدول العربية وإسرائيل بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين - طبقاً لما جاء في البيان الثلاثي لتلك الدول - وافقت كل من كندا

Kagan, op. cit., pp. 172-173.

(١)

Ibid., 152-153, 172-174.

(٢)

Idem..

(٣)

Spiegel, op. cit., p. 146.

(٤)

والولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بالأسلحة. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن الأخيرة اشترطت قصر مبيعات الأسلحة والطائرات على ما تجده إسرائيل في سوق المخلفات من الأسلحة الدفاعية<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك، حصلت إسرائيل على تراخيص التصدير لطائرات التدريب من طرازات «بيبر» و«ستيرمان» و«هارقارد» من الولايات المتحدة، كما تم شراء عدد من طائرات القتال من طراز «موسنانج» تم فكها وشحنها إلى إسرائيل على أنها قطع غيار<sup>(٢)</sup>. كما حصلت القوة الجوية الإسرائيلية على مزيد من طائرات «هارقارد» للتدريب المتقدم وبعض طائرات «الموسنانج» الإضافية من كندا<sup>(٣)</sup>.

وفى أوائل عام ١٩٥٢ وافقت الحكومة الأمريكية على تزويد إسرائيل بعشرين طائرة «موسنانج» أخرى من المخلفات بشرط أن تُنزع مدافعها قبل مغادرتها للولايات المتحدة<sup>(٤)</sup>. وهذا الشرط - إن صحت رواية «كاجان» - يوضح سذاجة المحاولة الأمريكية للظهور بمظهر الدولة المحايدة التي لا تدعم القوة الإسرائيلية المتفوقة أمام الدول العربية. فالحكومة الإسرائيلية التي كانت قادرة على تهريب طائرات بأكملها من الولايات المتحدة آنذاك، لم تكن عاجزة على تهريب مائة وعشرين مدفعاً لتسليحها لم يكن يزيد وزنها جميعاً على ستة أطنان كما كانت الحكومة الإسرائيلية قادرة على شراء هذه المدافع من الأسواق الأوروبية لو عجزت عن إخراجها من الولايات المتحدة.

ولم تقتصر الجهود الإسرائيلية آنذاك على الولايات المتحدة وكندا، فقد غطت تلك الجهود كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية بحثاً عن الطائرات الحربية. إلا أنه بالنسبة للأخيرة، فإن الجهود الإسرائيلية لم تُكَلِّم بالنجاح، حيث كان على دول أمريكا اللاتينية الحصول مسبقاً على موافقة الولايات المتحدة - الدولة المصنعة لتلك الطائرات - قبل بيعها إلى إسرائيل<sup>(٥)</sup>. أما في أوروبا

Kagan, op. cit., pp. 174-175.

(١)

Ibid., p.175.

(٢)

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٢.

Kagan, op. cit., pp. 18 7.

(٤)

Ibid., p. 175,

(٥)

فقد كان الموقف مختلفاً، فرغم تعثر الجهود الإسرائيلية في البداية إلا أن الموقف تغير تماماً بعد ذلك.

وقد بدأت تلك الجهود تطرق أبواب كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية عام ١٩٥٠ للحصول على المقاتلات النفاثة. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن الجهود الإسرائيلية في بريطانيا وصلت إلى طريق مسنود لاعتراض الخارجية البريطانية، رغم التعاون الذي لاقته البعثة الإسرائيلية من المسؤولين عن صناعة الطيران في المملكة المتحدة<sup>(١)</sup>.

ولم يكن حظ الجهود الإسرائيلية في فرنسا - في البداية - بأفضل من بريطانيا. فرغم موافقة وزارة الطيران الفرنسية في شهر يونيو ١٩٥٠ على بيع طائرات «الأوراجون» لإسرائيل، فإن الخارجية الفرنسية عارضت هذه الصفقة، انطلاقاً من سياسة البيان الثلاثي<sup>(٢)</sup>.

وقد زاد ذلك الفشل الابتدائي في أوروبا من قناعة بعض المسؤولين في إسرائيل بأن الدول الأوروبية - وفرنسا بصفة خاصة - غير قادرة على اتخاذ قرار ما دون موافقة الحكومة الأمريكية، إلا أن المسؤولين الإسرائيليين في فرنسا كانوا يرون أنه «بالرغم من أن النفوذ الأمريكي كان حاسماً في وزارة الخارجية الفرنسية، فإن بعض الوزارات الأخرى وخاصة وزارة الدفاع كانت تحارب من أجل سياسة فرنسية مستقلة. وكانت القوات المسلحة الفرنسية تساند وزارة الدفاع (في تلك السياسة)»<sup>(٣)</sup>.

وقد أسفرت رؤية المسؤولين الإسرائيليين في باريس وجهودهم عن تدعيم القوة الضاربة للسلاح الجوي الإسرائيلي بأثنتين وستين طائرة من طراز موسكيتو ذات المحركين، تم توقيع عقد شرائها مع فرنسا في فبراير ١٩٥١<sup>(٤)</sup>. وكان بعض هذه الطائرات مجهزة للقتال الليلي،

Ibid., pp. 170-171.

(١)

Ibid., pp. 165-166.

(٢)

يوضح رفض نول البيان الثلاثي تزويد إسرائيل آنذاك بالطائرات النفاثة - رغم تعاطفها معها - أن حكومات تلك الدول كانت مقتنعة بتفوق إسرائيل العسكري وأنه ليس هناك ما يهددها من الدول العربية، وأن تزويد إسرائيل بعزيد من الطائرات الحديثة قد يشجعها على مزيد من العدوان الذي كانت تمارسه في ذلك الوقت.

Ibid., p. 166.

(٣)

Ibid., pp. 177-178, 180. Gunston, op. cit., p. 54.

(٤) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٢.

والبعض لأغراض الاستطلاع، بينما كان أغلبها مجهزة كمقاتلات قاذفة<sup>(١)</sup>. وجُهزت المقاتلات الليلية من هذه الطائرات فى إسرائيل بالرادار، حيث شكلت أول سرب للمقاتلات الليلية فى السلاح الجوى الإسرائيلى<sup>(٢)</sup>. كما شكلت باقى طائرات الموسكيتو القوة الضاربة الرئيسية لذلك السلاح حتى منتصف الخمسينات<sup>(٣)</sup>.

ولم تقتصر الجهود الإسرائيلية فى أوروبا على فرنسا والمملكة المتحدة، فقد بدأت تلك الجهود فى إيطاليا عام ١٩٥١. حيث عُرض على الإسرائيليين ثلاثون طائرة من طراز «سبيتفير» فضلاً عن عشرين محركاً احتياطياً وكمية من قطع الغيار لهذه الطائرات، كان الإيطاليون يعتزمون بيعها لمصر لولا اعتراض منظمة حلف الأطنطى<sup>(٤)</sup>.

وقد طالت مفاوضات تلك الصفقة رغم الحالة الممتازة للطائرات، نتيجة لاختلاف الجانبين حول الأسعار التى عرضها كل منهم، ويعد العديد من المناقشات تم توقيع عقد بيع هذه الطائرات إلى إسرائيل فى النهاية<sup>(٥)</sup>. وتشير بعض المصادر الغربية إلى أن إسرائيل تسلمت تسع طائرات أخرى من نفس الطراز عام ١٩٤٩ قبل عقد الصفقة الإيطالية<sup>(٦)</sup>.

وفى السويد نجحت الجهود الإسرائيلية فى الحصول على موافقة الحكومة السويدية عام ١٩٥٢ على بيع خمس وعشرين طائرة مقاتلة أخرى من طراز «موستانج» إلى إسرائيل. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن صفقتى طائرات الموستانج الأمريكية والسويدية قد أثارتا ضيق الجيش والبحرية الإسرائيلية اللذين كانا يشكوان من حالة عتادهما، وأتت القيادة الإسرائيلية بالتحيز إلى القوة الجوية، حيث كانت الصفقة السويدية تؤثر على الاعتمادات المخصصة للدفاع بشكل عام<sup>(٧)</sup>. ومن ثم، تم الاتفاق على بيع طائرات صفقة الموستانج الأمريكية الأخيرة غير المسلحة،

Gunston, op. cit., p.54

(١)

Idem.

(٢)

Rubinstein and Goldman, op. cit., p.66.

(٣)

Kagan, op. cit., pp. 185-186.

(٤)

Ibid., p. 187.

(٥)

Gunston, op. cit., p.40.-

(٦)

يحتمل أن تكون الطائرات التسع من بقايا الصفقة التشيكية التى بدأ تسليمها فى خريف ١٩٤٨.

Kagan, op. cit., p.188.

(٧)

حتى يمكن الحصول على المستأنج السويدية كاملة التسليح والتجهيز والتي كانت تتمتع بحالة فنية ممتازة<sup>(١)</sup>. وسرعان ما أبرمت الصفقة مع الحكومة السويدية، وقام الطيارون السويديون بنقل هذه الطائرات جواً إلى إسرائيل<sup>(٢)</sup>.

ورغم الزيادة الكبيرة التي طرأت على القوة الجوية الإسرائيلية بواسطة الصفقات السابقة، فلم تكن الزيادة العددية هي الهدف الوحيد لتطوير القوة الجوية الإسرائيلية، بل كانت الكفاءة النوعية مطلباً أساسياً أيضاً في تطوير تلك القوة<sup>(٣)</sup>. ويضيف «كاجان»، «أن الحصول على النفاثات أصبح ضرورة، ليس فقط من ناحية القوة العسكرية، وإنما أيضاً من أجل الهيبة في الحرب النفسية التي كنا مضطرين إلى شنها»<sup>(٤)</sup>.

ونظراً لفشل إسرائيل في الحصول على المقاتلات النفاثة من بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٥٠ - خاصة بعد اندلاع الحرب الكورية وحاجة الولايات المتحدة إلى كل إنتاجها من تلك الطائرات لمواجهة متطلبات تلك الحرب - فقد اتجهت الجهود السياسية الإسرائيلية مرة أخرى إلى فرنسا من أجل الحصول على طائرات «الأوراجون»<sup>(٥)</sup>. ورغم تحفظ قدامى ضباط القوة الجوية الإسرائيلية من خريجي المدرسة البريطانية، الذين كانوا يتشككون في قدرة الطائرات الفرنسية التي لم يتم اختبارها<sup>(٦)</sup>، ويولون ثقتهم للطائرات البريطانية والأمريكية التي تمت تجربتها في الحرب الكورية، فقد تغلبت الاعتبارات السياسية في نهاية الأمر<sup>(٧)</sup>. إلا أنه بالرغم من الوعود التي أعطيت للإسرائيليين من بعض الشخصيات السياسية الفرنسية، فقد اعترضت الحكومة الفرنسية في يوليو ١٩٥٢ على بيع طائرات «الأوراجون» لإسرائيل<sup>(٨)</sup>.

Idem. (١)

Ibid., p. 189. (٢)

Ibid., p. 190. (٣)

Idem. (٤)

Ibid., p.192. - Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, The Secretary of Defence to the Secretary of State, top secret letter, 19.4.1952, p. 915. (٥)

(٦) بدأ إنتاج الأوراجون عام ١٩٥١ ولم تُختبر في العمليات الحقيقية قبل حرب ١٩٥٦ في سيناء.

Kagan, op. cit., p. 191. (٧)

Idem. (٨)

ويشير «كاجان» إلى أن «فرنسا وضعت المسألة أمام اللجنة الثلاثية للشرق الأوسط»<sup>(١)</sup>، حيث رفضت بريطانيا بشدة السماح لإسرائيل بالحصول على طائرات فرنسية<sup>(٢)</sup>. والأرجح أن الرفض البريطاني - إن صحت رواية «كاجان» - يعود إلى قناعة كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالتفوق العسكري الإسرائيلي من ناحية، ورغبة الحكومتين البريطانية والأمريكية في عدم إفساد الجهود التي كانت تبذلونها للاتفاق مع الحكومة المصرية حول قاعدة قناة السويس ومشاركة مصر في حلف الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

### ٣- نظرة القيادتين السياسية والعسكرية إلى دور وأسبقيات القوة الجوية وأثرها على تطور تلك القوة :

عندما بدأت مرحلة إعادة تنظيم القوات المسلحة الإسرائيلية وتطويرها بعد الهدنة، كان متوقفاً أن تلقى القوة الجوية الإسرائيلية حظها من العناية على ضوء إنجازاتها في تلك الحرب، رغم بناء تلك القوة تحت نيران القتال. إلا أن القيادة السياسية - التي ساندت بناء تلك القوة ورعتها طوال الحرب - سرعان ما تخلت عن مساندتها السابقة لعملية تطوير تلك القوة، في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي واجهتها إسرائيل بعد الحرب، والفهم الخاطئ لدور القوة الجوية في الصراع المسلح وأسبقيتها بالنسبة لأفرع القوات المسلحة الأخرى. ولم يكن مصادفة أن اثنين من القادة الثلاثة الذين تولوا قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي خلال سنواته الخمس الأولى بعد الحرب، كانا من رجال القوات البرية، ويفتقران إلى الخبرة اللازمة في مجال القوة الجوية، رغم إنجازاتهما في المجالات الأخرى<sup>(٣)</sup>.

وكان أول من واجه موقف القيادتين السياسية والعسكرية بعد الحرب هو الجنرال «أهرون ريميز» قائد السلاح الجوي الإسرائيلي في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>، والذي شعر بأن نوعية الطائرات

(١) اللجنة الثلاثية للشرق الأوسط هي اللجنة التي تشكلت من ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لبحث وتنسيق مبيعات الأسلحة من تلك الدول إلى الشرق الأوسط بعد الإعلان الثلاثي.

Ibid., p. 192.

(٢)

(٣) بن بورا ودان، يوري، الميراج في مواجهة الميج، تعريب الهيئة العامة للاستعلامات، قسم ١، (القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٦٧)، ص ٥١-٥٢.

(٤) أهرون ريميز ضابط طيار من خريجي المدرسة البريطانية، خدم في القوات الجوية الملكية الكندية خلال الحرب العالمية الثانية، وكان رئيساً لأركان السلاح الجوي الإسرائيلي فقائداً له خلال حرب ١٩٤٨، وهو أول قادة هذا السلاح الذين تميزوا بالفهم الصحيح لدور القوة الجوية في الصراع المسلح.

التي توفرت للقوة الجوية خلال الحرب أصبحت غير ملائمة، بعد أن شهدت طائرات «مسرشميت» نسبة عالية من الحوادث، ولم يبق بحلول عام ١٩٥٠ سوى خمس وعشرين طائرة، كما أن طائرات سبيتفير بالرغم من حالتها الجيدة، لم تكن ملائمة بالمقاييس العالمية في عصر النفاثات<sup>(١)</sup>.

وقد اصطدم «ريمين» الذي حاول بشدة تحديث القوة الجوية الإسرائيلية - بمشككتي تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتحديث تلك القوة، والفهم الخاطيء من قبل رئاسة الأركان العامة لأسبقية ودور القوة الجوية في حروب المستقبل، وتخلي القيادة السياسية عن مسانده في هذا الخلاف.

ويفسر كل من «بن بورا» و«يورى دان» موقف القيادة السياسية من هاتين المشككتين، بأن كلاً من «بن جوريون» ووزراء ماليته ابتداءً من «كابلان» إلى «ليفى أشكول» - الذين شبوا وعاشوا في الاتحاد السوفيتي - كانوا ينظرون إلى الطيران على أنه مجرد هراء<sup>(٢)</sup>. أما كل من «مورى روبنشتاين» و«ريتشارد جولدمان» فقد أشارا إلى أن «بن جوريون» لم يكن يرى أن هناك حاجة إلى قوة جوية قوية، ويفضل إعطاء الأسبقية في الإنفاق للقوات البرية ونظام الكيبوتز، حيث كان يرى أن تلك المستعمرات هي التي صدت هجوم القوات العربية عام ١٩٤٨، وأن القوات البرية الإسرائيلية هي التي طردت تلك القوات من إسرائيل<sup>(٣)</sup>.

إلا أن الأقوال السابقة تتعارض تماماً مع تصريحات «بن جوريون»، والتي أشار إليها «بن بورا» و«يورى دان» نفسها. فمع بداية عام ١٩٤٩ - بعد انتهاء الحرب - أشاد «بن جوريون» بجهود القوة الجوية الإسرائيلية في تلك الحرب بقوله:

«إذا كان دولة إسرائيل موجودة اليوم، وإذا كانت حدودها تمتد من دان إلى إيلات، فهو يرجع إلى جانب كبير إلى السلاح الجوى الإسرائيلي. فلم نكن نستطيع بكل تأكيد أن نصد الغزو العربى ونحرر النقب بدون تفوقنا الجوى»<sup>(٤)</sup>.

وهذا القول من «بن جوريون»، بالإضافة إلى جهوده السابقة فى تدعيم القوة الجوية

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 64.

(١)

Ibid., p. 65

(٢) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٩ - ٤٠.

Rubinstein and Golman op. cit., p. 65 .

(٣) بن بورا، دان، المرجع المشار إليه ص ٥١.

(٤) بن لورا، دان، المرجع المشار إليه، ص ٤٨.

الإسرائيلية توضح - نون شك - أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع كان متفهما تماما لأهمية القوة الجوية وأثرها في الصراع المسلح، على عكس ماجاء في الأقوال المشار إليها لأولئك الكتاب.

وإذا كان الأمر كذلك، فلم إذن كان الخلاف حول دعم القوة الجوية الإسرائيلية وتحديثها في ذلك الوقت، وتخلي القيادة السياسية عن مساندة جهود قائد السلاح الجوي الإسرائيلي في هذا الشأن؟ وهما أمران تجمع عليهما المصادر الإسرائيلية.

وطبقا لرواية «عيزرا وايزمان» أحد قادة السلاح الجوي الإسرائيلي ووزير الدفاع فيما بعد - فإن الخلاف المشار إليه تفجر على أثر مطالبة «ريميز» بدرجة معينة من الاستقلال للسلاح الجوي، وإعطاء ذلك السلاح أسبقية في الاعتمادات المالية بما يسمح له بالحصول على أعداد كبيرة من الطائرات الحديثة، لمواجهة الدور المنتظر للقوة الجوية الإسرائيلية في الحرب مستقبلا<sup>(١)</sup>، وهو ما رفضته رئاسة الأركان العامة، واعتبرت قائد السلاح الجوي ومعاونيه من الحالمين وأن عليهم أن يزيلوا ذلك الهراء من رؤسهم<sup>(٢)</sup>.

فلم يكن رئيس الأركان العامة يرى في القوة الجوية - في ظل الظروف القائمة آنذاك، ونوع المعارك التي خاضتها القوات الإسرائيلية أو التي يمكن أن تخوضها مستقبلا - أكثر من مدفعية بعيدة المدى، لا تزيد مرتبتها كثيرا عن مستوى اللواء الذي يتبع الأركان العامة ويأتمر بأوامرها<sup>(٣)</sup>. بل إن رئيس الأركان كان يتساءل: لماذا يكون الطيار مختلفا عن رجل المدفعية وسائق الدبابة، ولماذا يجب أن يكون له مستوى مختلف من المعيشة، ويتمتع بطعام وملبس أحسن، ويقيم في ثكنات أفضل<sup>(٤)</sup>.

Weizman, op. cit., p. 104.

(١)

Idem.

(٢)

Idem.

(٣)

Idem.

(٤)

هذا الموقف من رئاسة الأركان الإسرائيلية آنذاك - التي لا تفرق بين الطيار وسائق الدبابة - يعكس المحنة التي تمر بها أى قوة جوية تتبع لقيادة برية غير متفهمة لطبيعية عمل القوة الجوية الحديثة في عصر النفاثات ومتطلباتها. وكان على القوة الجوية المصرية أن تمر بنفس المحنة لولا جهود البعثة البريطانية التي حققت لتلك القوة قدرا من الاستقلال منذ عام ١٩٤٦، وخاصة بالنسبة للميزانية مما يسمح بتدبير الاعتمادات اللازمة لتحديث تلك القوة لولا الضغوط البريطانية والأمريكية التي تعرضت لها مصر وسبق الإشارة إليها.

وإزاء استحقاق الخلاف بين قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي ورئاسة الأركان العامة نتيجة لعدم الاستجابة لمطالب الأولى، وفهم الأخيرة الخاطيء، لطبيعة عمل القوة الجوية الحديثة ومتطلباتها، فقد اضطر «بن جوريون» للتدخل في الأمر، وتشكيل لجنة لدراسة السلاح الجوي<sup>(١)</sup>، ورغم أن توصيات اللجنة كانت قريبة من مطالب «ريميز»، إلا أن الأخير اضطر إلى الاستقالة في نهاية الأمر<sup>(٢)</sup>. حيث تحول الموضوع - علي قول «ريميز» - إلى جدل شخصي، فقد «فسر كل اقتراح مثل إقامة مساكن لعائلات الطيارين بالقرب من القواعد الجوية، أو وضع قائمة (أقدمية) خاصة بالطواقم (الأطقم) الجوية، بأننى أسعى لإقامة جيش مستقل<sup>(٣)</sup>». كما شعر «ريميز» - بعد سنتين من الإلحاح والمناشدة غير المثمرة - أنه لن يستطيع تغيير موقف رئيس الوزراء ووزير الدفاع من زيادة تدعيم القوة الجوية الإسرائيلية<sup>(٤)</sup>.

ولم يكن أمام قائد السلاح الجوي الإسرائيلي في نهاية عام ١٩٥٠ سوى تقديم استقالته، ليقنع كلاً من القيادتين السياسية والعسكرية أنه لا يستطيع أن يقوم بوظيفته في ظل الميزانية والصلاحيات المحدودة المتاحة له، حيث كان يرى أن دور القوة الجوية الإسرائيلية يجب أن يكون أكبر من مجرد تقديم المعاونة للقوات البرية<sup>(٥)</sup>.

ولا يمكن فهم عدم مساندة «بن جوريون» آنذاك لطموحات التحديث والتطور للقوة الجوية الإسرائيلية - والتي كان يلح عليها قائد سلاحه الجوي - إلا لو عرفنا أن الموقف الاقتصادي الإسرائيلي كان غاية في السوء بعد الحرب التي امتدت طوال عام ١٩٤٨<sup>(٦)</sup>. وهو الموقف الذي كان من أسباب تخلى الحكومة الإسرائيلية عن سياسة عدم الانحياز بين المعسكرين الشرقي والغربي واتجاهها لمساندة السياسة الأمريكية حتى لا تخسر الدعم المالى والاقتصادي الذي

Weizman, op. cit., p. 105.

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٩ - ٤٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 65.

(٤)

Idem.

(٥)

(٦) لمعرفة تفاصيل الموقف الاقتصادي الإسرائيلي المتدهور منذ عام ١٩٤٩، حتى عام ١٩٥٢ والمعونات الأمريكية التي حصلت عليها

لمحاولة علاج ذلك الموقف، انظر:

Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, Memorandum by the Acting Secretary of State to the President, secret, 30.6.1952, op. cit., pp. 953 - 599.

تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة، سواء من الجماعات اليهودية أو الحكومة الأمريكية نفسها. حيث كان على الحكومة الإسرائيلية أن توفر الملجأ وفرص العمل لآلاف المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل، فضلاً عن إصرار تلك الحكومة على استمرار تدفق المهاجرين إليها بأعداد كبيرة<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن « بن جوريون » - فى ظل التفوق العسكرى الإسرائيلى العام والموقف الاقتصادى السئ - قنع بالتفوق الجوى الذى حققته إسرائيل فى المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨، واكتفى بمحاولة الحفاظ على ذلك التفوق بتدعيم القوة الجوية الإسرائيلية بالقدر الذى سبق تناوله عند استعراض جهود تسليح هذه القوة بعد الحرب. ومن هنا جاء موقف رئيس الوزراء فى عدم مساندة مطالب «ريميز» الطموحة لتحديث القوة الجوية، والتي كانت ستُحتمل الميزانية الإسرائيلية المرهقة مزيداً من الأعباء المالية الإضافية، خاصة وأن دول الإعلان الثلاثى كانت تحافظ من ناحيتها على إبقاء القوة العربية دون المستوى الذى يشكل خطورة على إسرائيل.

كما يبدو أن «بن جوريون» - رغم تقديره لأهمية دور القوة الجوية - لم يكن مستعداً لإعطاء تلك القوة أسبقية عن القوات البرية التى كان مقتنعاً بأهميتها هى لأخرى. إلا أنه حاول الموازنة بين مطالب السلاح الجوى واحتياجات القوات الإسرائيلية الأخرى. أما درجة الاستقلال التى كان يطالب بها قائد السلاح الجوى، فيبدو من روايتى كل من «ريميز» و «وايزمان» أن بن جوريون - رغم قدرته على حسم هذه المسألة بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع فى نفس الوقت - فإنه تركها لتقدير هيئة الأركان العامة.

وهكذا قُدر «لريميز» ألا ينجح فى تحقيق أهدافه فى تحديث القوة الجوية الإسرائيلية وإدخالها عصر النفاثات. فكان كل ما حصلت عليه تلك القوة فى عهده بعد الحرب هو مزيد من طائرات التدريب وعدد قليل من طائرات «الموستانج» من كندا والولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>. كما تم فى عهده أيضاً إنشاء مدرسة الطيران والمدرسة الفنية، مما سمح بإجراء تدريب الطيران والتدريب الفنى فى إسرائيل بعد أن كان يجرى خارج البلاد. وكانت مجالات التدريب المختلفة هى الإنجاز الحقيقى لتطوير القوة الجوية الإسرائيلية خلال السنتين الأوليين، بعد الحرب

Idem.

(١)

Kagan, op. cit., pp. 167, 174 - 175.

(٢)

(١٩٤٩ - ١٩٥٠)<sup>(١)</sup>. وبالرغم من عدم تمكن ريميز من تحقيق طموحاته في تحديث تلك القوة خلال فترة قيادته، فإنه يمكن القول، إنه تمكن من إرساء قواعد تلك القوة رغم كل الصعوبات التي واجهته.

ولما كان كبار ضباط قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي يؤيدون سياسة «ريميز» السابقة ويشاركونه طموحاته تجاه تحديث وتطوير القوة الجوية الإسرائيلية<sup>(٢)</sup>، فقد أدى الخلاف مع القيادة الإسرائيلية، حول هذه السياسة - ليس إلى استقالة الجنرال «ريميز» فحسب - وإنما أيضا إلى تعيين خليفة له من خارج السلاح الجوي الإسرائيلي، هو «شلومو شامير» والذي كان يُنظر إليه على أنه رجل المهام الصعبة<sup>(٣)</sup>. ولم يلق تعيين «شامير» - بطبيعة الحال - ترحيبا في السلاح الجوي، وقدم بعض القادة الأكفاء منه استقالاتهم. وقد تمت الموافقة على جميع هذه الاستقالات باستثناء استقالة «دان تولكوفسكي» الذي رأى القائد الجديد أن يستبقه في الخدمة<sup>(٤)</sup>.

ولم تستمر قيادة «شامير» سوى ثمانية أشهر، أُضطر فيها إلى تولى مسؤولية أفرع قيادة السلاح الجوي التي استقال قاداتها، بالإضافة الى مسؤولية قيادة السلاح نفسه واعتبر القائد الجديد أن مهمته الرئيسية هي إعادة تنظيم تلك القيادة، فعمل على تجميعها في مدينة الرملة بعد أن كانت أفرعها مبعثرة في عدة أماكن في يافا.

وفي عهد شامير أُضيف جناح جديد إلى القوة الجوية الإسرائيلية، وضُمت إليها وحدات الدفاع الجوي، كما أُدخلت عدة تحسينات على القواعد الجوية وأنشئ العديد من الممرات<sup>(٥)</sup>.

إلا أنه يمكن القول، إن أكبر انجازات تطوير القوة الجوية الإسرائيلية في عهد ذلك القائد كانت في مجال مشتروات الطائرات، حيث تمت في عهده صفقة «الموسيكنتو» مع فرنسا، كما

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٧ - ٣٨.

Weizman, op. cit., p. 105.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٠ - ٤١.

(٤) نفس المرجع، ص ٤١.

دان تولكوفسكي أحد القادة الإسرائيلية الذين تخرجوا من المدرسة البريطانية وخدم في قواتها الجوية خلال الحرب العالمية الثانية،

وكان يتمتع - كريميز - برؤية واضحة وفهم سليم لور القوة الجوية الحديثة وطبيعة عملها في الصراع المسلح.

(٥) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤١ - ٠ - بن بورا ودان، المرجع المشار إليه، ص ٥٢.

بدأت المفاوضات الناجحة مع كل من إيطاليا والولايات المتحدة، والتي انتهت في عهد خليفته بصفتي المقاتلات من طرازى «سبيتفير وموستانج»، التي سبقت الإشارة إليهما<sup>(١)</sup>.

وفي عهد شامير قامت القوة الجوية الإسرائيلية بأولى مهامها القتالية بعد حرب ١٩٤٨، تطبيقاً لاستراتيجية الردع التي قررتها الحكومة الإسرائيلية تجاه العرب حيث قامت ثمانى طائرات طرازى «سبيتفير وموستانج» بمهاجمة قرية الحمة السورية، رداً على اشتباك القوات السورية<sup>(٢)</sup>، مع قوة إسرائيلية حاولت اقتحام المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية - الإسرائيلية<sup>(٣)</sup>.

وعلى أثر مرض شامير فى أغسطس ١٩٥١ - نتيجة للإرهاق الشديد فى العمل - اقترح رئيس الأركان العامة تعيين «حاييم لاسكوف» - أحد القادة البريين - خلفاً له بصفة مؤقتة، إلا أنه بعد بضعة أسابيع، تم تثبيت القائد الجديد فى منصبه<sup>(٤)</sup>.

وقد فوجيء «لاسكوف» - الذى كان يشغل رئيس شعبه التدريب فى هيئة الأركان العامة - بذلك التعيين. وفى لقائه مع «بن جوريون»، حاول «لاسكوف» مراجعة رئيس الوزراء الإسرائيلى فى هذا الاختيار، ومُبدياً تشككه فى صحة ذلك القرار، نظراً لافتقاره (أى لاسكوف) لآية خبرة سابقة بالقوة الجوية، إلا أن «بن جوريون» أصر على قراره، ورد على تشكك «لاسكوف» بأنه أيضاً (أى بن جوريون) لم يكن قبل ذلك رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع<sup>(٥)</sup>.

وقبل أن يتولى «لاسكوف» منصبه الجديد طلب إعادة «دان تولكوفسكى» إلى الخدمة وتعيينه رئيساً لأركان السلاح الجوى، وكان الأخير قد اعتزل الخدمة إلى وظيفة مدنية قبل بضعة أسابيع من تعيين «لاسكوف» قائداً للسلاح الجوى<sup>(٦)</sup>.

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤١ - ٤٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١.

(٣) تحاول المصادر الإسرائيلية إلغاء تبعة اشتباك الحمة على عاتق القوات السورية، على أساس أن القوة الإسرائيلية التى اشتبكت معها القوات السورية كانت مجرد أفراد من الشرطة لها حق دخول المنطقة وليست قوة عسكرية. - نفس المرجع، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٢.

(٥) نفس المرجع، ص ٤٢ - ٤٤.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٤.

ويوضح تقرير القائد الجديد - بعد أقل من شهر من توليه منصبه - أنه بالرغم من أعمال التطوير التي تمت في عهد سلفيه، فإن السلاح الجوي الإسرائيلي كان يعاني من أوجه قصور عديدة، فبالنسبة للقيادة كان هناك نقص كبير في القادة وضباط الأركان، كما كان العديد من الضباط غير قادرين على القيام بأعمال الأركان بشكل صحيح<sup>(١)</sup>.

وحول الوضع في الوحدات الجوية، أوضح التقرير المشار إليه أن هناك قصوراً كبيراً في الإدارة والانضباط، فضلاً عن انخفاض الروح المعنوية والمستوى المهني، كما كانت حالة الاستعداد والقدرة القتالية للوحدات الجوية منخفضة<sup>(٢)</sup>. أما الطيارون، فرغم أنهم كانوا قادرين على قيادة طائراتهم، فإن قليلاً منهم فقط كانوا قادرين على استخدامها في القتال<sup>(٣)</sup>. وبالنسبة لمستوى الصلاحية الفنية وحالة المواصلات ومخزونات الذخائر والوقود، يشير نفس التقرير إلى أن بعض الطائرات كانت في حالة سيئة لسوء الصيانة، كما كان العديد من الطائرات تفتقر إلى قطع الغيار<sup>(٤)</sup>.

ولم تكن المواصلات مع القواعد الحيوية أحسن حالاً من طائراتها، فالمواصلات الخطية كانت سيئة، وتعدد انقطاع الاتصال بين قيادة السلاح الجوي وبعض القواعد الجوية<sup>(٥)</sup>. أما مخزون الذخائر فكان يفتقر إلى القذائف والقنابل الحارقة<sup>(٦)</sup>. كما كان هناك نقص في مخزونات الوقود، التي لم تكن تكفي لأكثر من خمسة عشر يوماً من العمليات<sup>(٧)</sup>.

وقد ركز لاسكوف جهوده على نواحي التدريب، بحكم خبرته السابقة في هذا المجال، وطبقاً لرواية «بن بورا» و«يوري دان»، فإنه كان له الفضل في إعطاء السلاح الجوي الإسرائيلي شبكة قوية من المدارس ومراكز التدريب والبرامج الدراسية المتعلقة بشئون

(١) نفس المرجع، ص ٤٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

(٧) نفس المرجع، نفس المكان.

الطيران، فضلا عن التعليم المهني الذي وفره للأطقم الجوية والأرضية ونُظم التدريب التي وُضعت هم<sup>(١)</sup>.

وقد سمحت الاعتمادات المالية التي خُصصت للسلاح الجوي في عهد لاسكوف - والتي كانت تزيد قليلا عما خصص لذلك السلاح في عهد «ريميز» - بعقد صفقة «الموستانج» السويدية واستكمال صفقة المقاتلات الإيطالية من طراز «سبيتفير»، والتي بدأت مفاوضاتها في عهد سلفه<sup>(٢)</sup>. كما بدأت في عهده المفاوضات الناجحة مع الحكومة البريطانية خريف ١٩٥٢ والتي انتهت بتزويد إسرائيل بأربع عشرة طائرة نفاثة من طراز «متيوز» في عهد خليفته «تولكوفسكي»<sup>(٣)</sup>.

ورغم أن «لاسكوف» كان من ضباط القوات البرية، إلا أنه كان متفهما لطبيعية العلاقة بين قيادة السلاح الجوي وهيئة الأركان العامة. ومن ثم، كان لا يوافق على تدخل ضباط تلك الهيئة في عمل قيادة السلاح الجوي. واصطدم عدة مرات مع هؤلاء الضباط، نتيجة فهمهم الخاطيء لطبيعية أعمال السيطرة التي يمكن أن تمارسها هيئة الأركان العامة على السلاح الجوي<sup>(٤)</sup>. فقد كانت الأخيرة لا تكتفى بتخصيص المهام للسلاح الجوي بل تحاول أيضا التدخل في تحديد أسلوب تنفيذها، والذي يعتبر من صميم عمل قيادة السلاح الجوي<sup>(٥)</sup>.

إلا أن الخلاف والجدل حول علاقة السلاح الجوي بهيئة الأركان العامة، ودور القوة الجوية في الحرب مستقبلا، لم ينقطع طوال عهد «لاسكوف» الذي استمر قرابة السنتين، بل كان الجدل مع الأخير أشد حدة عما كان عليه في عهد «ريميز». الأمر الذي جعل «لاسكوف» يطلب من «بن جوريون» في يونيو ١٩٥٣ إعفائه من منصبه والتوصية بتعيين «تولكوفسكي» خلفا له<sup>(٦)</sup>.

(١) بن بورا ودان، المرجع المشار إليه، ص ٥٣.

(٢) Rubinstein and Goldman, op. cit. p. 65. - Kagaun, op. cit. pp. 187 - 189.

لم تظهر المصادر الإسرائيلية والغربية أية بيانات رقمية عن الاعتمادات المالية للسلاح الجوي خاصة مع عدم وجود ميزانية منفصلة لذلك السلاح، وكل ما توفر من بيانات عبارة عن مؤشرات نقص أو زيادة هذه الاعتمادات.

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٧.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٥ - ٤٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٧.

وبذهاب «لاسكوف» وتعيين «دان تولكوفسكى» قائداً لل سلاح الجوى الإسرائيلى بدأت مرحلة التطوير الشاملة لذلك السلاح، والتي واكبت السنوات الأولى لعهد الثورة المصرية.

ويعكس التقرير السنوى للملحق الجوى البريطانى فى إسرائيل موقف وحالة القوة الجوية الإسرائيلى عام ١٩٥٢، والتي تعبر عن محصلة السياستين الإسرائيلى والغربية تجاه تلك القوة . حيث يشير التقرير إلى أنه خلال ذلك العام «لم يكن هناك تغير يذكر فى موقف الحكومة (الإسرائيلى الذى سبقت الإشارة إليه) من القوة الجوية، وكذلك كان الأمر بالنسبة لسياسة رئاسة الأركان الإسرائيلى تجاه القوة واستمرت تلك الرئاسة .تنظر إلى السلاح الجوى كمدفعية بعيدة المدى أكثر منه قوة جوية مستقلة»<sup>(١)</sup>.

كما يوضح التقرير استمرار رئاسة الأركان فى السيطرة على الشؤون المالية السلاح الجوى، وبقاء اعتمادات القوة الجوية غير معلومة لدمجها فى اعتمادات الجيش الإسرائيلى<sup>(٢)</sup>.

وقدر الملحق الجوى البريطانى القوة البشرية فى السلاح الجوى الإسرائيلى عام ١٩٥٢ بخمسة آلاف فرد منها ثلاثة آلاف للقوات الجوية وألفان للمدفعية المضادة للطائرات والرادار ومعدات الإشارة، هذا بالإضافة إلى أفراد الجيش الذين يخدمون القوة الجوية فى الجوانب المشتركة كالتعيينات والمهمات والرصف (الطرق) والتدريب العسكرى... إلخ<sup>(٣)</sup>. أما بالنسبة لطاقة تخريج الطيارين فى كل دورة، فيشير الملحق الجوى البريطانى فى تقريره إلى أنها تزايدت خلال الفترة من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٢، حيث بلغت فى الدورة الأخيرة اثنين وستين طياراً<sup>(٤)</sup>.

ويوضح نفس التقرير أن عد الطائرات الإسرائيلى بلغ آنذاك ٤١٦ طائرة موزعة - تبعا لطرزاتها - كما يلى<sup>(٥)</sup>:

٦٤ سبتمبر (مقاتلة، بالإضافة إلى ١٨ أخرى غير صالحة للطيران يحتمل استخدامها كقطع غيار).

(١) F O 371 / 104809, Annex 1 to Despatch No. 1/53 by H.M. Air Attache (Tel Aviv), 9.2.1953 p. 1.

Idem. (٢)

Ibid., p. 2. (٣)

Ibid. p., 6. (٤)

Ibid. , pp. 4 - 5 . (٥)

- ٢٩ موستانج (مقاتلة، منها ٤ تم وصولها من الصفقة السويدية).
- ٦٠ موسكيتو (٢ تدريب، ٥٠ قاذفات خفيفة، ٤ مقاتلات ليلية، ٤ استطلاع)<sup>(١)</sup>.
- ٢ بي - ١٧ (قاذفات متوسطة).
- ٢ كونستليشن (نقل ثقيل، تعمل مع شركة العال فى مجال النقل الجوى المدنى).
- ٧ كوماندو (نقل متوسط، تعمل مع شركة العال فى مجال النقل الجوى المدنى).
- ١٤ داكوتا (نقل).
- ١٠ رايبند (نقل).
- ٦ أنسون (نقل).
- ١٥ كونصول (نقل).
- ٢ بونانزا (مواصلات).
- ٥ نورسمان (مواصلات).
- ٦٨ هارفارد (تدريب متقدم ، يمكن استخدامها كمقاتلات قاذفة).
- ٢٩ بيبركب (تدريب ابتدائى ومواصلات).
- ٤١ فوكر ١١ (تدريب ابتدائى).
- ٢ كاتلينا (استطلاع بحرى - برمائية).
- ٢ هَلر ٣٦ (هليكوبتر).
- كما يشير تقرير الملحق الجوى البريطانى إلى أن القوة السابقة كانت تشتمل على (٢):
- ١٠٢ مقاتلة.
- ٤ مقاتلة ليلية.

(١) يشير زئيف إلى أن إسرائيل تسلمت من فرنسا ٦٢ موسكيتو . - شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٢.

Ibid., p. 4.

(٢)

٣ قاذفات متوسطة.

٥٠ قاذفة خفيفة.

٤ طائرات استطلاع.

هذا فضلا عن طائرات النقل والمواصلات والتدريب والهليكوبتر. إلا أن التقرير سالف الذكر يشير إلى أن تشكيلات الخط الأول من المقاتلات، لم تكن تزيد عن أربعة أسراب، منها اثنان مجهزةان بأربع وعشرين طائرة سبيتيفير، وآخران مجهزةان بنفس العدد من طائرات المستانج<sup>(١)</sup>. أما القاذفات فكانت مشكلة من سربين، أحدهما مجهزة بثلاث طائرات بي - ١٧ والآخر مجهزة بسبع عشرة طائرة موسكيتو<sup>(٢)</sup>.

وقد فسر الملحق الجوي البريطاني الفرق الكبير بين ما تملكه إسرائيل من طائرات وما كان موجودا منها في تشكيلات الخط الأول آنذاك بأحد أو بعض الاحتمالات الآتية<sup>(٣)</sup>:

(١) عدم توفر الأعداد الكافية من الأطقم الجوية في ذلك الوقت.

(٢) اتجاه إسرائيل إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من الطائرات.

(٣) شراء أعداد زائدة من الطائرات المتماثلة الطراز لاستخدام بعضها كقطع غيار.

وهذا التفسير الذي ذهب إليه الملحق البريطاني، يتمشى مع ما جاء في المصادر الإسرائيلية نفسها. فقد أشارت تلك المصادر إلى العجز الكبير في الأطقم الطائرة بعد عودة المتطوعين الأجانب إلى أوطانهم ابتداءً من عام ١٩٤٩، حيث لم يبق منهم آنذاك إلا من كان يعمل في وظائف التدريس أو هيئة القيادة<sup>(٤)</sup>. كما أن صفقة «الموستانج» الأولى من الولايات المتحدة وكذا صفقة «الموسكيتو» اشتملتا على عدد من الطائرات لاستخدامها كقطع غيار للطائرات الأخرى المتوفرة من هذين الطرازين<sup>(٥)</sup>.

Ibid., pp. 2 - 3.

(١)

Idem.

(٢)

Ibid., p. 6.

(٣)

(٤) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٧ - ٣٩.

Kagan, op. cit., p. 175.

(٥) نفس المرجع، ص ٤٢ - .

F.O. 371 / 104809. Annex I to Despatch No. 1/53, 9.2. 1953, op. cit., p.6.

وفى ظل نظام الخدمة العسكرية الذى أخذت به إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ - والذى يعتمد على قوة عاملة محدودة تستند إلى قوة أكبر من الاحتياط الذى يُستدعى عند الضرورة - كان طبيعياً أن تكون تشكيلات الخط الأول من الطائرات أقل عدداً من الاحتياط الذى يتم تعبئته عند الحاجة. ومن ثم، فقد كان من الضروري طبقاً لنظام الخدمة فى السلاح الجوى الإسرائيلى آنذاك - والذى يخدم فيه المرشحون للعمل كطيارين لمدة سنتين ونصف يخرج بعدها الطيار للاحتياط مالم يرغب فى تجديد خدمته مرة أخرى<sup>(١)</sup> - أن تحتفظ قيادة السلاح الجوى الإسرائيلى بعدد كبير من الطائرات كاحتياط تعمل عليه الأطقم الطائرة والفنية الاحتياطية عند تعبئتها<sup>(٢)</sup>. وطبقاً لما جاء فى تقرير الملحق الجوى البريطانى فإن قوة احتياط السلاح الجوى الإسرائيلى - التى كانت تتراوح فى البداية ما بين عشرة آلاف واثنى عشر ألف فرد - انخفضت عام ١٩٥٢ إلى ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف فرد<sup>(٣)</sup>.

أما عن صلاحية الطائرات، فيشير التقرير السابق إلى أن مستوى تلك الصلاحية كان جيداً جداً، نتيجة الاعتماد على الأعداد الزائدة من الطائرات المتماثلة للحصول على قطع الغيار، خاصة تلك التى توقف إنتاجها<sup>(٤)</sup>.

وبالنسبة لتجهيز مسرح العمليات، يشير نفس التقرير إلى أن القوة الجوية الإسرائيلية كانت تعمل آنذاك من ثمانى قواعد جوية ومطارات هى، «رامات دافيد»، «كفارسيركين»، «عكير»، «كستينا»، «الرملة»، «صرفند»، «حيفا»، «بير سيع»، كما كان يجرى عام ١٩٥٢ إنشاء مطار جديد شمال هرتسليا (ريشبونا) يصلح للقاذفات المتوسطة<sup>(٥)</sup>. أما شبكات الرادار فيشير التقرير إلى وجود ما بين أربع وسبع وحدات موزعة فى إسرائيل<sup>(٦)</sup>.

وهكذا نرى كيف عملت سياسة التوازن فى العلاقات الخارجية الإسرائيلية بين الشرق والغرب، وقصور الاعتمادات المالية التى خصصت للقوة الجوية الإسرائيلية فى سنواتها الأولى

Weizman, op. cit., p. 133.

(١)

(٢) كانت الأطقم الطائرة والفنية والمجنون يستدعون فترة كل سنة للتدريب كل فى تخصصه.

F.O. 371 - 104809, Annex I to Despatch No. 1:53, 9.2.1953, op. cit., p. 2.

(٣)

Ibid., p. 6.

(٤)

Ibid., pp. 4 - 6.

(٥)

Ibid., p. 6.

(٦)

بعد الحرب، بالإضافة إلى الخلاف حول دور القوة الجوية وأسبقيتها على تأخير تحديث تلك القوة وتعطيل دخولها عصر النفاثات في سنواتها الأولى.

وحتى حين بدأت السياسة الإسرائيلية فى الانحياز إلى الغرب، كانت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة تحاولان أنذاك الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وتنظيم دولها فى أحلاف لمواجهة الاتحاد السوفيتى، ومن ثم، كانت دول الغرب المنتجة للسلاح حريصة على حفظ التوازن العسكرى بين كل من إسرائيل والدول العربية، طبقا لما جاء فى إعلانها الصادر فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٥٠.

ولما كانت تلك الدول ترى أن إسرائيل قد خرجت من الحرب بنفوق عسكرى شامل على الدول العربية، فقد سمحت ببيع كميات محدودة من الأسلحة والطائرات لكل من مصر وإسرائيل بما لا يخل بميزان القوى بين إسرائيل من ناحية وكل الدول العربية من ناحية أخرى.

ففى مقابل الأعداد المحدودة من طائرات القتال التي سمحت بريطانيا بتسليمها لمصر، والتي لم تتجاوز إحدى وخمسين طائرة<sup>(١)</sup>، لتشجيعها على الاتفاق مع بريطانيا حول قاعدة قناة السويس، وحلف الشرق الأوسط، فقد سمحت فرنسا ببيع اثنتين وستين طائرة من طراز «موسكيتو» لإسرائيل كما سمحت الولايات المتحدة للأخيرة بصفتين من طراز «موستانج» شملت أخراهما عشرين طائرة. كما لم تعترض دول الإعلان الثلاثى على بيع خمس وعشرين «موستانج» إضافية من السويد وثلاثين سبيتفير أخرى من إيطاليا إلى إسرائيل، كما فعلت بالنسبة لمصر، حتى توازن ماتم تسليمه للدول العربية مجتمعة.

ولم تكن الاعتبارات الدولية وحدها التي عاقت تحديث القوة الجوية الإسرائيلية واستبدال طائرات قتلها بأخرى من النفاثات فى ذلك الوقت، فإن الموقف الاقتصادي الإسرائيلى السىء بعد الحرب وقلة الاعتمادات المالية التي حُصصت للسلاح الجوى آنذاك، هما أكثر ماعاق تحديث تلك القوة. ففى الوقت الذى سمحت فيه الاعتمادات المالية التي حُصصت للقوة الجوية

(١) كان هذا العدد يشمل إجمالى الطائرات النفاثة التي تسلمتها مصر آنذاك (١٢ متيور، ٢٧ فامبير) من جملة النفاثات التي تم التعاقد عليها وبلغت حتى ذلك الوقت ١٠٥ طائرة (٣٩ متيور، ٦٦ فامبير) بالإضافة إلى ١٢ طائرة من طراز فيورى ذات المحركات المكبسية.

المصرية عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالتعاقد على مائة وخمس طائرة مقاتلة نفاثة<sup>(١)</sup>، فإن الاعتمادات المالية الإسرائيلية لم تسمح بالتعاقد على أكثر من أربع عشرة طائرة من طراز متيور النفاثة عام ١٩٥٢<sup>(٢)</sup>. ومن ثم، اتجه الإسرائيليون المسئولون عن مشتريات الأسلحة إلى البحث عن الطائرات الرخيصة الثمن من فائض الدول الأخرى، مثلما حدث بالنسبة لطائرات الموستانج والموسكيتو وطائرات سبيتفير<sup>(٣)</sup>.

كما أدى الخلاف حول دور القوة الجوية الإسرائيلية وأسبقيتها فى الاعتمادات المالية بالنسبة لباقى القوات المسلحة، وطبيعة علاقتها بهيئة الأركان العامة إلى تغير قيادة السلاح الجوى ثلاث مرات خلال تلك الفترة، تولى القيادة فى اثنتين منهما قائدان بريان، مما كان له آثاره السلبية على تطور القوة الجوية الإسرائيلية. وعلى حد قول «بن بورا» و «يورى دان»، فإن القوة الجوية الإسرائيلية كانت تنمو فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٠ ومنتصف عام ١٩٥٢ على الأرض أكثر مما كانت تنمو فى الجو<sup>(٤)</sup>.

إلا أنه يمكن القول، أنه بالرغم من تأخير تحديث القوة الجوية الإسرائيلية وسبق القوة الجوية المصرية لها فى دخول عصر النفاثات، فإن التوازن العسكرى الذى عملت نول الإعلان الثلاثى على تحقيقه بين إسرائيل والدول العربية مجتمعه، والحظر الذى فرضته الحكومة البريطانية على تسليم معظم التعاقدات المصرية من الطائرات النفاثة، سمح للقوة الجوية الإسرائيلية بالحفاظ على تفوقها الجوى الذى حققته خلال المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨ فى مواجهة القوة الجوية المصرية. وهو الأمر الذى يعكسه بجلاء الجدول التالى الذى يوضح مقارنة القوى الجوية للجانبين عشية قيام الثورة المصرية فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢.

(١) لم تتسلم مصر - كما رأينا - سوى ٣٩ طائرة نفاثة، فقدت القوة الجوية ثلاثا منها خلال التدريب وفى إحدى العروض العسكرية، وحظرت بريطانيا تسليم باقى الطائرات.

Kagan, op. cit., p. 193.

(٢)

Ibid., pp. 173 - 175.

(٣)

(٤) بن بورا ودان، المرجع المشار إليه.

جدول رقم (١٥)

مقارنة القوي الجوية للجانبين عام ١٩٥٢

ملاحظات	المقارنة		عدد الطائرات المتوفرة		النوع
	إسرائيل	مصر	إسرائيل	مصر	
(١) منها ٢٦ مقاتلة نفاثة	١,٩	١	١,٢	(١)٥٥	المقاتلات والمقاتلات القاذفة
	١	صفر	٤	—	المقاتلات الليلية
	٥٠	صفر	٥٠	—	القاذفات الخفيفة
(٢) صالح منها ٩٠ طائرات	,٢	١	٣	(٢)١٧	القاذفات المتوسطة
	,٣	١	٤	١٢	الاستطلاع
	١,٩	١	٥٢	٢٨	النقل المتوسط
(٣) تعمل في خدمة الطيران المدني فى الأحوال العادية.	٣	صفر	(٣)٣	—	النقل الثقيل
	,٦	١	٧	١١	المواصلات
(٤) نسبة الصلاحية %٦٥	١,٨	١	(٥)٢٢٦	(٤)١٢٣	الإجمالى
(٥) نسبة صلاحية حوالى %٨٠					

من الجدول السابق، نرى أنه بالرغم من توفر ست وثلاثين طائرة مقاتلة نفاثة لدى القوات الجوية المصرية في ذلك الوقت، فإن عدد طائرات القتال الإسرائيلية - ومعظمها من أحدث المقاتلات المروحية آنذاك (سبيتفير ١٦ - موستانج) التي لم تكن تقل كثيراً في خصائصها عن الأجيال الأولى من النفاثات المصرية من طراز «فامبير» و«متيور» - كان ضعف طائرات القتال المصرية، في الوقت الذي كانت فيه القوة الجوية المصرية تفتقر للمقاتلات الليلية التي توفرت لنظيراتها الإسرائيلية.

كما توفر للأخيرة قوة من الطائرات القاذفة تزيد عن ثلاثة أمثال نظيرتها المصرية، في الوقت الذي بلغت فيه طاقة النقل الجوي الإسرائيلي أكثر من ضعف تلك الطاقة على الجانب المصري. فإذا أضفنا إلى ذلك سوء الحالة الفنية لطائرات القوة الجوية المصرية التي كانت تفتقر إلى قطع الغيار - كما رأينا في سياق هذا الفصل - فإنه يتضح لنا مدى القصور الذي كانت تعاني منه تلك القوة مقارنة بنظيرتها الإسرائيلية. حيث قُدر للقوة الجوية المصرية أن يتأخر تطورها سنوات طويلة أخرى، وتتدهور حالتها الفنية ومستوى تدريبها، بالرغم من توفر الاعتمادات المالية لتلافي ذلك القصور.

فقد كان على مصر أن تدفع ثمن ذلك كله من تحرر ترابها ووحدة نيلها وحرية قرارها، وهو ما رفضته معظم حكومات تلك الحقبة على اختلاف مذاهبها السياسية. وحتى وزارة إبراهيم عبد الهادي التي قبلت - تحت ضغط الملك - الدخول في مباحثات عسكرية لأغراض الدفاع المشترك مع تعليق مطلب الجلاء مؤقتاً، لم تستطع أن تضع ماقبلته من تنازل في وثيقة مكتوبة تدينها أمام التاريخ.